وزارة التعليم العالي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ



# النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات من (1299-1839)م

## دور بنّاء أم عامل ضعف وتدهور

أطروحة أعدّت لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

الأستاذ المشرف: الدكتورة إلهام عادل يوسف

إعداد: الطالب سميع علي حسن

(استمارة رقم 4-أ)


الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين





SYRIAN ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University


## قرار لجنة الحكم على رسالة الماجستير

في تمام الساعة ..11...... من يوم الخميس الموافق 18/ 8/ 2016م اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم/ 2078 / المتخذ بالجلسة رقم/18/ المنعقدة بتاريخ/10/ رمضان/ 1437 هـ/ الموافق 15/ 6/ 2016م والمؤلفة من السادة:

الدكتورة ..الهام يوسف مشرفاً"..............................
الدكتور: ..ابراهيم علاء الدين عضواً"..............................
الدكتور: ..أيمنا صلاح عضواً"..............................

وناقشت رسالة الماجستير التي تقدم بها الطالب: ...صميم علي صفا

بعنوان: ..النظام الإداري في الدولة العثمانية [illegible] عهد الإصلاحات والتنظيمات من 1789-1839م دور بناء أم عامل ضعف وتدهور

قررت لجنة الحكم الآتي:

1) منح الطالب ...صميم علي صفا.... درجة وقدرها: رقماً 84... كتابة أربع وثمانون بتقدير (جيد جداً")
في اختصاص ..التاريخ.. من قسم ...التاريخ... الحديث والمعاصر

2) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية: يوم ..الخميس.. في 18/ 8/ 2016 م.

| الدكتورة | الدكتور | الدكتور |
| --- | --- | --- |
| الهام يوسف | ابراهيم علاء الدين | أيمنا صلاح |

## تصريح

اصرح بأنّ هذا البحث بعنوان: النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات من ١٢٩٩-١٨٣٩م(دور بناء أم عامل ضعف وتدهور)، لم يسبق أن قبل للحصول على أي شهادة، وهو غير مقدم للحصول على أي شهادة.

الطالب : سميع حسن

# شهادة

نشهد بأن البحث الموصوف، هو نتيجة لدراسة أجراها طالب الدراسات العليا سميع علي حسن، بإشراف الدكتورة الهام يوسف بعنوان النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات 1299-1839م((دور بناء أم عامل ضعف وتدهور))، البحث لم يقدم سابقاً وهو غير مقدم لنيل أية شهادة أو درجة علمية أخرى.

الطالب سميع حسن

الأستاذة المشرفة

د. الهام يوسف

# الإهداء

إلى أبي وأمي

إلى أخوتي

إلى كل من أضاء لي شمعة تنير دربي...............

إلى كل من كان لي عوناً في فرحي وكربي...........

إلى كل من كان يوماً سنداً لي في دأبي..............

# كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة إلهام يوسف، لتفضّلها وتكرّمها بالإشراف على هذا البحث، والتي كان لها كبير الأثر في إنجازه بصورته النهائية، بما قدّمته لي من نصحٍ وإرشاد.

وأشكر أعضاء الهيئة التدريسية في قسم التاريخ، وأخص بالذكر منهم، الدكتور أيمن صلاط؛ لتوجيهاته وملاحظاته، فله مني كل المحبة والتقدير، ولكل من قدم لي العون والمساعدة على إنجاز هذا البحث.

# ملخص

يتناول البحث دراسة شاملة لمختلف الأمور المالية المتعلقة بالدولة العثمانية، منذ بداية تأسيسها على يد السلطان عثمان سنة 1299م، حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات سنة 1839م، والتي افتتحها بشكل رسمي السلطان عبد المجيد خان.

وقد قسمت الأطروحة إلى ثلاثة فصول: تناول الأول منها القاعدة التي نشأ على أساسها النظام المالي بداية من الإدارة بفروعها المختلفة، والتي يعد السلطان محمد الثاني(1451-1480)م واضع قواعدها الأساسية، والتي استمرت على نفس الحال لمدة أربعمائة عام تقريباً. ثمّ تلا ذلك دراسة للنقود، والتي تعد بلا شك الأداة التي قامت على أساسها المبادلات الاقتصادية المختلفة، ولدراسة هذه النقود أهمية خاصة، لكونها تمدنا بمعلومات فيما يتعلق بالوضع المعيشي للسكان، كما أنّ قوة العملة وانتشارها الواسع، دليل اخر على وضع الدولة الاقتصادي والسياسي بشكل عام.

وقد صنفت النقود تبعاً لأنواعها من حيث المعدن الذي سكت منه (الفضة، النحاس، الذهب)، مع مراعاة ظهورها تاريخياً، بالإضافة إلى النقود الأجنبية التي انتشرت على أراضي الإمبراطورية العثمانية.

بينما اختص الفصل الثاني بالواردات التي جباها العثمانيون، والتي كان مصدرها الرئيسي الضرائب التي فرضوها على الزراعة كالعشر والخراج، مع خدمات العمل المكافئة للخدمات التي قدمها القن للسيد الإقطاعي في أوربا خلال العصور الوسطى، ورسوم التجارة الداخلية والخارجية، والتي حددت على أساس تعرفات جمركية، مع ضرائب أخرى فرضت على المنتجات الصناعية، حيث منح موظفي الدولة (الأمين، السباهي) حق جبايتها، وخاصة لمّا كان يشغل التيمار دوراً رئيساً في الحياة المالية للإمبراطورية، إلا أنه منذ بدء انهياره في منتصف القرن السابع عشر، أخذت الدولة بتحويل مصادر الدخل بما في ذلك الأراضي إلى مقاطعات، حيث منح حق جمع هذه الرسوم والضرائب إلى الملتزمين، الذين كانوا في معظمهم من الولاة الذين ازدادوا ثراءً بما جمعوه من أموال تفوق النسب المقررة لهم. وبمرور الوقت تحول الالتزام من نظام مالي إلى نظام إداري، اعتمد عليهم العثمانيون في تنظيم شؤون ولاياتهم، وهو ما كان له انعكاس سلبي على الدولة بشكل عام، ولا سيما أنّ الالتزام عدّ أحدد أسوا الأنظمة م ناحية الهدر المالي والإدارة السياسية.

وقد أوجد العثمانيون أنواع أخرى من الضرائب كمصادر دخل، كالعوارض والتي فرضوها أوقات الحرب، ثمّ تحولت فيما بعد إلى ضرائب سنوية تجبى بشكل دوري، واتبعوا أسلوب اخر عند حاجتهم للأموال كمصادرة أملاك أتباعهم بعد قتلهم، والاستيلاء على أموال الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين وغير ذلك.

أما الفصل الثالث فقد عالج نفقات الإمبراطورية، حيث أنّ العثمانيون نظراً لاتساع دولتهم وبعد الأقاليم عن العاصمة استانبول، اتبعوا اسلوب مرن في تسديد النفقات، حيث نظر إلى كل ولاية على إنّها وحدة مالية مستقله، يقوم جهازها الإداري بتسديد نفقاتها ثمّ يرسل الفائض إلى استنانبول، وبشكل عام فقد اقتصرت نفقات الإمبراطورية العثمانية على الشؤون العسكرية، والتي وصلت إلى مستوى كبير فاق في بعض الأحيان مصادر الدخل، بداية من رواتب الجند التي كانت توزع على شكل أقساط كل ثلاثة أشهر قمرية، وإكراميات الجلوس التي اعتاد سلاطين بني عثمان أن يدفعوها عند اعتلائهم للعرش العثماني، ونفقات الحروب والتي كان لها انعكاس سلبي على مختلف المناحي، بعد توقف الامتداد العثماني، حيث فاقت الخسائر المترتبة عليها المرابح التي حققتها.

وتأتي نفقات السلطان والقصور العثمانية في المرتبة الثانية، والتي كان تصل إلى مبالغ ضخمة شكلت حوالي ثلث مصادر الدخل على حاجيات مختلفة، كالطعام واللباس والخدم والجواري وغير ذلك. بينما لم يقدموا شيء فيما يتعلق بالإنفاق على المرافق العامة، باستثناء المبالغ التي صرفوها على الحرمين الشريفين، والتي غطت الأوقاف معظمها، وفي نهاية البحث خاتمة بالنتائج التي تمخضت عن الدراسة.

# **Summarization**.

This paper deals with a comprehensive study of various financial matters relating to the Ottoman state since the beginning of its founding by Sultan Osman in 1299 and which was inaugurated officially the Sultan Abdul Majid Khan.

The thesis has been divided into three chapters, the first of which dealt with basis, which grew on the basis of the financial system from the beginning of the administration of various branches of which is Sultan Mehmed II (1451_ 1480), putting the basic rules, which continued on the same course for nearly four hundred years.

After that money, which is undoubtedly the tool is built on the basis of different economic exchanges and study of these coins is particularly important from being provides us with very important information, especially with regard to the living situation of the population and that the currency's strength and its wide further evidence of the economic and political state status in general.

Money has been ranked according to their types in terms of the metal, which coined him (silver, copper, gold) taking into account the historic appearance in addition to the foreign money that has spread on the territory of the Ottoman Empire.

While the second chapter singled imports which Jbaha Ottomans, which was the main source of taxes they had imposed on agriculture Kalashr abscess with equivalent work services for the services provided by the slaves to the master in feudal Europe during the Middle Ages.

And fees for domestic and foreign trade and identified on the basis of tariffs with the other taxes imposed on the local industrial products have been granted the right to collect these taxes and fees to state employees (Secretary, Alspahi) where he served Altemar with the establishment of the state until the end of the sixteenth century a major role in the financial empire of life However, since the start of the collapse of Altemar system in the mid-seventeenth century the state took to convert sources of income, including land to the provinces where he was granted fees and tax collection in which the devout who were mostly from the governors who Ozdado richer as merely referring funds exceed the prescribed percentage of them.

Over time, the commitment of the financial system to an administrative system adopted by the Ottomans in regulating the affairs of their states shift system, which has had a negative impact on the state in general and in particular the obligation to count one of the worst regimes in terms of political and financial waste management.

It has created the Ottomans in addition to these other types of taxes Kalaward which Cano impose them in times of war and then later became the annual tax levied on a regular basis as they followed another method to obtain funds such as the confiscation of their followers and the seizure of the Two Holy Mosques own and other endowments funds.
The third chapter dealt with the expenses of the empire as the Ottomans because of the breadth of their empire and the regions away from the capital, Istanbul followed a flexible approach to the payment of expenses which looks at each state as a separate financial unit The apparatus of administrative pay its expenses and then sends the surplus to Istanbul and in general the empire expenses was limited Ottoman military affairs, which amounted to a significant level exceeded in some cases sources of income starting from the soldiers' salaries that were distributed in the form of installments every three lunar months and gratuities to sit down and that the Ottomans used to afford to pay back when their ascension to the throne and the expenses of the wars that have had a negative impact on various aspects after the Ottoman sprawl stopped where it exceeded the loss arising tout achieved
Sultan expenses and palaces of the Ottoman come in second place, which was up to huge sums accounted for nearly one-third of the income sources of the needs of the dysfunctional, such as food, clothing and servants and maids and other In general, the Ottomans did not give anything as regards spending on public utilities with the exception of the amount of money disbursed to the Two Holy Mosques, which Endowments mostly organized at the end of search results conclusion that emerged from the results.

# قائمة المحتويات

| الموضوع | ص |
|---|---|
| **مقدّمة** | IV |
| **الفصل الأول: أسس النظام المالي** | 2 |
| **أولا: الجهاز الإداري المالي المركزي** | 4 |
| 1) الدفتر دارية | 4 |
| 2) دائرة المالية (باب قابيسي) | 11 |
| 3) الخزينة العثمانية | 16 |
| **ثانياً: النقود** | 19 |
| 1) النقود العثمانية | 19 |
| أ- الفضية | 19 |
| ب- الذهبية | 35 |
| ت- النحاسية | 41 |
| 2) النقود الأجنبية | 44 |
| أ- الذهبية | 44 |
| ب- الفضية | 45 |
| **ثالثاً: استنتاج** | 48 |
| **الفصل الثاني: واردات الدولة** | 51 |
| **أولاً: ضرائب على الزراعة** | 52 |
| 1) أنواع الملكية الزراعية | 52 |
| 2) أنواع الضرائب | 55 |
| 3) تطور النظام الضريبي الزراعي | 61 |
| **ثانياً: ضرائب على التجارة** | 62 |
| 1) الجمارك الداخلية | 62 |
| 2) الجمارك الخارجية | 65 |

3) رسم السوق(الباج، الطمغة)................ ................................... 69

**ثالثاً: ضرائب على الصناعة**............... .................................. 70

**رابعاً: طرق جباية الضرائب**............... .................................. 73

1) نظام الإقطاع(التيمار).................. ................................... 73

2) نظام الالتزام............................ ................................... 77

**خامساً: واردات أخرى**..................... .................................. 81

1) الجزية( ضريبة الرأس).................. ................................... 82

2) العوارض................................ ................................... 85

3) مال الأوقاف............................. ................................... 87

4) المصادرات والمخلفات................... ................................... 89

**سادساً: استنتاج**........................ .................................. 90

**الفصل الثالث: نفقات الدولة**............ ............................ 92

**أولاً: مصاريف الولايات**.................. .................................. 93

1) ولايات التيمار........................... ................................... 93

2) ولايات الساليانة......................... ................................... 94

**ثانياً: مصاريف الجهاز المركزي**.......... .................................. 97

1) رواتب الجند............................ ................................... 97

2) رواتب الجند.(أثرها على بنية الدولة). ومحاولات إصلاحية! ................................... 101

3) إكراميات الجلوس....................... ................................... 106

4) مصاريف الحملات العسكرية............. ................................... 109

5) نفقات السلطان......................... ................................... 117

6) مصاريف الأماكن المقدسة............... ................................... 124

**ثالثاً: استنتاج**........................... .................................. 126

**خاتمة**.................................. ............................. 127

**المصادر والمراجع**................... ............................ 131
**الملاحق**................................ ............................ 141

## مقدّمة.

في ثلاثينيات القرن العشرين بدأ الاهتمام بدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، بعد أن أدارك الباحثون أنّ دراسة التاريخ السياسي لوحده غير كاف لفهم الأحداث في سياقها الحقيقي، دون التعرف على الأوضاع الاقتصادية التي كانت ذات تأثير في حياة المجتمعات، ولذلك عندما نتحدث عن الإمبراطورية العثمانية، يجب عدم الاكتفاء فقط بقراءة تاريخها السياسي والعسكري، فوجود الدولة العثمانية في أساسه كان نتيجة لعوامل اقتصادية، حيث أنّ الجفاف الذي أصاب مناطق الشرق الأقصى الآسيوي، أدى إلى اندفاع القبائل المغولية نحو مناطق انتشار القبائل التركية في سهول منغوليا، مما دفع بقبائل التركمان نحو الغرب، ومنهم قبائل الغز التي انحدر منها العثمانيون الذين استقروا في الأناضول، بعد أن شاركوا السلطان علاء الدين السلجوقي في إحدى معاركه ضد الروم البيزنطيين، وبعد أن حقق الانتصار بفضل براعتهم القتالية، أعطاهم قطعة أرض ليستقروا فيها على حدوده مع الإمبراطورية البيزنطية. وما لبث العثمانيون أن اعتنقوا الإسلام، واتخذوا من الغزو سبيلاً لتوسيع أراضيهم، وكسب الغنائم على حساب البيزنطيين.

وبعد سقوط السلاجقة أمام الإيلخانيين، أعلن عثمان الأول نفسه أميراً، متخذاً من بورصة عاصمة له سنة 1324م، وبينما كان الضعف يدب في جسد الدولة الإيلخانية، تابع العثمانيون أعمالهم التوسعية حيث سيطروا على أدرنة ونقلوا عاصمتهم عليها. ومنذ ذلك الوقت بدأت الملامح الأساسية للدولة بالظهور، ولا سيما بعد فتح القسطنطينية 1453م، والذي حولهم إلى دولة عالمية.

لقد كان فتح القسطنطينية من قبل العثمانيين المسلمين، ضربة قاسية للغرب المسيحي، الذي أحسّ بالخطر المحدق به جراء التوسع السريع، فأخذ يعد الحملات العسكرية معتمداً على التجييش الديني لاسترجاع القسطنطينية، التي لطالما اعتبرت حاجزا لم يستطع المسلمون تجاوزه لعدة قرون، لكن قوة العثمانيين العسكرية، والهزائم التي منيت بها جيوش الدول المسيحية، حيث وصلت الجيوش العثمانية إلى فيينا، جعلت الغرب يفكر بإضعاف الدولة العثمانية من الداخل، فالجيش العثماني الذي لم يستطع الأوربيون هزيمته في الحرب، يمكن أن يهزم بقطع موارد تمويله المالية، ونشر الفساد في صفوفه، حيث شكلت الاستراتيجية الأوربية الهادفة إلى التضييق الاقتصادي على الدولة العثمانية أحد أهم عوامل إضعافها، خصوصاً بعد القضاء على الأسطول العثماني في معركة ليبانتو1571م، والتي أدت إلى حرمان العثمانيين من الكثير من مواردهم التي كانوا يجنونها عن طريق البحر، لتنتقل الهزائم إلى البر خاصةً بعد أن أدى تراجع الواردات التجارية إلى تخفيض العملة، وبدء الفوضى الداخلية نتيجة الفقر، حيث بدأت الاضطرابات تصل إلى صفوف الانكشارية التي أعلنت ثورة ضد تخفيض العملة عام 1589م، وحيث أنّ القصور السلطانية بقيت عامرة ومزدهرة، وحالة الجيش وعامة الناس الاقتصادية انحدرت بشكل كبير، فإننا نستطيع من خلال ذلك تقدير المدى الذي وصل إليه ضعف

التخطيط الاقتصادي، وحالة عدم الاهتمام لدى القائمين على السلطة، لا بوضع الأهالي، ولا بوضع الجيش، إذ كان بالتأكيد تقديم الدعم للجيش، أهم من تبذير الأموال في بناء القصور.

لقد تناول المؤرخون تاريخ الدولة العثمانية كل من الناحية التي تناسبه، وتناسب مصالح بلاده، فنظر الأوربيون إلى أحداث التاريخ العثماني كتاريخ لأعدائهم، حيث وجهوا نقداً لاذعاً للدولة العثمانية ووصفوها بالتخلف والهمجية، في الوقت الذي تناسوا استنجادهم بها بعضهم ضدّ بعض، وسعيهم الحثيث للحصول على امتيازات تجارية على أراضيها لدعم اقتصادهم المحلي، بينما سعى المؤرخون الأتراك لإبراز محاسن دولتهم، وتبرير هفوات سلاطينها، وتناسوا أنّ الامتيازات التي منحها سلاطينهم للدول الأوربية هي التي جعلتها أقوى من دولتهم، وكانت سبباً في إفقار شعوب الإمبراطورية العثمانية، أما المؤرخون العرب فقد انقسمت أراؤهم، حيث أيدّ بعضهم الطرف الأوربي محملاً العثمانيين كل المصائب التي لحقت بالبلد التي كانت خاضعة لهم، ومنهم من دافع عن العثمانيين على أنهم مسلمون، وكل نصر لهم هو نصر للأمة الإسلامية، وبشكل عام فإنّ لكل دولة حسناتها وسيئاتها، ومن خلال بحثنا في النظام المالي للدولة العثمانية، حاولنا الإجابة عن العديد من التساؤلات المهمة التي كانت دافعنا لدراسة هذا الموضوع، فكما يقوم دارسو اللغات بالاستدلال على انتماء سكان منطقة ما، ومعرفة أصولهم من خلال تتبع جذور لغتهم ومدى انتشارها، استدلينا على مدى قوة الاقتصاد العثماني من خلال انتشار نقودهم وقدرتها الشرائية، فدراسة النقد تمنحنا الكثير من الدلالات عن حالة الدولة وعن الوضع المعيشي لسكانها، وعن حالات إعلان الحروب، وعن أسباب خسارتها وكسبها، وتبين لنا دوافع نشوب الثورات الداخلية، وكذلك وضع الدولة في محيطها العالمي، إذ إنّ قيمة الليرة الذهبية العثمانية كانت مرتفعة في عصر القوة، وعندما قلت قيمة الليرة كانت الدولة في حالة انحدار، ولذلك نستطيع القول أنّ حالة النظام المالي لدولة ما، هي مرآة تعكس أوضاع الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والسياسي والاجتماعي.

إنّ الأهمية التاريخية للإمبراطورية العثمانية، ليست فقط بالنسبة لشعوب مناطق واسعة ظلت فترات طويلة تحت سيطرتها، وإنما للباحثين الذين وجدوا في الأحداث السياسية التي شاركت في تحديد مسارها، وتنوع الشعوب التي خضعت لسيطرتها، من قوميات متباينة، وأعراق مختلفة، وأديان متعددة، مادة علمية مهمة، دفعتهم للخوض في تاريخها، منتجين دراسات مهمة، أغنت المكتبات العالمية، وأوضحت حقائق غائبة عن أذهان الكثيرين.

## أهمية البحث.

تأتي أهمية البحث من كون النظام المالي، يشكل جزءاً رئيسياً في مختلف أنشطة الدولة على مختلف الأصعدة، فسياسياً يعد سك العملة رمزاً للسلطة الحاكمة، بينما كانت قوة العملة الشرائية دليلاً على حالة الدولة الاقتصادية، كما أنّ تداول هذه العملة بشكل واسع واستقرارها، يقدم صورة واضحة على المستوى المعيشي للسكان وحالتهم الاجتماعية.

إذاً من خلال دراسة النظام المالي نستطيع أن نؤمن دراسة مترابطة لجميع مناحي الدولة العثمانية، وانعكاس الازدهار المالي إيجابياً على الدولة مما يفسر قوتها، وتبيان دور الانحدار المالي في ضعف الدولة وانحلالها، حيث ظهرت قوة الدولة في ذلك الامتداد الواسع على أقاليمها، فيما انعكس الضعف المالي بانتشار الرشوة وفساد نظام الالتزام من خلال تقليص ممتلكاتها الذي نجم عن فقر الدولة، وعدم قدرتها على تأمين مستلزمات جيوشها للدفاع عن حدودها، ولجوئها إلى الاقتراض من الدول الغربية لدفع مرتبات موظفيها، فكان ذلك سبباً في انتهاك القوانين العثمانية من قبل الدول الأوربية، التي كان لها دور كبير في اسقاط العثمانيين عبر هزيمتهم مالياً واقتصاديا، قبل أن يتم ذلك عسكرياً.

## إشكالية البحث.

نجحت الدولة العثمانية إبان تأسيسها، في التوسع على حساب جيرانها بشكل سريع وملفت للنظر، حيث امتدت أراضيها على ثلاث قارات( أسيا، أوربا، إفريقيا)، ضامة تحت حكمها شعوب من قوميات متباينة، أعراق مختلفة، وأديان متعددة.

إلا أنّ هذا التوسع والامتداد ما لبث أن توقف في نهاية القرن السادس عشر، حيث تعرضت الدولة العثمانية لعدد من الانتكاسات، كانت بداية لانهيارات متلاحقة، طالت مختلف أجهزة الدولة، والتي انعكست بشكل مباشر على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إنّ قوة العثمانيين وامتدادهم السريع، ثمّ حالة الضعف والتراجع التي أصابتهم، ولد إشكالية دفعت كثيراً من الباحثين للتقصي عنها ونبش محتواها، وذلك في محاولة إلقاء الضوء على الأسباب الحقيقية التي كانت وراءها.

ولذلك فإنّه من خلال دراسة النظام المالي عند العثمانيين، سنحاول إظهار دوره في قوة الدولة والانعكاسات السلبية التي رافقت تدهوره، وهذا يفتح باب النقاش على محاور مختلفة، من حيث أنّ النظام المالي كانت له أجهزة إدارية، أنظمة وقوانين تطبق على أرض الواقع، وفعاليات نتجت عنها. وعلى هذا الأساس فإنّ تشعب محاور البحث، سوف يدفعنا باتجاهات مختلفة تتناسب وحيثيات الموضوع، فهل كانت الإدارة المالية التي اوجدها العثمانيون مع قيام دولتهم، تتناسب مع التوسعات التي حصلت؟ وهل خضعت للتطوير، بما يتناسب مع الواقع، حيث كانت ملائمة لجميع العهود التي مر بها العثمانيون؟ أم كانت سطحية لم تمس الجوهر الداخلي؟.

كذلك فإنّ أهم ما يعبر عن قوة الدولة، هو استقرار النقد الموجود على أراضيها، فهو بلا شك يشكل القاعدة التي تقوم على أساسها العمليات الاقتصادية. فهل تمتع العثمانيون باستقرار نقدي؟ أم عانوا من التخبط؟ وما هي أسباب هذا التخبط؟ هل كان ضعفاً في الإدارة، أم فساد القائمين عليها، أو لجهلهم في الأمور الاقتصادية؟. وما انعكاسات ذلك على مختلف مناحي الدولة ولا سيما العسكرية منها المتمثلة بالجيش والقوات المسلحة التي شكلت عماد الدولة؟

أيضاً فإنّ دراسة مالية أي بلد، تفرض على الباحث التطرق إلى مواردها ( الضرائب المفروضة وطرق جبايتها)، والتطورات التي طرأت عليها، وملاءمتها للمجتمع. فهل كان النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون يتصف بالمرونة حيث يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية؟ أم كان اعتباطياً عشوائياً يتبدل مع حاجة الدولة للأموال؟.

أنّ أهمَّ مقومات الانتعاش الاقتصادي، هو الاستقرار السياسي والعسكري الذي تتمتع به الدول، وهذا يخالف القاعدة الأساسية التي نشأت على أساسها الدولة العثمانية، المتمثلة بالحروب المستمرة والتوسع على حساب الدول المجاورة إن أمكن، وهذا يثير عدة تساؤلات هل كانت الحروب في صالح العثمانيين حيث حققوا كسباً مادياً يفوق نفقاتهم؟ أم أنّ الأثار السلبية فاقت الفوائد التي حققتها؟

ولأن نظام الحكم عند العثمانيين ثيوقراطي، يقوم على حكم الفرد الواحد، وبه تتعلق جميع المؤسسات، ومنه تصدر جميع الفرمانات، فهل كان السلاطين قادرين على حكم دولة بهذا المستوى؟ أم أنّ أعمالهم ومهاتراتهم المالية؟ كانت سبباً أخر في تبديد موارد الدولة. كل ذلك سنحاول معالجته من خلال دراسة النظام المالي في الدولة العثمانية، ومدى الفوائد التي حققها والانعكاسات السلبية التي نتجت عنه.

## أهداف البحث.

إنّ لكل بحث علمي أهدافاً محددة يسعى إلى تحقيقها، وأهداف هذا البحث تتوزع كما يلي.

– تبيان الدور الذي لعبه النظام المالي في قوة العثمانيين وضعفهم.

– الكشف عن مقدار الوعي الاقتصادي الذي امتلكه العثمانيون، ومدى تأثير ذلك على الحالة السياسية للدولة، والاجتماعية للسكان.

– إظهار الترابط المتين بين العمل الإداري النظيف والنجاح الاقتصادي

## منهجية البحث.

قمت بدراسة مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع، التي اهتم قسم منها بدراسة النظام المالي في الدولة العثمانية، بالإضافة الى الكتب التي تناولت التاريخ العثماني بشكل عام، اعتماداً على المنهج الاستقرائي التحليلي، ثم قمت بجمع المعلومات التي تحقق أهداف البحث، وأعدت صياغتها بحسب المنهج التركيبي.

## الصعوبات.

أهم الصعوبات التي تواجه معظم الباحثين في التاريخ العثماني وحتى الأتراك منهم، هو عدم وجود تصنيف للكم الهائل من الوثائق التي تتحدث عن التاريخ العثماني، فالدراسات اقتصرت على كمية قليلة تمّ تصنيفها ودراستها، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه الباحث العربي بالنسبة للغة العثمانية، التي كتبت بها تلك الوثائق، حيث أنّها أصبحت لغةً غير متداولة، وما ترجم منها إلى اللغة العربية ليس في متناول معظم الباحثين، ولذلك نحن مجبورون على الاعتماد على ما ترجم من كتب عن اللغات الأوربية والتركية.

## احتوى البحث على مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة:

تحدثت في المقدمة عن أهمية دراسة النظام المالي في الدولة العثمانية، وسبب اختيار البحث، مع ذكر الصعوبات التي واجهتني، بينما عالجت المضمون في ثلاثة فصول كالآتي.

- **الفصل الأول**: ويتضمن عرضاً للبنية الإدارية التي اعتمد عليها العثمانيون، في تسيير شؤونهم المالية منذ قيام دولتهم، والتطورات التي طرأت عليها حتى نهاية حكم السلطان محمود الثاني(1806-1839م).

حيث قمت بدراسة مالية الدولة العثمانية ابتداءً من مؤسسة الدفتردارية بأقسامها المختلفة، مع السلطات الممنوحة لكل قسم، والصلاحيات الخاصة بها، وما هو نوع المهام الموكلة إليها.

بينما جاءت دراسة المكاتب بالمرتبة الثانية، والتي كانت تعنى بتوزيع الواردات والنفقات تبعاً لاختصاصاتها، حيث شكلت العمود الفقري في المعاملات المالية العثمانية. وستحظى دراسة النقود بأهمية خاصة، كونها دليلاً حياً وملموساً على قوة البلدان ونجاحها الاقتصادي، وبرهان لسياستها الحكيمة في هذا المجال، بمختلف فئاتها الفضية والذهبية والنحاسية.

بداية من الأقجة التي رافقت مولد الإمارة(1231-1326)م، والتي عدت وحدة النقد الأساسية حتى نهاية القرن السابع عشر، بالإضافة إلى مثيلاتها كالشاهي والبارة، والتي كانت قد دخلت ضمن فئات النقود العثمانية بعد التوسعات التي حققها السلطان سليم الأول(1512-1520)م في المناطق الشرقية.

كما كان للنقود الذهبية والنحاسية نصيب وافر من هذه الدراسة، وبشكل عام فقد حاولت تتبع الحركة المالية للدولة، من خلال دراسة شاملة لنقودها، ما بين ارتفاع وانخفاض، وأثر كل ذلك على الوضع العام. وعلاقة النقود الأجنبية وسياسات الدول الغربية فيما يخص هذا المجال، ومحاولات الإصلاح التي حاول العثمانيون إدخالها، ومدى نجاحها في دعم الاقتصاد العثماني.

بينما تضمن الفصل الثاني دراسة لواردات الدولة العثمانية من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بداية من الزراعة والتي عدت أحد أهم مصادر الدخل، حيث قمت بدراسة أنواع الأراضي من أميرية وملك ووقف، وأنواع الضرائب الملحقة بكل منها، من رسوم الرعية، إلى العشر، والخراج، وضرائب أخرى كالبادهوا، والرسوم على الثروة الحيوانية، بينما جاءت الضرائب على التجارة ثانياً بأنواعها المختلفة، من الرسوم الجمركية الداخلية، والرسوم الجمركية الخارجية، بالإضافة إلى الرسوم التي كانت تخضع لها الأسواق المحلية، ولأنّ الصناعات العثمانية لم تكن عالمية، فقد حلت بالمرتبة الثالثة ضمن مصادر الدخل، التي اعتمدت الدولة في جبايتها على نظامين أساسيين: أولهما (التيمار) الذي شكل لفترة طويلة أحد أهم عناصر قوة الدولة العثمانية، ثمّ ما لبث ان تعرض للانهيار، وهو ما حدا بنا للبحث في

الأسباب الكامنة وراء ذلك، بينما كان (الالتزام) هو النظام الآخر الذي اعتمدت علية الدولة العثمانية بشكل أساسي، والذي تطور فيما بعد إلى نظام المالكانة.

وفي نهاية الفصل كان للجزية نصيب من الدراسة وذلك لأهميتها المالية بالنسبة للعثمانيين، بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تفرض على الرعايا تحت مسمى العوارض، والأموال الزائدة عن الأوقاف، والمصادرات التي طبقها العثمانيون بحق أتباعهم من القادة والوزراء.

أما الفصل الثالث فهو يتناول مصاريف العثمانيين المختلفة، بداية من الولايات التي شكلت الوحدات الإدارية الأساسية التي قامت على أساسها الإمبراطورية. ثمّ نفقات الجهاز المركزي، الذي شكل الجيش عماده الأساسي في نظام المدفوعات، ولا سيما أنّ أعداد هذا الجيش لم تكن ثابته، بل ظلت في ازدياد مستمر، نتيجة الفساد الإداري الذي أصاب مختلف مؤسسات الدولة، وهو ما أوقع الخزينة تحت ضائقة مالية كبيرة، حيث لم تعد قادرة بمرور الوقت على التقيد بنظام دفع دوري، وهو ما يفسر الثورات المتلاحقة التي كان يقوم بها الجنود في محاولة للحصول على مستحقاتهم، والتي كانت أكبر دليل على مرض الدولة الداخلي. ثمّ دونت المصاريف التي يحصل عليها العسكر جراء تنصيب سلاطين جدد على العرش تحت عنوان ( إكراميات الجلوس)، وذلك لأهميتها المالية الكبيرة، حتى أنّها فاقت في بعض الأحيان مصادر الدخل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكونها شكلت أحد أهم مظاهر مقاومة الجيش لأوامر الإدارة المركزية المتمثلة بالسلطان.

ولأنّ الدولة العثمانية دولة حرب، وكل توسعاتها قامت على الأعمال العسكرية، فقد درست الأثار المترتبة على عمليات الإنفاق المصاحبة لهذه العمليات، ولاسيما بعدما وصلت الإمبراطورية إلى أقصى اتساعها، ثمّ حاولت إعطاء صورة عن مصاريف السلاطين المختلفة ضمن القصور، على الخدم، والأتباع، والمطابخ السلطانية، والاصطبلات، والألبسة، والمفروشات، ومقدار الإرساليات العينية التي كانت ترسلها الولايات، وأثر كل ذلك على خزينة الدولة. ولكون الموضوعية أهم طريق للوصول إلى الحقائق، فقد أنهيت بالمساعدات المرسلة من قبل الدولة العثمانية للاماكن المقدسة في مكة والمدينة والقدس، والتي شكلت الوجه الوحيد من أوجه الصرف على الخدمات العامة إن صح القول. وفي النهاية خاتمة تبين النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

## دراسة نقدية لبعض المصادر و المراجع المستخدمة في البحث:

استندت هذه الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة منها:

- **كتاب نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر**. وهو من تأليف سفير دولة السويد لدى العثمانيين، المدعو مرادجة دوسون. أهميته العلمية كبيرة جداً لسببين أساسيين: أولهما كونه المصدر الوحيد الذي تحدث عن إدارة الحكومة العثمانية، والولايات، ووصف السلطان، والبلاط، والصدر الأعظم، والوزراء، والديوان، والجيش، والبحرية، وعلاقات الدولة مع الدول الأجنبية، أي كل ما يتعلق بالناحية الإدارية . وثانياً المعلومات التي استقاها عن طريق

أصدقائه من القادة والوزراء، وحتى الجواري والإماء، اللواتي كنَّ يخدمن في الأماكن المحرم دخولها على أحد، باستثناء الخصيان.

– **كتاب من تاريخ الأقطار العربية**. تأليف خليل ساحلي أوغلى، وهو من المصادر التركية المهمة، ولاسيما فيما يتعلق بالناحية المالية، لاعتماده بشكل أساسي على الوثائق العثمانية، والمخطوطات، ولتنوع فصوله.

– **كتاب التاريخ المالي للدولة العثمانية**. تأليف شوكت باموك، أحد أهم الكتب الحديثة التي ألقت الضوء على النقود العثمانية، وسياسات الدولة المالية، وأثر كل ذلك على الاقتصاد العثماني، من قيام الدولة حتى زوالها 1924م.

– **كتاب تاريخ الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**. تقديم أكمل الدين إحسان أوغلى وهو في مجلدين يعالجان تاريخ الدولة بشكل مفصل من الناحية الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية.

– **كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**. تقديم خليل إينالجيك. وهو في مجلدين. تناوب على تأليف اجزاؤه أشهر الباحثين في التاريخ العثماني، بمن فيهم محمد غينتش، وخليل ساحلي أوغلى، وثريا فاروقي، ودونالد كواترت. وبشكل عام فإنّ الكتاب يعالج الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل مفصل وغير مسبوق، مع مراعاة التسلسل الزمني لكل فترة حتى نهاية الإمبراطورية.

– **كتاب المجتمع الإسلامي والغرب**. أحد أهم الكتب التي أصدرها المستشرقون في حق العثمانيين، وهذا الكتاب يتضمن دراسة حضارية لمختلف مناحي الدولة، ولاسيما الإدارية والاقتصادية التي أوجدها العثمانيون، والتي رسمت العلاقة بين الحكام وعامة الشعب.

– **كتاب الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**. تأليف إيرينا بيتروسيان وهو من أهم المراجع التي تتحدث عن تاريخ الفيلق الانكشاري، بداية من تأسيسه، حتى أول محاوله للقضاء عليه في عهد السلطان عثمان الثاني(1618–1623)م، في إطار التطور السياسي العام للدولة العثمانية، وقد اعتمدت المؤلفه على كثير من الوثائق العثمانية، بالإضافة إلى عدد من المخطوطات الروسية والبلغارية.

– **كتاب نقود مصر العثمانية**. تأليف أحمد السيد الصاوى، له فائدة كبيرة للباحث في تاريخ النقود العثمانية بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، وله قيمة علمية أكبر من حيث أنّ الباحث اعتمد في دراسته على سجلات المحكمة الشرعية في القاهرة، بالإضافة إلى المسكوكات الموجودة بمتحف الفن الإسلامي في القاهرة، ومتحف كلية الآثار.

كما اعتمدت على مراجع أقل أهمية فيما يخص هذه الدراسة ومنها:

– **كتاب تاريخ الدولة العلية العثمانية**. تأليف المحامي محمد فريد بك. تأتي أهمية هذا المؤلف من كونه مصدراً للتاريخ العثماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كذلك فهو مرجع مهم للباحث في التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية منذ نشوئها حتى نهايتها في عام 1924م.

- **كتاب تاريخ سلاطين بني عثمان**. وهو من تأليف يوسف بن همام أصاف. تناول المؤلف السلاطين العثمانيين، وأهم أعمالهم بشكل مختصر جداً على طريقة التراجم، بالإضافة إلى ذكر أهم الأحداث التي كانت تجري في استانبول.

أما بالنسبة للمقالات العلمية التي اعتمدت عليها فمنها ما هو مهم ومنها ما هو أقل أهمية بحسب المصادر التي اعتمدت عليها وسنذكر منها:

- **العوارض الديوانية والتكاليف العرفية في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين**. تأليف زهير غنايم عبد اللطيف، منشورات المجلة الأردنية للتاريخ والأثار. وللمقال أهمية علمية كبيرة، لاعتماده على سجلات المحكمة الشرعية في القدس، ومحكمة نابلس، ودفاتر التحرير العثمانية، التي تعاون على تحقيقها ونشرها كل من عدنان محمد البخيت، ونوفان رجا السوارية، تحت عنوان لواء القدس في دفتر تحرير (427) t.d، ولواء القدس الشرف في دفاتر تحرير (1015) t.d، بالإضافة إلى دفاتر المهمة التي قام فاضل بيات بترجمة ثلاثة أجزاء منها تحت عنوان ( بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة).

- **الرسوم والضرائب على الأراضي الزراعية في فلسطين خلال الفترة(921- 1246هـ/ 1516-1831م)**. تأليف زهير غنايم عبد اللطيف، ومحمد عبد الكريم محافظة، منشورات المجلة الأردنية للتاريخ والأثار. يمدنا المقال بمعلومات في غاية الأهمية عن الرسوم على الأراضي الزراعية، وكيفية توزيعها، وطرق جبايتها، اعتماداً على مصدرين أساسين: أولهما دفاتر الطابو العثمانية التي تغطي الفترة الزمنية للقرن السادس عشر، بالإضافة إلى سجلات المحكمة الشرعية للقدس، والتي تستكمل من خلالها المعلومات حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر.

**الفصل الأول: أسس النظام المالي...... ...................................... 2**

**أولاً: الجهاز الإداري المالي المركزي......... ...................................... 4**

١) الدفتر دارية................................... ...................................... 4

٢) دائرة المالية (باب قابيسي)................... ...................................... 11

٣) الخزينة العثمانية................................ ...................................... 16

**ثانياً: النقود.................................... ...................................... 19**

١) النقود العثمانية.................................. ...................................... 19

أ- الفضية.................................... ...................................... 19

ب- الذهبية.................................... ...................................... 35

ت- النحاسية.................................. ...................................... 41

٢) النقود الأجنبية................................. ...................................... 44

أ- الذهبية.................................... ...................................... 44

ب- الفضية.................................... ...................................... 45

**ثالثاً: استنتاج................................ ...................................... 48**

قبل الحديث عن الإدارة المالية في الدولة العثمانية، لا بدّ أن نمر ولو بصورة سريعة على الجهاز الإداري العثماني، لنعطي لمحة بسيطة عن كيفية نشوئه وتطوره، حتى أخذ شكله النهائي فيما بعد، وموقع الإدارة المالية من كل ذلك. فكما نعلم أنّ العثمانيين كغيرهم من العشائر التركمانية، اضطروا للهجرة أمام الزحف المغولي إلى الغرب، حتى استقّر بهم المطاف في منطقة الثغور على الحدود مع البيزنطيين تحت زعامة السلاجقة، والوصاية الإليخانية فيما بعد.

وكغيرهم من القبائل المهاجرة، كانت الأعراف القبلية لا تزال حاكمة بينهم، والتي تأثرت بشكل كبير بإيديولوجيا شعبوية دينية، عبر تنظيمات الغزاة وفرق الدراويش بمسمياتها المختلفة. وهو ما أعطى البدايات الأولى للسلطنة العثمانية وحتى القرن الخامس عشر طابع القوة العسكرية، التي لم تكن تهتم بالثقافة والحضارة بشكل كبير[1]. إلا أنّ التوسعات التي حققها العثمانيون، والأراضي التي نجحوا في ضمها، والحاجة إلى إدارتها؛ كانت سبباً جوهرياً في ظهور التشكيلات الإدارية، والتي لم تكن ابتكاراً جديداً، بل اقتباساً عن أنظمة إسلامية أخرى سبقتهم.

فالأمير عثمان(١٢٩٩-١٣٢٦)م أوجد ديواناً كان المرجع الأساسي لكافة الأحكام التنفيذية، بينما أسند إدارة الأمور المدنية إلى أخية علاء الدين باشا، وهو أول من تقلد منصب الوزارة لدى العثمانيين، كما اتخذ له مساعداً في الشؤون العسكرية عرف باسم صوباشي[2]، وكاستمرار للتقاليد السلجوقية وزع الأراضي على البكوات يديرون شؤونها الأمنية والعسكرية كسناجق[3]، بينما كانت الأمور الشرعية من اختصاص القاضي.

وباتساع الأراضي المسيطر عليها، وجد العثمانيون أنّهم بحاجة لقوات نظامية تدافع عنها، بعدما كانت الغزوات الأولى تتم بواسطة فرسان العشيرة، ومجموعات المجاهدين حسب تعبير ذلك الوقت، ولذلك فقد أنشأ السلطان أورخان(١٣٢٦-١٣٦٠)م قوات المشاة(يايا) والفرسان(مسلم)، وكان عددهم ألفين وزع على كل منهم أقجة واحدة وقت الحرب، أما في وقت السلم فقد ترك لهم عشور أراضي معينة، ولكون العثمانيون اتخذوا من الدين سبيلاً في توسعاتهم، فقد حاولوا التدليل على هذا الجانب لمّا أنشأ السلطان

---

[1] ايفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦- ١٥٧٤م، ترجمة: يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨م، ص١١- ١٣.

[2] رئيس فرقة من السباهية، وهي فرقة من الفرسان في العسكرية العثمانية، ويطلق أيضاً على القائم بأعمال البلدية في الأقضية والبلدات وله معاني أخرى متعددة. ينظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠م، ص١٤٥.

[3] وتعني لغة: الراية والعلم، اللواء، الرمح. وفي الاصطلاح كانت تطلق على أصغر التقسيمات الإدارية العثمانية. ينظر: حلاق، حسان و صباغ، عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية،ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٠.

مراد الأول(١٣٦٠-١٣٨٩م) منصب قاضي عسكر[٤]، وأوكل إليه مهمة قيادة الجند. كما ظهر في عهده ولأول مرة منصب (البكلربكي)[٥]. وقد كان حامل هذا اللقب مسؤولاً عن الإشراف على بكوات السناجق، أي الممثلين المحليين للسلطة، وكلما ازدادت مساحة الإمارة دعت الحاجة لوجود أجهزة إدارية تشرف عليها، وبذلك فإنّ التطورات التي شهدها العثمانيون، لم تكن مبنية على مخططات وأفكار، بل كانت وليدة اللحظة، نتيجة ضرورات فرضت نفسها على العثمانيين[٦].

وبعد اعتلاء السلطان بايزيد الأول(١٣٨٩-١٤٠٢)م للعرش، ظهرت مركزية الدولة بشكل واضح، حيث أنّ الأراضي التي وزعت على الغزاة فيما مضى صودرت لمصلحة الدولة، وطبقت عليها القواعد المالية الإليخانيه فيما يتعلق بتحريرها، حيث تمّ وضع نظام خاص لتحصل الضرائب بزعامة الدفتر دار[٧].

وهو ما يفسر الاضطرابات المستمرة بين السلطة المركزية، والمناطق الحدودية الخاضعة لها، كما أحدث منصب بكلربكي الأناضول؛ نتيجة لازدياد الأعمال العسكرية، وازدياد مساحة الأراضي على القسمين الآسيوي والأوربي[٨]. وعلى الرغم من فترة الاضطرابات التي شهدها العثمانيون، والاقتتال الداخلي بين عامي (١٤٠٣-١٤١٣)م، فقد بقيت الأجهزة الإدارية العثمانية محافظة على نفسها، وهو ما سهل فيما بعد العودة السريعة للعثمانيين في عهد السلطان مراد الثاني(١٤٢١-١٤٥١)م حيث ظهرت في عهده الخطوط العريضة للإدارة من خلال تقسيم للعمل أكثر وضوحاً، حيث بلغ عدد الوزراء في عهده ثلاثة،

---

[٤] كان منصب قاضي عسكر حتى عهد السلطان محمد الفاتح، المنصب الأوحد الذي يمكن أن يصدر فتاوى الأحكام الشرعية، غير أنّه منذ سنة ١٤٨١م انفصل قضاء عسكر إلى اثنين: قضاء عسكر الروملي، وقضاء عسكر الأناضول. ينظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص١٧٤.

[٥] أمير الأمراء وهو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية، وكان يوجد في العهود الأولى من الدولة العثمانية بكلربكي واحد، كان مسؤولاً عن الجيش وما يتعلق به من أمور، وكان نافذ الكلمة يأتي بعد السلطان مباشرة، ولما توسعت الفتوحات العثمانية في أوربا، انقسم هذا المنصب إلى قسمين بكلربك الأناضول وبكلربك الروملي، وقد ازداد عدد البكلربك فيما بعد، وأدى ذلك إلى تقليل نفوذهم، وكانوا يعينون ولاة على الولايات وقواد في الجيش، وكانت لهم اقطاعيات مالية كبيرة. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص٦٤.

[٦] السيد محمود، السيد محمد، تاريخ الدولة العثمانية( النشأة والازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٩٦-٩٧.

[٧] الدفتر دار: من الكلمة اليونانية دفتيرا، بمعنى جلد الحيوانات، لأنه كان يستعمل للكتابة، دخلت العربية قديماً وفيها ثلاث لغات الدفتر، بفتح الدال كجعفر، والدفتر بكسر الدال وازن الدرهم، والدفتر جماعة الصحف و الكراسي، فالدفتر دار لغوياً هو صاحب الدفتر أو حافظ السجلات، وقد أخذ العثمانيون وغيرهم من الإمارات التركية الأناضولية، اسم الدفتر دار بعد انهيار دولة سلاجقة الروم عن الإيلخانيين الذين حكموا الأناضول. انظر: بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١١٧- ١١٨.

[٨] إحسان أوغلى، أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، جزئين، ترجمة: صالح السعداوي، استانبول، ١٩٩٩م، ج١، ص٦٢١.

بينما كان قاضي العسكر والدفتر دار عضوين رئيسيين في الديوان السلطاني، أما وظيفة النيشانجي[٩] والتي لا يوجد تاريخ دقيق لظهورها كانت موجودة في النصف الأول من القرن الخامس عشر.

وبوصول السلطان محمد الثاني(١٤٥١-١٤٨١)م إلى الحكم، أخذت الأجهزة الإدارية شكلها النهائي، مع حصول تعديلات بسيطة في فترات لاحقة، وستكون قوانينه قاعدة العمل الأساسية التي ارتكز عليها العثمانيون فيما بعد، والتي اهتمت بتحديد السلطات الخاصة بكل منصب، والصلاحيات المتاحة له، حيث جاء فيها:

**" لقد فوضنا إصدار الأحكام تحت طغرائنا الشريفة إلى ثلاث جهات، فالأحكام التي تتعلق بأمور العالم تكتب إلى العموم بأمر من وزيري الأعظم[١٠]، والأحكام التي تتعلق بأموالنا، تكتب بأوامر دفتر دارينا، وأحكام قضايا الشرع الشريف، تكتب بأوامر قضاء عسكرنا "[١١].**

## أولاً: الجهاز الإداري المالي المركزي.

تميز نظام الحكم العثماني بصفة هرمية، كنظام قائم على حكم شخص واحد وهو السلطان، ويعاونه هيئة مكونة من العديد من الأعضاء من ذوي المناصب الرفيعة، تسمى الديوان الهمايوني، وهؤلاء الأعضاء هم الصدر الأعظم ووزراء القبة[١٢] وقضاة العسكر والنيشانجي والدفتر دارون، حيث كان الدفتر دارون هم المسؤولون عن الأمور المالية في الدولة.

### ١) الدفتر دارية.

أشرف على الأمور المالية في الدولة العثمانية عدد من الموظفين المختصين، إلا أنّ اختصاصاتهم تعددت و تنوعت تبعا لمراتبهم وهم الدفتر دارون، حيث أن جميع المسؤولين عن المناصب الإدارية المركزية للشؤون المالية في الدولة العثمانية عرفوا بهذا اللقب، ومع نشوء الدولة كان هناك شخصان

---

[٩] يطلق عليه اسم الطغرائي والتوقيعي، وهو الذي يضع ختم الحاكم على ما يصدر عنه من فرامين وبراءات ومنشورات، والنشانجية من بين أصحاب الأقلام من العلماء، ويكون عالماً بأحكام الشرع والقوانين وقادر على التوفيق بينهما. انظر : دهمان، محمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠م، ص ١٥١.

[١٠] لقب صاحب المقام الأول في الحكومة ، رئيس مجلس الوكلاء ووزراء الدولة. انظر: عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية، العددان ١١٧- ١١٨، ٢٠١٢م، ص٣٧٥.

[١١] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص١٥٠.

[١٢] أطلق على الوزراء الأعضاء في الديوان الهمايوني، وبموجب القوانين العثمانية فإنّ الوزراء الحاصلين على رتبة أمير أمراء الروملي يصبحون وزراء قبة فقط، ويطلق عليهم الوزراء الصغار، وترفع رتبتهم بعد فترة ليرقوا الوزارة الثانية، ولا شك أنّ الترقية بعد المنصب المذكور هي الصدارة العظمى. غير أنّ ذلك لم يكن نظاماً مطرداً في الدولة العثمانية، بل إنّه بعد القرن السابع عشر الميلادي، لم يكن ذلك نظاماً مرعياً، وقد نزل وزراء القبة منذ القرن الثامن عشر إلى اثنين أو ثلاثة، ثمّ خفض بعد ذلك إلى واحد، ومنذ ١٧٣١م لم يعين أحد لذلك المنصب. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص٢٢٧.

مسؤولان عن الأمور المالية وهما: دفتر دار الروملي[13]، ودفتر دار الأناضول، ثم أضيف دفتر دار ثالث مسؤول عن أموال كل من بلاد الشام والعراق، وعرف باسم دفتر دار عرب وعجم، وسنذكر مهام كل منهم:

**أ- دفتر دار الروملي (الباش دفتر دار).**

عضو رئيسي في الديوان الهمايوني في نفس الدرجة مع بكلربكي الروملي، حيث ورد ذكره في قانو نامه السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م "**إنّ قدره يتساوى مع بك بكوات الروملي عندنا**[14]"، فهو يصنف مع النيشانجي باستثناء وزراء القبه وكبار العلماء خلف الصدر الأعظم، وهو الوحيد المخول بتقديم الشكاوى بنفسه إلى السلطان[15] وله الحق في حمل الطغراء[16]، واستخدامها في المراسيم المتعلقة بالشؤون المالية[17]، ومن الممكن أن يصل إلى مرتبة وزير، حيث ورد ذكره في قانون نامة السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١)م على أنّه مثل الوزير الأعظم ويليه مباشرة، وهو وكيل السلطان في الشؤون المالية، ولا استئناف في قضايا الأموال لقرارات الدفتر دار[18]، وعلى هذا الأساس فقد تمتع بنوع من الحصانة، لا يستطيع أحد سحبها منه سوى السلطان. ففي عام ١٥٩٦م رفض قرار بتقديم الدفتر دار إلى المحكمة بحجة الاختلاس[19]، ومما يدل على أنّ هذا المنصب كان يعني للسلاطين العثمانيين الشيء الكثير، فهم كانوا ينتقونه دائماً من بين الأشخاص المقربين لهم، وخاصه بعد تغيبهم عن حضور اجتماعات الديوان الهمايوني[20]، فالسلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م عين أحد أقرب مساعديه أويس باشا في هذا المنصب، للحد من نفوذ الصدر الأعظم محمد صوقللو باشا[21].

[13] الروملي. الاسم العام الذي أطلق على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوربا. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص١٢.

[14] قفلجملي، حكمت، التاريخ العثماني، ط١، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٧م، ص٢٩١.

[15] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد المجيد القيسي، دار المدى، بيروت، ١٩٩٧م ،ج١، ص ١٧٤.

[16] العلامة السلطانية أو الختم السلطاني. انظر: عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص٣٧٦.

[17] الشناوي، عبدالعزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جزئين، القاهرة، ١٩٨٠م، ج١، ص٣٨٥.

[18] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج١، ص١٧٥.

[19] اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط ، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ٢٠٠٢م، ص١٥٠.

[20] كان السلطان محمد الفاتح أول من توقف في سنة ١٤٧٥م عن حضور اجتماعات الديوان الهمايوني، ونظراً لكونه لا يقدر على تجاهل المهمة الأساسية للسلطان في إدارة أمور الدولة، فقد تم فتح نافذه مشبكة تسمح له بمتابعة ما يجري من خارج القاعة إذا شاء. انظر: إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٤٤.

[21] اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٢.

فالدفتر دار استمد قوته من خلال السلطات الممنوحة له؛ فهو المسؤول الأول عن الشؤون المالية في الدولة، ويترتب على عاتقة عدد كبير من المهمات، على رأسها مرافقة الجيش الهمايوني خلال الحملات العسكرية، وإعداد الميزانية السنوية(الواردات والنفقات)، وتقديم ملخصاتها إلى السلطان[٢٢]، والإشراف على الخزينة حيث نص قانون نامه السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م على ما يلي" **الناظر على أموالنا جملة، وأمور العالم موكوله إليه، فلا يدخل الخزانة حبة، ولا يخرج منها شيء من غير علمه**"[٢٣]، وهو مسؤول عن دفع مرتبات الجنود المرابطين في العاصمة في الأوقات المحددة لها، وأي تأخير أو دفع غير كامل كان من الممكن أن يسبب هيجان الجنود، و ما يتبعه من قلاقل[٢٤]، ففي سنة ١٠٠١هـ- ١٥٩٢م طالب العسكر بتسليمهم محمد الشريف الدفتر دار بسبب تأخر رواتبهم، ولمّا امتنع السلطان عن تسليمه لهم؛ اعتصموا داخل السراي العثماني، وبعد فشل الوساطات التي قام بها قضاة العسكر، اضطر السلطان للاستعانة بخدم القصر، ومن وجد من الجاويشية[٢٥] لإخراجهم بالقوة، فقتل منهم مائة وسبعة عشر شخصاً ألقيت جثثهم في البحر بناءً على أوامر السلطان[٢٦].

كما أنّ الدفتر دار يدير قسماً من واردات السلطان الخاصة، بما فيها تلك التي تأتيه عن طريق استصفاء أموال الرعية[٢٧]، ففي عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠)م بلغت الأموال المرسلة إلى السلطان بعد مقتل خسرو باشا[٢٨] بناءً على أوامره حوالي ٢٠٠ ألف دينار ذهب[٢٩].

---

[٢٢] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٢١.

[٢٣] ساحلي أوغلى، خليل، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، استانبول، ٢٠٠٠م، ص٥٣٧.

[٢٤] دوسون، مرادجة، نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجة دوسون أي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ترجمة. فيصل شيخ الأرض، بيروت، ١٩٤٢م، ص١١٨.

[٢٥] في الأصل حاجب، ثمّ استعملت للرقيب ( رتبة عسكرية). انظر: عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص٣٧١.

[٢٦] القرماني، أحمد بن يوسف، أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ، ثلاثة مجلدات، تحقيق: فهمي سعد وأحمد حطيط، ط١ ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٢م، مجلد٣، ص ٧٨.

[٢٧] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص ١١٨.

[٢٨] ترفع في المناصب حتى ولي قائد الانكشارية، ومن بعدها منصب الصدر الأعظم، ترأس حملة إلى فارس، وحاصر بغداد دون جدوى، وأل الأمر إلى فتن وقطع رأسه سنة ١٦٣٢م.انظر: الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص١٤٣٩.

[٢٩] أصاف، يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الأن، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٨٤.

و للدفتر دار مهمات أخرى قد توكل إليه في بعض الأحيان كقيادة الجيوش، ففي عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤)م كلف جركس قاسم بك الدفتر دار بقيادة حملة اصطراخان، وتحريرها من السيطرة الروسية، بعد فتح قناة بين نهري الدون والفولغا[٣٠]، وتأمين المرور بين البحر الأسود والخزر بصورة متقابلة، إلا أن القائد الجديد لم يتمكن من ضبط الأمور، وإحكام سيطرته على الجيش، ممّا سبب فشل الحملة[٣١]. وقد يوكل إليه حكم إحدى الولايات كما حدث في عهد السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٤)م، حيث أسندت ولاية مصر الى سنان باشا الدفتر دار في عام١٥٨٣م[٣٢]. وما دفع السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٤)م إلى مثل هذا التعيين أهمية الولاية مالياً؛ حيث عدت بمثابة الخزينة الاحتياطية للدولة العثمانية من جهة، ومن جهة أخرى فقد كانت المورد الرئيسي للذهب الامبراطوري[٣٣].

وكان يقتضي بالدفتر دار أن يكون حائزاً على بعض الخصال المهمة، كأن يكون وقوراً دمث الأخلاق، متزن المزاج، مقتصداً في تصرفاته، بعيداً عن الرشوة[٣٤]، وهو ما افتقدته الدولة العثمانية مع تقادم السنين، فعلى سبيل المثال لم يصل الدفتر دار أحمد باشا في عهد السلطان ابراهيم إلى منصب الصدر الأعظم إلا بعد تدخلات مكثفة من والدة السلطان، وفي سبيل إرضائها عمد إلى جمع الأموال بطرق غير مشروعه، لإشباع نهمها حتى أنه صنع قارباً مزيناً بالذهب والمجوهرات، بلغت كلفته ٤٠ ألف ريال قدّمه هدية للسلطان[٣٥].

---

[٣٠] الدون. يقع في الجزء الجنوبي من روسيا، وينبع من بحيرة صغيرة بالقرب من تولا، ويجري جنوباً لمسافة ١,٩٦٣ كم حتى مصبه في بحر آزوف، وتربط قناة بين نهر الدون وفولجا في منطقة لا تزيد بينهما عن ٦٠كم. الفولغا: أطول نهر في أوربا، يجري لمسافة ٣٥٣٠كم داخل أراضي روسيا الاتحادية، وينبع من تلال فالداي على بعد ٣٢كم جنوب شرق سانت بطرسبرج، ويجري باتجاه الجنوب إلى بحر قزوين وله عدة روافد، وهناك عدة قنوات تربطه بكل من بحر البلطيق والبحر الأبيض والبحر الأسود عن طريق بحر أزوف. انظر: أحمد، مصطفى أحمد و عثمان، حسام الدين ابراهيم، الموسوعة الجغرافية، ثلاثة أجزاء، ط١، دار العلوم، ٢٠٠٤م، ج٢، ص ١٦-٢٢.

[٣١] أوزوتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، مجلدين، ترجمة: عدنان سلمان، ط١، مؤسسة فيصل للنشر، تركيا، ١٩٨٨ م، م١، ص٣٦٧.

[٣٢] ابن السرور البكري الصديقي، محمد، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق: عبد الرزاق عيسى، ط١، دار العربي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٦٢.

[٣٣] السيد، سيد محمد، مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٩٥.

[٣٤] إحسان اوغلي، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١،ص٦٢٢.

[٣٥] الثقفي، محمد أحمد، زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة العثمانية، السعودية، ٢٠٠٩، ص١٤٤- ١٤٨.

كما كان يلزم أن يكون حسب نصائح صاري محمد باشا الذي تولى الدفتر دارية عدة مرات خلال القرن السابع عشر، مجهزاً بالصلاحيات التامة في الأمور المالية، وعدم اللجوء إلى تغيير الدفتر دار بكثرة عند سماع الشائعات، حتى يتمكن من أداء وظيفته على الشكل الأكمل[٣٦].

وقد يكون ذلك لما رآه من كثرة تعيين وعزل الدفتر دارين، والاضطرابات المالية الناتجة عنها، ففي بداية عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م)، استقرت السلطة بين يدي والدته السلطانة كوسم مهابكير صاحبة الشخصية القوية، معتمدة في إدارة أمور الدولة على رجال السراي الذين غيرتهم على هواها وبحسب الظروف، فبين عامي ١٦٢٣و١٦٣٢م عين وعزل تسعة من الباش دفتر دارين.[٣٧]

وللدفتر دار ألقاب رسمية خوطب بها "**قدوة أرباب الإقبال، عمدة أصحاب الإجلال، جامع وجوه الأموال، عامر الخزاين بأحسن الأعمال، ناظر الأموال السلطانية، ناظم المصالح الخاقانية**"[٣٨]. أما عائداته المالية فقد خصِّص له راتبٌ بلغ ٢٤٠ ألف أقجة أو إقطاعية من نوع خاص تدر ما يعادل 100 ألف أقجة سنوياً[٣٩]. وله ديوان خاص به عرف باسم مالية قلمي، مهمته الأساسية إصدار المراسيم المتعلقة بالشؤون المالية، وكانت هذه المراسيم توقع من الدفتر دار ثمّ توشح بالطغراء. وأنيط به أيضاً إصدار براءات إلى علماء الدين والمتقاعدين عن استحقاقاتهم في أموال الأوقاف، ولضمان عمل دائرته خصص لها بناءً خاصاً عرف باسم "دفتر قابسي" أي باب الدفتر دار وقد حوت عدداً من المكاتب أوالأقلام لإدارة الأعمال المالية تبعاً لاختصاصاتها[٤٠]، ويساعد الدفتر دار في أداء مهامه خمسه من كبار الموظفين هم:

- الباش بكي قوليك[٤١] الذي يقوم بتحصيل ديون الدولة، ويساعده ستون حاجباً لإنذار وحبس الأشخاص المدينين للدولة.

- الجزية باش بكي قولي وهو مكلف بجمع أموال الجزية المفروضة على الفلاحين غير المسلمين.

- الوزندار باشي "رئيس الوازنين" وله أربعة عشر مساعداً، حيث تتجلى مهمته الأساسية بتسلُّم جميع الأموال الداخلة إلى الخزينة، ولذلك فهو يعرف أيضاً باسم كبير الأمناء، وقد كان هذا التسليم يتم وفق

---

[٣٦] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٢٢.

[٣٧] مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، جزئين، ترجمة: بشير السباعي، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣م، ج١، ص ٣٥٣.

[٣٨] بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٢٣.

[٣٩] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١،ص٥٥٠.

[٤٠] جيب، هاملتون و هارولد، بوين، مرجع سابق، ج١، ص١٧٤- ١٧٩.

[٤١] مصطلح يطلق على موظف تحصيل الضرائب في المرتبة الأولى في التنظيم المالي العثماني، وسابقاً كان يطلق عليه سر غلام باقي، وكان بإمكانه اتخاذ اجراءات قانونية بحق الأشخاص المعارضين لدفع الضرائب أو المتهربين من دفعها. انظر: عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص٣٨٠.

منهج معين بحضور الأمناء الأخرين وكتاب اليومية وناظر السركي وكاتب السركي وفريق موسيقى الخيمة "مهتران خيمة"[٤٢]، وهو مكلف بالإشراف على جميع العمليات الحسابية فيما يتعلق بالصادر والوارد من وإلى الخزينة، ولأجل المصاريف الجارية كانت تترك عنده أربعة أو خمسة أكياس من النقود، بينما يودع الباقي في الخزانة ثم يجري ختمها، ولا يصرف شيء من الخزينة بدون أمر من الصدر الأعظم، بناء على طلب موقع من الدفتر دار .

– سورجي ناظري وهو يشرف على أعمال الوازنين مع كاتبه، الذي يقوم بتسجيل جميع الإيرادات والمصاريف ضمن سجلات تعرف باسم "سركي بوصلة سي"، بالإضافة إلى كاغد أندرون أميني أي أمين القرطاسية الخارجي، الذي يوزع القرطاسية على دوائر الحكومة، وكاغد بيرون أميني أي أمين القرطاسية الداخلي، الذي يجمع الضرائب المفروضة أو المستحقة على أصحاب الإقطاعيات العسكرية عند أول تعيينهم[٤٣].

**ب– دفتر دار الأناضول:** إنّ الإدارة المالية لم يكن لها في بداية عهد السلطنة سوى رئيس واحد هو الدفتر دار، حتى عهد السلطان بايزيد الثاني(١٤٨١–١٥١٢)م عين لها رئيساً ثانياً، فكان الأول يدير مالية ولايات الدولة في القارة الأوربية، ويعرف باسم دفتر دار الرومللي والذي تطرقنا إليه سابقاً، والثاني في آسيا الصغرى ويعرف باسم دفتر دار الأناضول وهو بمثابة مساعد للأول[٤٤].

أمّا عن أسباب نشوء هذا المنصب، فإنّ عين علي أفندي بين ذلك في قوله "**عند قيام الدولة يكون الدفتر دار واحداً مثل الوزير والقاضي عسكر، وفيما بعد زوال البساطة، ومع الحاجة إلى تدقيق السجلات، تمّ إحداث العديد من الأقلام، مما أدى إلى زيادة وظائف كتاب الديوان، وقد استمر عدد الدفتر داريين بالازدياد**" وتأتي مهام دفتر دار الأناضول مشابهة للباش دفتر دار، فقانون نامه السلطان محمد الفاتح(١٤٥١–١٤٨١)م نص على ما يأتي "**إنّ دفتر داري كل أموالي، هم وكلاء هذه الأموال، فهم المفوضون بالقبض والبسط، وهم المفوضون بعزل و تنصيب سائر الكتاب**"[٤٥] ولدفتر دار الأناضول الحق في حضور اجتماعات الديوان الهمايوني، غير أنّ البت في القرارات هو من اختصاص الباش دفتر

---

[٤٢] تجلت وظيفتهم الأساسية في نصب خيم السلطان عندما يكون في ساحة الحرب، ولما امتنع السلطان عن الخروج مع الجيوش، اقتصرت مهمتهم على نصب خيم السلطان في حدائق القصر، أو في نواحي استانبول عندما يخرج للتنزه، و قد بلغ عددهم في القرن الثامن عشر ٨٠٠ شخص في أربعة أقسام، أحدهم يعرف باسم أوجاغ الموازين، وعددهم أربعون شخص تحت إشراف الوزندار باشي، يقومون بالتفتيش على الخزينة العامرة. انظر: جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج١، ص٣٨٢.

[٤٣] جيب هاملتون و هارولد، بوين، مرجع سابق، ج١، ص ١٨١.

[٤٤] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص١١٧.

[٤٥] ققلجملي، حكمت، مرجع سابق، ص٢٩٠–٢٩١.

دار، بحيث لا يسمح بالحديث أمام السلطان إلا للباش دفتر دار فقط[٤٦]، و منذ نهاية القرن السادس عشر فقد أهميته، ولم يعد يؤدي وظيفته في الديوان الهمايوني، إلا عندما يخرج الباش دفتر دار مع الجنود إلى الحرب، فينوب عنه في استنبول تحت اسم دفتر دار الآستانة، وفي القرن السابع عشر أطلق عليه اسم دفتر دار الشق الثاني، واستمرت أهميته بالتراجع، حتى أنّ تواقيعه لم تعد تظهر على الفرمانات وغيرها مما يكتب في دائرة المالية، حيث اقتصر ذلك الحق على الباش دفتر دار منذ القرن الثامن عشر، ولمّا تأسست خزانة الإيراد الجديد[٤٧] في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩–١٨٠٥)م، تمّ دمج دفتر دار الشق الثاني مع ناظر الجيش الحديث الذي وضع على رأس النظام الجديد[٤٨]، وأصبح يعرف باسم ناظر الإيراد الجديد، وحصل على إدارة موارد الالتزام التابعة للخزانة الجديدة تحت إشراف الباش دفتردار.

**ث– دفتر داريو الشق الثاني:** أقيمت هاتان الدفتر داريتان في النصف الأول من القرن السادس عشر، للنظر في الشؤون المالية للأراضي الساحلية في منطقتي الروملي والأناضول، وموارد الالتزام في استانبول، وشأن هذه الدفتر دارية شأن دفتر دارية الأناضول، حيث فقدت أهميتها وأصبحت تسمى بعد القرن السابع عشر باسم دفتر دارية الشق الثالث، ولمّا أسست نظارة الذخيرة[٤٩] في عهد السلطان سليم الثالث(١٧٨٩–١٨٠٧)م ألحقت بها[٥٠]، وأوكلت لها مهمة إعاشة العاصمة، ولذلك أطلق عليها اسم (حبوبي ناظري)[٥١] ونظراً لأنّ مناصبهم خفيفة أعطيت لرجالات الدولة ليشغلوها مدى الحياة[٥٢].

---

[٤٦] لويس، برنارد، استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ترجمة: سيد رضوان علي، الدار السعودية، الرياض، ١٩٨٢م، ص١١٣– ١١٤.

[٤٧] أسست هذه الخزانة في عهد السلطان سليم الثالث سنة١٧٩٣م، لمواجهة نفقات الجيش الحديث الذي أُنشئ، وعرف باسم (النظام الجديد)، وخصص لها بعض الموارد كإدارة بعض مقاطعات الميري، وإدارة مقاطعات الحرمين الشريفين، وبعض أنواع التيمارات التي تتبع لجنود من صنف رماة القذائف( قمبره جي). لمزيد من المعلومات انظر: إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١،ص٦٣٥.

[٤٨] هو الجيش النظامي الذي أسس في عهد السلطان سليم الثالث على غرار الجيوش الأوربية، وكان يتألف عند تشكيله من اثني عشر ألف مقاتل، ألحقوا بفرقة البستانجي التي تتبع الانكشارية، بغية عدم التعرض لانتقاده، أسس له ميزانية خاصة، واشترك في معركة عكا ضد الجيش الفرنسي بقيادة نابليون، إلا أن وجوده لم يلاق استحساناً من فرقة الانكشارية، فثارت على الدولة سنة ١٨٠٧م وألغت النظام الجديد، وخلعت السلطان سليم الثالث من سدة الحكم. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص٢٢٣.

[٤٩] أسست هذه الخزينة في عهد السلطان سليم الثالث سنة ١٧٩٥م، ليس لها مصادر دخل محددة، بل تعتمد في تمويلها على الضربخانة، وكان الهدف من إنشائها عملية تموين العاصمة بشكل دقيق، وكانت تحتل مكاناً خاصاً داخل سراي الطوبقابي، ويقوم بحساباتها اليومية موظفان أحدهما لأمانة السجل، والثاني لأمانة الخزينة، ويقومان كل مساء بتسليم أوامر الصرف لناظر المؤن والباش دفتر دار. انظر: احسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١،ص٧٧٠.

[٥٠] إحسان اوغلي، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١،ص٦٢٢.

[٥١] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٨٧.

[٥٢] قفلجملي، حكمت، مرجع سابق، ص٢٩٢.

**ج- دفتر دار عرب عجم:** اتخذ من حلب مقراً له، حيث كان يشرف على الأمور المالية لولايات بلاد الشام والعراق، وقد استمر الأمر كذلك حتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)م، إلا أنّه مع تشعب الأمور المالية أصبح لكل ولاية دفتردار خاص بها[٥٣].

**ح- دفتر دارية الشق الثالث:** أنشئت على عهد السلطان سليمان الأول(١٥٢٠-١٥٦٦)م، وقد شملت اختصاصاته ولاية المجر ومنطقة الدانوب، ولمّا فقدت الدولة إقليم المجر في أواخر القرن السابع عشر؛ ألغيت هذه الدفتر دارية[٥٤].

## ٢) دائرة المالية (باب قابيسي).

شكلت الإدارة المالية العثمانية  من عدد من المكاتب أو الأقلام، عنيت بتوزيع الواردات والنفقات، وقد اتخذت مكانها في قصر الدفتر دار وهي:

- مكتب الروزنامجة الأول أو الكبير الذي تولى تسجيل الواردات والنفقات، التي تعد في الأقلام الأخرى، في دفاتر خاصة تعرف باسم تحويل، يراجعها كل مساء الروزنامجي باشي، وهو مكلف أيضاً كل سنة أو ستة أشهر، بتبيان حالة الخزينة حسب عدد الأكياس التي فيها، وهي على ثلاثة أنواع كيس رومي يحوي على خمسمائة قرش، وكيس ديوان يحوي على ٤١٦ قرشاً وثلث القرش، أما الثالث فهو المصري الذي يحوي ٦٢٠ قرشاً، ولا يستخدم إلا في مصر.

- مكتب الروزنامجة الصغير، وهو مخصص للأعمال المتعلقة بمرتبات رؤساء الحجاب، وماهيات العساكر البحرية[٥٥].

- مكتب المحاسبات العامة أو الباش محاسبة، وهو مكلف بحفظ سجلات الأموال المقبوضة والمصروفة، من جميع الأمناء الموجودين في القصر السلطاني، وهم الشهر أميني[٥٦]، ومطبخ أميني[٥٧]، وضربخانة أميني[٥٨]، وإربا أميني[٥٩].

---

[٥٣] رافق، عبدالكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، ١٩٨١م، ص٣٣.

[٥٤] الشناوي، محمد عبدالعزيز، مرجع سابق، ج١، ص٣٨٤.

[٥٥] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص ١١٩-١٢١.

[٥٦] هو الذي يقوم بتأمين مواد البناء اللازمة لإنشاءات القصر، ويمسك بحسابات العاملين، وأحياناً يكلف بتوزيع رواتب مستخدمي البيرون والأندرون. ققلجملي، حكمت، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

[٥٧] أي أمين المطبخ. مصطلح يطلق على أحد ضباط الخدمة الخارجية، مهمته الإشراف على المؤن الغذائية الخاصة بالسلطان. انظر: حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص٢٠٦.

[٥٨] ضربخانه أميني أو ناظر ضرب السكة، وهو موكل بالسكة ضمن ممتلكات القصر، وهو الذي يشرف على جميع المعادن الموجودة ضمن أراضي الإمبراطورية، ويقوم بجمع الذهب والفضة الواردة من المناجم في كل عام، ويصنعها سبائك، ثمّ يسكها نقوداً باسم السلطان، ويسلم المسكوكات بموجب كشف إلى الخزينة السلطانية. انظر: بركات، مصطفى، مرجع سابق، ص١٠٣.

[٥٩] أمين الشعير وهو مكلف بتأمين الحشيش والشعير والحبوب الأخرى لإسطبلات السراي. انظر: أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج٢، ص٣٢٤.

وكذلك الحسابات المتعلقة بالمدفعية، وبناظر مخزن المدفعية[٦٠]، وأمين البارود، وأمين الترسانة[٦١]، كما تقوم بحفظ سجلات المبالغ المستلمة من المقاطعات، ودفع رواتب جيوش الحدود، وهي تنظم وصولات بالمبالغ المدفوعة من قبل الخزينة، تعرف باسم "ميري تذكرة سي" أي تذكرة الأموال الأميرية[٦٢].

– مكتب محاسبة الأناضول، وهو لا يعنى بالأناضول فحسب، وإنما يقوم بحفظ عقود سجلات الالتزام والأملاك السلطانية، ومرتبات الجنود المرابطين في الجزر.

– مكتب محاسبة الجزية وفيها تحفظ السجلات الخاصة بهذه الضريبة، وتضع لوائح بالمبالغ الواجب جمعها، ومن ثم إرسالها إلى الأقاليم لتحصيلها.

– مكتب محاسبة الحرمين الشريفين، وفيها تحفظ السجلات المتعلقة بأوقاف الجوامع السلطانية، ومرتبات الموظفين من مشايخ وغيرهم، وجميع الأملاك الموجودة في العاصمة والولايات الأوربية التي يعود ريعها لمدينتي مكة والمدينة، بالإضافة إلى براءات تعيين رجال الدين في استانبول والروملي، وقد عرف هذا المكتب أيضاً باسم أوقاف محاسبة.

– مكتب محاسبة الأوقاف الصغيرة، الذي كلف بمسك سجلات رواتب الموظفين، الملحقين بالخدمات الوقفية والمؤسسات الخيرية، مثل المستشفيات والبيمارستانات[٦٣].

– مكتب المقابلة وهو مكلف بإعداد دفاتر الجنود الذين يتقاضون مرتبات شهرية (علوفات)، كجنود القابقولية، ومقابلتها مع الدفتر الرئيسي، ثم تحديد مقدار العلوفة اللازم صرفها. وقد انقسم فيما بعد إلى عدة مكاتب، فكان منه قلم مقابلة الخيالة، وقلم مقابلة السباهية، وقلم مقابلة المشاة، الذي يتولى إعداد

---

[٦٠] الطوبجي باشي. قائد فرقة المدفعية يساعده عدد من الضباط، منهم ( دوكمة جي باشي) رئيس دار صناعة المدافع، ورئيس تلقيم المدافع، ووكيل المرابض، ثمّ أنّه في أواخر عهد الدولة العثمانية، أطلق عليه اسم مشير طوبخانة. انظر: حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص١٤٨.

[٦١] الشخص المسؤول عن الأمور المتعلقة بميزانية مرسى استانبول، سواء من ناحية المصروفات والواردات والترميمات، والكشف عن الأدوات الجديدة، وتدوين الدفاتر الخاصة بتلك الأعمال. تحولت هذه الوظيفة في عام ١٨٠٥م إلى نظارة البحرية، ثمّ شكلت لها ميزانية خاصة سميت بخزانة ترسانة ثمّ ألغيت عام ١٨٣٠م. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص٣٨.

[٦٢] المكان أو المؤسسة التي تجلب دخلاً معيناً كل عام، مثل المناجم والجمارك والملاحات والضربخانات وفخاخ صيد الأسماك في منطقة ما، وتجري إدارتها بعدة أشكال، منها أن تدار المقاطعة بأيدي عدد من الموظفين تقوم الدولة بتعيينهم برواتب شهرية، يطلق عليهم أمناء. أو تقوم بتأجيرها مقابل مبالغ مالية لمدة ثلاث سنوات فيما يعرف بنظام الالتزام. انظر: أكمل الدين، إحسان أوغلى، مرجع سابق، ج١، ص٦٥١.

[٦٣] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق،ج١، ص ١٧٧.

مواجب الموظفين، وجنود الانكشارية، والمدفعية؛ وموسيقات الخيمة، والمطبخ السلطاني؛ ومخازن المؤن[٦٤] (كيلار)[٦٥].

– المكتب الرئيسي للالتزام وهو يدير الالتزامات المتعلقة بالضرائب المفروضة على حقول الأرز، والملاحات، والمستنقعات، والأحراج والغابات الموجودة في منطقة الروملي، والصيد في البحر الأبيض والأسود، وبعد الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية على هذه الجبهة(الروملي)، والتي انتهت بتوقيع معاهدة قارلوفجة[٦٦] سنة ١٦٩٩م فقد هذا القلم أهميته السابقة[٦٧].

– مكتب المرتبات ويعرف باسم إرساليات مقاطعة سي، وهي مسؤولة عن دفع الرواتب السنوية إلى قباطنة الأسطول، والمعاشات السنوية إلى خانات القرم، وبعض ضباطها[٦٨].

– مكتب التزام المناجم وهو يقوم بالأعمال المتعلقة بخراج الأفلاق[٦٩] والبغدان[٧٠]، وقبائل البوهيميون، ومناجم الذهب والفضة، والرسوم المفروضة على زراعة الدخان، ومكوس الترانزيت على الدخان، وجمارك أشهر مدن الروملي ومنها استانبول.

– مكتب التزام الأملاك، وفيه تحفظ التفاصيل المتعلقة بالتزام المقاطعات الخاصة بالسلطانات وغيرهم، كالصدر الأعظم والباشاوات.

---

[٦٤] إحسان اوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٢٤.

[٦٥] من كيلار وتطلق على غرفة تخزن فيها حوائج البيت من المواد الغذائية، وكانت تطلق في العهد العثماني للدلالة على مخازن المؤن الغذائية الملحقة بالسراي، ويعرف المسؤول عنها باسم كلارجي باشي، وهو يترأس العاملين في مخازن المؤن والمطبخ، كما كان يشرف على الموائد السلطانية، ويشرف على تنظيمها. انظر: حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص ١٩٠.

[٦٦] نسبة إلى مدينة قارلوفجة من أعمال صربيا، عقدت فيها معاهدة بين الدولة العثمانية من جهة، والدولة الروسية والنمسا وبولونيا والبندقية من جهة أخرى، وقد تنازلت الدولة العثمانية بموجب هذه المعاهدة عن ٣٥٦ ألف كيلو متر مربع من أراضيها لتلك الدول، وكانت هذه المعاهدة التي أنهت حرب العصبة المقدسة (١٦٨٣–١٦٩٩)م أول سلسلة من الاتفاقيات بين العثمانيين والتحالفات الأوربية المشكلة ضدهم، مما شكل انتقال العثمانيين من الهجوم إلى الدفاع. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص١٧٣.

[٦٧] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٢٣.

[٦٨] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق،ج١،ص١٧٩.

[٦٩] الأفلاق. إمارة من إمارات الدانوب، أصبحت تابعة للدولة العثمانية ١٣٩٦م، واستقلت ١٨٠٥م، واتحدت مع مولدافيا ١٨٥٨م فكونتا الدولة الرومانية. انظر. العسلي، بسام، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، دار الفكر، د.م، د.ت، ص ٥٥.

[٧٠] البغدان. المنطقة الشرقية من رومانيا، واقعة بين نهري بروت وسيرت. انظر: المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١م، ص ١٧٣.

– مكتب التزامات مدينتي مكة والمدينة، وهو يتعلق بالأوقاف، ورجال الدين في بلاد الأناضول.

– مكتب مقاطعة استانبول، وهو مكلف بتموين العاصمة وأدرنة، والتزامات سالونيك[٧١] ولاريسا وطرخانة، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على الحرير الذي تنتجه الدولة، والمصنوعات الذهبية والفضية.

– مكتب مقاطعات بورصة الذي ينظر بحساب مقاطعة بورصة وقسطموني[٧٢]، وبعض المقاطعات في أنقرة.

– مكتب مقاطعة أولونيا الذي يضم إليه أيضا التزامات نجربوينت[٧٣].

– مكتب التزامات كافا[٧٤] الذي ينظر في التزام عدد من مقاطعات الأناضول.

– مكتب المكوس أو مكتب الموقوفات، وبه تتعلق كل الضرائب المسماة عوارض وبدل نزل، وكل المخازن القريبة من الحدود، وما تمنحه الولايات من لوازم الإعاشة للعساكر المحاربة، وما تقدمه الدولة من مؤونة وعلف ونقود للباشوات والقواد، والموظفين المدنيين الذين يلتحقون بالجيوش الذاهبة للحرب.

– مكتب الحصون الكبير، وفيه تحفظ سجلات العساكر، والحاميات المرابطة في الولايات التي تعمل أحياناً في الحصون، وعلى الأخص تلك الواقعة على نهر الدانوب.

– مكتب الحصون الصغير، وهو يحفظ السجلات الخاصة بالجنود، الذين يعدون لتقوية الحاميات المرابطة في ألبانيا والمورة.

– مكتب التواريخ، وفيه تؤرخ كل أوراق الدولة الصادرة عن بقية المكاتب، كما تدون الحوالات التي تعطيها الدولة لدائنها على مختلف فروع وارداتها.

و يعود تنظيم هذه الدائرة إلى عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١–١٤٨٠) وفيما بعد أضيف إليها سبعة مكاتب وهي:

---

[٧١] سلانيك. مدينة رومية قديمة جداً واقعة جنوب بلاد مقدونية على بحر الأرخبيل، كان اسمها (ترما)، ثمّ لمّا تولى (كساندر) المتوفي ٢٩٨ ق.م ملكاً على بلاد مقدونية، أطلق عليها اسم زوجته اخت اسكندر الكبير المسماة( تسالونيك)، وحرف هذا الاسم على مر الأجيال فصار سالونيك أو سلانيك. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٣٣.

[٧٢] تقع في شمال الأناضول على بعد مائة كيلو متر تقريباً من البحر الأسود. انظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص٦٣.

[٧٣] نجربونت. تعرف عند الأتراك باسم ( أغريبوز) وهي جزيرة تمتد أمام الشاطئ اليوناني الشرقي بمحاذاة أثينا وإلى الشمال .انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٧٢.

[٧٤] كافا. ميناء في شرق شبه جزيرة القرم. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٨٠.

مكتب "مالكانة خلفة سى"[٧٥] لمراقبة الالتزامات الدائمة.

مكتب الذمة لمتابعة ديون الدولة.

مكتب المخلفات ويعنى بالأموال المستصفاة، ولتلك التي ليس لها وريث، وهي من حق السلطان، وقد ألحقت هذه المكاتب الثلاثة بقلم المحاسبة الرئيسية.

مكتب القلمية لجباية ضريبة القلمية، وكان مقدارها عشرة بالمائة على الالتزامات الدائمة.

مكتب المنزل للبريد الذي يسير على الجياد، ومكتب عدد أغنام[٧٦] لالتزام ضريبة البهائم، وقد ألحقت هذه المكاتب بقلم الموقوفات.

أما المكتب السابع فهو (البيسكوبوس خلفه سى) أي دائرة مساعدة المطران، وكانت تعنى بكل ما يتعلق بمالية الكنائس، وهو ملحق بقلم المالية الذي يشكل كما ذكرنا سابقاً ديوان الدفتر دار. و لكل مكتب من المكاتب رئيس يعرف باسم خوجة، ومساعد له باسم كيسة دار، وعدد من كبار الكتبة، يعرفون باسم الخلفات تحت الإشراف العام للباش دفتر دار. وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره من المكاتب هناك مكتب لأمانة سر الدائرة، يعرف باسم أوضة يديرها خوجا[٧٧]، يحمل لقب مكتوبجي وله ثلاثة أعمال: وهي الإشراف على المراسلات العامة للباش دفتر دار، ومذكراته وتقاريره التي يرسلها إلى الدولة، وإصدار عقود التزام الأملاك الدائمة(المالكانة).

ولدائرة المالية محكمة خاصة حمل قاضيها لقب ميري كاتبي، يعين من قبل قاضي عسكر الروملي، للفصل في الشؤون المالية المتعلقة بالملتزمين المتوفين، والأشخاص الذين استصفت أموالهم، وقد كانت تتحصل من جراء ذلك على رسوم قضائية كبيرة تناول القاضي خمسها، بينما ذهب الباقي لقاضي العسكر

---

[٧٥] نظام مالي بدأ العمل به منذ نهاية القرن السابع عشر، يقضي ببيع مقاطعات الالتزام للأشخاص مدى حياتهم، مقابل مبلغ مالي يعرف باسم باسم( معجلة )، وهو يتراوح عادة بين ٢-١٠ أضعاف الربح الذي يمكن أن يحصل عليه الملتزم، بالإضافة إلى مبالغ أخرى( بدل دلالية) وبدل (جبلو). كما يسدد كل عام أيضاً مقدار معين أخر من المال تحت اسم مؤجله، وفي مقابل ذلك كانت الدولة تتخلى عن حقوقها المالية والإدارية لصاحب المالكانة. انظر: إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٥٢.

[٧٦] يجب عدم الخلط بين هذه الضريبة، وضريبة رسوم الأغنام، فبينما كانت هذه الأخيرة ضريبة إقطاعية تجمع وتتفق من قبل أصحاب الأراضي الزراعية في جميع المناطق، كانت ضريبة عدد الأغنام تحصل فقط في الروملي، وكان الهدف منها تأمين اللحوم للقصر السلطاني والجيش، ويقوم على تربيتها رعاة منظمون ضمن أوجاقات عسكرية، ومع مرور الزمن فقد تغيرت الإجراءات المتبعة، وبدلاً من تأمين اللحوم قام الرعاة بتسديد مبلغ مالي سنوي للخزينة. انظر: جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٥٠.

[٧٧] معلم، مدرس، وتلفظ بالهاء. انظر: عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص ٣٧٣.

الذي عينه، ودعيت مكاتب دائرة المالية والباب العالي والدفترخانة[٧٨] المكاتب الهمايونية "أقلام الباديشاهي"[٧٩]. ولا بدّ من الإشارة أنّ هذه الإدارة التي عدّ السلطان بايزيد الأول(١٣٨٩-١٤٠٢)م واضع حجر الأساس فيها باقتباس القواعد المالية الإيلخانية[٨٠]، والتي كانت بلا شك تتناسب مع التوجهات الاقتصادية للعصور الوسطى، والتي غلبت عليها البساطة، حيث أنّ أعمالها اقتصرت على تموين الجيش والقصر وموظفي الدولة الرسميين. ستتوقف عند هذا الشكل في عهد السلطان أحمد الثاني(١٦٩١-١٦٩٥)م، وهذا الأمر كان له أثر سلبي على الاقتصاد العثماني بشكل عام، فهي لم تناسب التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم فيما بعد، ولا سيما السياسات المركنتلية[٨١] التي بدأت الدول الأوربية بتطبيقها منذ القرن السادس عشر. ومما تقدم نستنتج أنّ الإدارة المالية العثمانية كانت مناسبة لفترة زمنية معينة، وهو ما أوجب تطويرها إلا أنّ العقل العثماني الجامد، والذي يرى في كل قديم سبباً رئيسياً لأي نجاح، حال دون ذلك.

### ٣) الخزينة العثمانية.

شكلت الخزينة العثمانية التي ظهرت في عهد السلطان مراد الأول (١٣٦٠-١٣٨٩)م، على يد قاضي عسكر قرة خليل خير الدين باشا، القاعدة الأساسية التي ارتكز عليها الجهاز الإداري، حيث كانت بداية التنظيم المالي[٨٢]. ولكون الإمارة العثمانية الناشئة وريثة العصور الوسطى، فقد رأى حكامها أنّ أهم ما يجب أن يتمتعوا به وجود خزينة مليئة تحت سيطرتهم، تشكل مصدر دعم لنفوذهم وسلطتهم[٨٣]، وهو ما اتضح عند هزيمة بايزيد الأول (١٣٨٩-١٤٠٢م) على يد تيمورلنك في معركة أنقرة ١٤٠٢م، حيث سارع ابنه سليمان للاستيلاء على خزينة بورصة ليعبر بها باتجاه الروملي، حيث ولاه الجنود سلطاناً هناك[٨٤].

---

[٧٨] يسمى مديرها أمين الدفتر، ويتم فيها حفظ جميع سجلات الأراضي في الدولة العثمانية، وتحديد أنواع الأراضي من تيمار، وزعامت، وخاص، وملك، ووقف وغيرها، وتسجيلها في الدفاتر الأساس، وقد تبدل المسمى في عام ١٨٧١م إلى نظارة دفتر خاقاني، وسمي المشرف عليها ناظر دفتر خاقاني. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص١١٤.

[٧٩] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص١٢١-١٢٣.

[٨٠] الوائلي، طالب، هزيمة العثمانيين في أنقرة ١٤٠٢م دراسة في مقدمات الصدام التتاري – العثماني ومجريات الحرب ، مجلة كلية التربية، العدد٤، ص١٤٢.

[٨١] نظام اقتصادي نشأ في أوربا خلال تفسخ الإقطاعية، لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني، وانتهاج سياسة تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة، وإنشاء الاحتكارات الخارجية. انظر: باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارث، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٠.

[٨٢] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٦٠.

[٨٣] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مجلدان، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ٢٠٠٧م، ص١٤١.

[٨٤] حليم، ابراهيم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٥٠.

ولذلك فقد حاول السلاطين اللاحقون فيما بعد منذ عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م إيجاد خزينتين إحداهما تخص الحاكم وتكون تحت تصرفه، والثانية معنية بشؤون الدولة ومنها وإليها تخرج وتدخل النفقات[٨٥].

**أ- خزينة الداخل.**

كانت هذه الخزينة في القسم الداخلي من قصر الطوبقابي في عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨٠)م وأخلافه، وهي تتألف من عدة أقسام تحفظ فيها المجوهرات، والتحف المختلفة التي لها قيم مادية وتاريخية كبيرة جمعت منذ الأيام الأولى للدولة، بالإضافة إلى موارد السلطان الخاصة، والتي كانت تأتي من مصادر مختلفة، كالفائض عن دار صك النقود، وإرسالية مصر، والحاصلات التي ترسلها طائفة البوستانجية في استانبول وأدرنة من حدائق الخاصة السلطانية، والموارد الناتجة عن المخلفات والمصادرات، والخراج القادم من الأفلاق والبغدان[٨٦].

**ب- الخزينة العامرة (الخارجية).**

كانت موجودة في سراي الطوبقابي[٨٧] بجانب الديوان الهمايوني طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهذه الخزينة تجمع فيها جميع موارد الدولة المالية، ومنها تخرج نفقاتها بناءً على أوامر الدفتر دار بإشراف الصدر الأعظم[٨٨].

**- العلاقة بين الخزينة الخارجية والخزينة الداخلية.**

رغم اختلاف الأجهزة الإدارية التي أشرفت على كل من الخزينتين، حيث أنّ الخزانة العامرة خضعت لأوامر الدفتر دار، بينما كانت الخزينة الثانية تحت إشراف رئيس الدائرة الثانية في الأندرون (كيخية الخزينة)، إلا أنّ كلتيهما خضعتا لإرادة السلطان المباشرة؛ وهو ما أظهرهما كخزينة واحدة، ولا سيما أنّ الخزينة الخارجية لم يكن بإمكانها الاحتفاظ بأي نوع من أنواع الفائض المالي، بل وجب تحويله إلى الخزينة الداخلية، والتي بدت كخزينة احتياطيه للثروات المتراكمة في الدولة تسدد منها النفقات عند الحاجة، وأكبر دليل على ذلك هو القروض التي قدمتها للخزينة الخارجية بمصادقة قضاة العسكر والصدر الأعظم والدفتر دار .

---

[٨٥] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص١١٤.

[٨٦] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٢٢.

[٨٧] أحد أشهر قصور السلاطين العثمانيين في استانبول، وهو الآن أحد أشهر المتاحف الإسلامية بتركيا. انظر: حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص١٤٨.

[٨٨] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٣٣.

وقد كانت هذه المصادقة تتضمن تعهد الصدر الأعظم بأن يسدد القرض من أول مداخيل الخزينة من الجبايات، وهو ما لم يكن يحدث طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، خلال الأزمات التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، وعلى هذا الأساس لم يكن هناك فروق واضحة بين الجهازين لا في أمور الدخل ولا في أمور الصرف، بل شكلتا على مدى أربعة قرون خزينة واحدة[٨٩].

**ت- عهد الخزائن المتعددة.**

ظهرت هذه الخزائن خلال حركة الإصلاحات العسكرية التي شهدتها الدولة العثمانية، في عهدي كل من السلطانين سليم الثالث(١٧٨٩-١٨٠٦)م ومحمود الثاني(١٨٠٧—١٨٢٦)م.

- **عهد السلطان سليم الثالث**(١٧٨٩-١٨٠٦)م.

أحدث السلطان خزينة خاصة بالجيش الحديث الذي أنشأه، وخصص له ٣ مليار أقجة كميزانية صرف، ولا سيما بعد إدراكه أنّ أهم أسباب تمردات الجيش العثماني هو تأخر مستحقاتهم المالية؛ الناجم عن فساد إداري أصاب مختلف مؤسسات الدولة، حيث خصَّص للخزينة عدد من مصادر الدخل العامة. وقد استمرت هذه الخزينة طوال عهد السلطان سليم الثالث ثمّ ألغيت بعده[٩٠].

وحفاظاً منه على الأمن الغذائي للعاصمة استانبول؛ أسس خزينة هدفها توفير المؤن بطرق منتظمة، حيث قام بحساباتها موظفان أحدهما لأمانة السجل( سركى خليفة سي) والثاني لأمانة الخزينة( وزنة دار)، ولم يكن لها موارد مالية بل خصص لها صندوق تحت اسم رأس المال مأخوذ من الضربخانة، أشرف على تشغيله وضبط حساباته الخزينة العامرة[٩١]. كما أفرزت موارد أخرى من الخزانة العامرة، وخصصت لمصاريف دار الصناعة تحت مسمى خزانة الترسخانة، وكما يتضح من أسماء هذه الخزائن فإنّها كانت مخصصة لتمويل المصاريف الحربية[٩٢].

- **عهد السلطان محمود الثاني**(١٨٠٧-١٨٣٩)م.

أسس السلطان محمود الثاني عدداً من الخزائن، كان هدفها تمويل الحروب، والإنفاق على الإصلاح العسكري، ولاسيما بعد إلغاء الانكشارية ١٨٢٦م، وإحداث جيش العساكر المحمدية، حيث ارتبط الاسم بالخزينة أيضاً. كما أسس خزينة عرفت باسم الرديف تجلت مهمتها بدفع رواتب جنود الاحتياط، وخصص

---

[٨٩] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص١١٥.

[٩٠] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج١، ص٦٥٨.

[٩١] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٣٣.

[٩٢] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص١١٥.

لمواجهة نفقاتها ضريبة جديدة عرفت باسم إعانة جهادية، ولكون هذه الخزائن لا تعدو كونها فروعاً عن الخزينة الخارجية، فقد أعيد دمجها ١٨٤٠م تحت مسمى الحزينة المالية[٩٣].

## ثانياً: النقود.

تعدُّ النقود أداة التعامل الوحيدة التي اعتمدت عليها مالية الدولة العثمانية، لكونها الأساس في العملية الاقتصادية الجارية بين السكان، وقد كانت المؤشر الذي يدل على حالة الدولة الاقتصادية؛ ولا يمكننا فهم الحالة المالية للدولة العثمانية، دون الإلمام بواقع العملة وأصنافها، وتذبذباتها ما بين ارتفاع وانخفاض قيمتها، وأيضاً معرفة أنواعها، والمعادن التي كانت تسك منها، ولذلك ستتم دراسة النقود العثمانية بحسب تسلسل ظهورها تاريخياً، مع مراعاة نوعها، من حيث كونها فضية، أم نحاسية، أم ذهبية، وهي كما يلي:

### ١) النقود العثمانية.

تعرضت المنطقة في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ولاسيما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين لنقص كبير في الفضة؛ وهذا ما جعل معظم النقود المسكوكة خلال هذه الفترة من الذهب، في حين كان لدى أوربا فائض من الفضة، وهذا أدى بالضرورة إلى سك معظم نقودها من الفضة.

غير أنّ المعادلة تغيرت بدءاً من نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، ففي وقت أصبح الذهب متاحاً بشكل أكبر في أوربا، عادت الفضة للظهور في الشرق الأوسط بوفرة، وسرعان ما حلت محل الذهب باعتباره القاعدة التي تقوم عليها عملات كثيرة، وبدأ انتشار النقود الفضية في الأناضول السلجوقي والمغولي خلال القرن الثالث عشر الميلادي.

#### أ- الفضية.

بدأت إمارات الأناضول كمنتشا[٩٤] وآيدين[٩٥] بسك نقود فضية خاصة أطلق عليها اسم أقجة، حيث نجحت خلال فترة زمنية قصيرة من إقصاء أخر العملات الذهبية (الهايبربرون)[٩٦]. وكذلك فعل العثمانيون بعد أن أحكموا سيطرتهم على المراكز التجارية الرئيسية كبورصة وأدرنة[٩٧].

---

[٩٣] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٣٤.

[٩٤] منتشا. تقع جنوب آيدين على بحر إيجة. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٣٩.

[٩٥] آيدين. تقع في غرب تركيا جنوب فلادلفيا. انظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص٦٣.

[٩٦] قطعة نقدية مقسمة إلى أربعة وعشرين قيراطاً، خلال القرن الرابع عشر كان سعر صرف الهايبربرون مقابل الدوكة على النحو التالي ١ دوكة= ١ هايبربرون، وتحديداً حتى سنة ١٣٨٩م، ومن ثمّ تدنى سعره إلى أن صارت ٣ هايبربرون تساوي دوكة. انظر: فليت، كات، التجارة بين أوربا والبلدان الاسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة: أيمن الأرمنازي، ط١، العبيكان للنشر، السعودية، ٢٠٠٤، ص٣٨.

[٩٧] فليت، كات، مرجع سابق، ص٣٨-٣٩.

* الأقجة.

صكت أول أقجة عثمانية في عهد السلطان أورخان(١٣٢٦-١٣٦٠)م سنة ١٣٢٨م، وهذه السكة كانت مماثلة للنقود التي صكها السلاجقة على النمط البيزنطي، وتعد كلمة أقجة التي أطلقت على هذه القطع النقدية في آسيا الصغرى ترجمة لكلمة إسبرن أي البيضاء، وهي عملة شائعة في بيزنطة منذ القرن العاشر الميلادي. وقبل عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م ضربت الأقجة بطراز واحد حيث حملت على الوجه الأول اسم الأمير العثماني ودعاء " خلّد الله ملكه " وعلى الوجه الثاني " الشهادة " دون ذكر اسم والد الأمير أو إشارة إلى زمان الضرب ومكانه.

وقد صكت في البداية من الفضة الخالصة تقريباً، حيث بلغ عيارها حوالي ٩٠%[٩٨]، أما الوحدة الأساسية لنظام الأقجة، هي قطعة النقود الصغيرة التي تعادل أقجة واحدة، ونادراً ما كان يسك لها فئات أخرى[٩٩]. ومن ذلك قطعة بأقجتين، وأخرى بخمس أقجات، ضربت في عهد السلطان أورخان(١٣٢٦-١٣٦٠)م، وأخرى من فئة العشر أقجات ضربت سنة ١٤٧٠م في عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م، عرفت باسم محمد خاني[١٠٠] أو المحمديات[١٠١].

أما من حيث الوزن فقد بلغت أول أقجة في عهد السلطان أورخان(١٣٢٦-١٣٦٠)م ستة قراريط، أي ما يعادل ربع الدرهم المتداول في البلدان الإسلامية الأخرى[١٠٢] أو ما وزنه ١,١٥غ[١٠٣]. وخلال عهد السلطان مراد الأول(١٣٦٠-١٣٨٩)م حافظت الأقجة على قيمتها، ثمّ ما لبثت أن زيدت في عهده إلى ستة قراريط وربع، وقد جاءت هذه الزيادة في وزن الأقجة من زيادة موارد الخزينة نتيجة لفتوحات الدولة في منطقة الروملي، وفي عهد السلطان بايزيد الصاعقة(١٣٨٩-١٤٠٢)م خفض وزن الأقجة، وتراوحت أوزانها بين ١,٢ و١,٣٥غ، وخلال هذه الفترة لم يحافظ على نظام السكة، وضربت نقود بأوزان متباينة، إلا أنّ ألأمور استقرت في النهاية على (٥ ) قيراط.

وفي عهد السلطان مراد الثاني(١٤٢١-١٤٥١)م ضربت أقجات بنفس الوزن مع تخفيضها قليلاً في عام ١٤٣٠م، فكانت كل ١٠٠ درهم فضة تساوي ٢٣٠ أقجة[١٠٤]. و قد نتج عن هذه التخفيضات المتلاحقة

---

[٩٨] السيد الصاوي، أحمد، نقود مصر العثمانية، ط١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٧٨- ٧٩.

[٩٩] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، م٢، ص٧٤٤.

[١٠٠] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٦٦.

[١٠١] علي أكبر، زهير، تاريخ النقود في العراق، مجلة حوراء، العدد٢١، د.م، د.ت، ص٣.

[١٠٢] بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٦٨، ص٤١٢.

[١٠٣] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مرجع سابق، م٢، ص٧٤٣.

[١٠٤] إحسان أوغلى، اكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٦٦.

حدوث أزمات سياسية، تركت تبعاتها على الدولة العثمانية. فلما تولى السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م العرش في حياة والده، أصدر عمله لا تزن أكثر من ١,٠١٢غ(السبب في عودة والده إلى العرش) وبناءً على هذا التخفيض تمردت الإنكشارية، وطالبوا بزيادة رواتبهم، وبدؤوا يطلقون النار دليلاً على الاحتجاج، وهددوا بالالتحاق بأحد الأدعياء من السلالة الحاكمة المدعوم من الجانب البيزنطي. ولما توفي مراد الثاني(١٤٢١-١٤٥١)م وارتقى ابنه السلطان محمد الفاتح العرش للمرة الثانية نهائياً سنة ١٤٥١م، أعيد تخفيض العملة مرة أخرى بوزن حبة أي ما يعادل ٠,٠٤٨ غ[١٠٥]، وقد كانت سياسة التخفيض التي اتبعها السلطان محمد الفاتح مرتبطة بالضغط المالي الذي سببته الحملات العسكرية، فما بين سنة ١٤٤٤م وسنة ١٤٨١م خفضت الأقجة بحوالي ٣٠%[١٠٦]. وهذه العمليات التي كانت تصاحب تغييراً في النقد سواء في شكله أو في وزنه، عرفت باسم عمليات تصحيح السكة، حيث يحظر على أحد استخدام العملة القديمة، ويطلب من الجميع تسليمها للضربخانة[١٠٧]، والحصول بدلاً منها على السكة الجديدة، وقد جرى تطبيق ذلك لأول مرة على أيام السلطان بايزيد الصاعقة(١٣٨٩-١٤٠٢م)، إذ جمعت الأقجة القديمة، وضربت من جديد مقابل أجر معين، وهذا ما وفر للدولة موردا جديداً[١٠٨]. ففي عام ١٤٧٥م على سبيل المثال عاد التزام سك الأقجة على الباب العالي بمائة وعشرين ألف فلورين[١٠٩]، وفي عام ١٤٨١م أعيد تخفيض وزن الأقجة، وفرض على الأهالي تبديل ما بأيديهم من عملات قديمة وثقيلة من حيث الوزن بالعملة الجديدة المخفضة، وكان من المتوقع توفير ٦٠ مليون أقجة كدخل إضافي خلال مدة ثلاث سنوات، تسك فيها دور الضرب ما يمكن أن تسكه من عملات قديمة، وقد ثار الجند على سياسة الفاتح في تخفيض العملة إثر وفاته، وتمثل انتقامهم بقتل الوزير الأعظم أحمد باشا القرماني (١٤٧٧-١٤٨١)م، وتعيين الثوار هيئة من الانكشاريين استمرت في الحكم سبعين يوماً، وهي الفترة الفاصلة بين موت الفاتح واعتلاء ابنه بايزيد الثاني العرش[١١٠].

وبين عامي ١٤٩١-١٥٦٦م استخلصت ٤٠٠أقجة من كل ١٠٠ درهم من الفضة، وهو يعني دخول ٠,٧٣١غ من المعدن الثمين في كل قطعة[١١١]، غير أنّ بعض الدلائل تشير إلى وجود عمليات غش في السكة خلال هذه الفترة، فعند دخول جيوش سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠م) إلى مصر حدث اضطراب

[١٠٥] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص١٠٧- ١٠٨.

[١٠٦] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص٧٤٦.

[١٠٧] مكان سك النقود أو ضربها، أشهرها في استانبول، ثمّ في بعض الولايات العثمانية الأخرى، التي أغلق أكثرها بدءاً من عهد السلطان مصطفى الثالث، وكان المسؤول عنها يسمى أمين الضربخانة. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص١٤٦.

[١٠٨] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٦٦.

[١٠٩] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص١٧٧.

[١١٠] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص ١٠٨.

[١١١] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٨.

واضح في التداول النقدي، نظرا لخفة النقود العثمانية قياساً بالنقود المصرية، حتى أنّ المصريين امتنعوا عن قبول النقود الفضية التركية التي حوت على نسبة عالية من النحاس، ما اضطر خاير بك إلى أن يعلن بالأسواق عن إعدام من يردها شنقاً، كما أشار قانونامة مصر إلى الأقجات المخفضة التي سكت في ولاية خاير بك، مما أدى إلى عدم استقرار في سعر صرف الأشرفي الذهبي، فصدر الأمر السلطاني بتصحيح عيار الأقجة، وجعلها خالصة العيار[١١٢].

وبشكل عام فإنّ العثمانيين لم يكن لديهم القدرة على إيقاف التدهور النقدي، ففي عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤م) استخلصت ٤٥٠ أقجة من ١٠٠ درهم، وهذا ما يعني اختزال كل قطعة إلى ٠,٦٨٢غ من الفضة، وبين عامي ١٥٨٤م و ١٥٨٦م أصدرت أقجات منخفضة من النقود إلى حد بعيد. فمن ١٠٠ درهم استخلصت ٨٠٠ من هذه الأقجات الجديدة ( كل أقجة لا تحوي إلا على ٠,٣٨٤غ من الفضة)[١١٣]. والجدير بالذكر أنّ الدولة العثمانية لمّا كانت تعاني من هذا التدهور المالي، تمّ صنع العرش الذهبي للسلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م، وتسلمه في ٢٣ أيلول ١٥٨٥م. وهو العرش الذي جلس فيه بنو عثمان في المناسبات العامة، كتولي السلطنة والأعياد حتى سنة ١٩٢٤م[١١٤].

وفي الولايات كانت الأمور من السوء بحيث فاقت العاصمة استانبول؛ لأسباب مختلفة كغياب الرقابة المركزية، وفساد الولاة العثمانيين، ففي سنة ١٥٦٠م وصل محمود باشا والياً على اليمن، وأول ما فعله هو صلب أمين دار الضرب الفقيه عبد الملك اليمني؛ بسبب اختلال السكة الذي لم يكن من عمله، بل من فعل الأمراء السابقين المحبين للطمع وجمع المال، فالدينار الذهبي السلطاني الذي كان وزنه في ذلك الوقت درهماً وقيراطين، حدد سعر صرفه في استانبول بستين أقجة، بينما بلغ ثمانين أقجة في مصر، أما في اليمن كان قد وصل إلى الثلاثمائة.

وبعد مقتل أمين دار الضرب ومصادرة أمواله لم تتحسن الأمور، بل على العكس ازدادت السكة تدهوراً، حيث أصبح الدينار بألفين أقجة؛ وهو ما أدى إلى تدهور إداري وعسكري غير مسبوق، حيث ارتفعت علوفة العسكر إلى مائة أقجة بدل من عشرة في اليوم، وإلى ثلاثة ألاف في الشهر، وهي درجة عالية يرتقى فيها إلى مرتبة السنجق. غير أنّ ما يصرف له من الديوان عن الثلاثة ألاف أقجة، دينار ونصف فقط، وذلك لا يفي بثمن القهوة التي يشربها فضلاً عن سائر حوائجه وضرورياته؛ فبادر العساكر بالتالي

---

[١١٢] السيد الصاوى، أحمد، مرجع سابق، ص٨٢.

[١١٣] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٣٩.

[١١٤] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٧- ٢٤٨.

لظلم الرعية ونهبها، ولمّا لم تستطع الأهالي قضاء احتياجاتهم باعوا أسلحتهم وخيولهم، وبالتالي أصبحوا عاجزين عن القتال[١١٥].

وقد حاولت الحكومة العثمانية إصلاح النقد ورفع قيمته بغير جدوى، حتى أنّ السلطان مصطفى الأول إبان سلطته الثانية (١٦٢٢-١٦٢٣م)، أصدر نقداً فضياً من فئة العشر أقجات[١١٦]،غير أنّ قيمة الأقجة ظلت في انخفاض، حتى أنّه في عهد السلطان محمد الرابع(١٦٤٨-١٦٨٧م) سكت أقجات من معادن رخيصة، أطلق عليها استهزاءً أسماء جنجن والميخانة، وقيزل أي الغجري، وحانة الشراب، والأحمر أي النحاس، وأسماء استهزائيه أخرى[١١٧].

**- أسباب انخفاض قيمة الأقجة.**

١- اكتشاف رأس الرجاء الصالح(١٤٩٢م).

إن اكتشاف رأس الرجاء الصالح، حول طرق التجارة العالمية عن الوطن العربي، وبشكل كبير في بداية العقود الأولى من القرن السابع عشر، لصالح الطرق البحرية عبر المحيط الهندي، وقد نجم عن هذا التراجع؛ توقف شبه كامل للمعاملات التجارية على أراضيه، وبالتالي تراجع الضرائب والمكوس التي كان يدفعها التجار الأجانب للحكومة، والذي كان يعني بالضرورة مزيداً من المعادن الثمينة الداخلة إلى الخزينة.

٢- اكتشاف القارة الامريكية ١٤٩٨م.

اعتمدت الدولة العثمانية في صك نقودها الفضية، على المناجم الموجودة ضمن أراضيها، ولا سيما في البوسنة والهرسك، إلا أنّ وصول كميات كبيرة من الفضة من العالم الجديد؛ خفض السعر النسبي لهذا المعدن، وأدى في النهاية إلى أغلاق هذه المناجم؛ بعد أن أصبحت كلفة استخراجه تفوق ثمنه[١١٨]، حيث أن كولمبس عندما ذهب لاكتشاف القارة الامريكية، كانت قيمة النقود المتداولة في جميع الممالك الأوربية لا تتجاوز أربعين مليون جنيه، وبتدفق الثروات المعدنية إلى أوربا ومنها إلى الدولة العثمانية، أدى الى حدوث خلل في نقودها، وانخفضت قيمة العملة الفضية الرئيسية وارتفع سعر الذهب واحتجب لذلك،

---

[١١٥] النهروالي المكي، قطب الدين محمد بن أحمد، البرق اليماني في الفتح العثماني، دار اليمامه، الرياض، د.ت، ص ١٢٨- ١٢٩

[١١٦] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص٨٢-٨٣.

[١١٧] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٦١.

[١١٨] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص٢٥.

وتماشياً مع الواقع فقد عمدوا إلى تخفيض المعدن الثمين الداخل فيها، لكي يتناسب وقيمتها الأسمية حتى وصل مع بداية القرن السابع عشر إلى ثمن وزنها[١١٩].

ولكي ندرك ما وصلت إليه الدولة العثمانية من انهيار في قيمة نقدها، يكفي أن نذكر أنّ قيمة وارداتها قد بلغت في عهد السلطان سليمان القانوني ٥٣٧ مليون أقجة، أي ما قيمته ١٠مليون قطعه ذهبية، في حين وصلت سنة ١٦٥٣م إلى ٥٠٧ مليون أقجة، أو ما قيمته أربعة ملايين ومائتا ألف قطعة ذهبية[١٢٠].

٣- التخفيض الصفوي الإيراني للعملة.

رجح بعض الباحثين أنّ انخفاض قيمة العملة في الدولة العثمانية، مرتبط بعمليات مشابهة قام بها الشاه طهماسب(١٥٢٤-١٥٧٦م) في إيران؛ نتيجة ضغوط مالية مرتبطه بالحرب ضد العثمانيين. وبما أن العثمانيين كانوا مهتمين بتدفق الفضة إلى إيران في محاولة منهم للحفاظ على الميزان التجاري الرابح، فقد عمدوا إلى منع عمليات التدفق هذه، وأصروا على مبادلة الحرير الفارسي الذي يجلبه الايرانيون بالسلع التجارية العثمانية، بدلا من أن يعودوا إلى بلادهم محملين بالفضة. وقد ازدادت عمليات المنع خلال العقد الثالث من القرن السادس عشر؛ لكون الطرفين في حالة حرب من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تزايد عمليات التدفق، وهذا ما حاول العثمانيون وضع حد له؛ بتخفيض وزن عملتهم الفضية على غرار العملة الإيرانية[١٢١].

٤- إن كانت الأسباب السابقة خارجة عن إطار القدرة العثمانية إلى حد ما، فإن أهم ما يؤخذ على العثمانيين هو عدم قدرتهم على التكيف مع الظروف، وابتداع أساليب جديدة تمكنهم من التماشي معها، حيث أن ازدياد نفقاتهم العسكرية كانت السبب الأكبر في انهيار قيمة نقدهم، فبينما كانت ٤٠/٣٠ بالمائة من المصاريف حتى منتصف القرن السادس عشر تغطى من خلال العائدات المجبية في المناطق الريفية عن طرق الفرسان السباهية، أدى التطور في طرق المعارك المعتمدة على الأساليب الحديثة في استخدام البارود، إلى إجبار الحكومة المركزية على مضاعفة أعداد القوات التي تتقاضى رواتب، فبينما كان فيلق المشاة أو الانكشارية في عام ١٥٥٠م ١٣٠٠٠، فإنّه سيصل إلى ٣٨ ألف عام ١٦٠٠، وهو ما أجبر العثمانيين على تخفيض قيمة نقدهم لتغطية هذه النفقات[١٢٢]، ومما زاد من هموم العثمانيين فساد الالتزام وطرق جباية الضرائب[١٢٣].

---

[١١٩] المبيض، سليم، النقود العربية الفلسطينية وسكتها الأجنبية من القرن السادس قبل الميلاد وحتى ١٩٤٦م، مكتبة الأسرة، د.م، د.ت، ص٢٣٠.

[١٢٠] رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون ١٥١٦- ١٩١٦م، ط٢، عكا، ١٩٧٨م، ص١٢٣.

[١٢١] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص٢٥٦.

[١٢٢] المرجع نفسه، ص٢٤٧.

[١٢٣] رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون١٥١٦٦-١٩١٦م، ص١٢١، ١٢٢.

و على الرغم من أنّ الأقجة لم تعد تستخدم في الحسابات الرسمية العثمانية، بعد نهاية القرن السابع عشر الميلادي، فإنها استمرت في المعاملات اليومية، ففي عام ١٧٣٤م "**تظاهرت العامة أثناء مرور موكب الباشا الجديد في مصر، على فساد العملة، ولا سيما الأقجة التي صارت باثني عشر جديدا**" (عملة نحاسية)[١٢٤]. كذلك فإنّها استمرت كوحدة حساب خفية تحسب بها المبالغ النقدية، وتقاس عليها قيمة العملات الفعلية طوال القرن الثامن عشر تقريباً[١٢٥].

*** النصف فضة(البارة)**

أطلق العثمانيون على النصف فضة اسم بارة وبارة مصري سي، وقد أطلق عليها الأوربيون أسم مدين نسبة للملك المؤيدي[١٢٦]، الذي أمر سنة ١٤١٥م بضرب نوعين من النقد الفضي، أحدهما على وزن أربعة عشر قيراط، والثاني أو الصغير بوزن سبعة قراريط من الفضة الخالصة[١٢٧]، أما اسمه نصف فضة فهو من وزنها الذي ذكرناه سابقاّ والمصرية نسبة هذه العملة إلى مصر[١٢٨].

وأشار قانو نامة مصر إلى البارة على أنّها نقد فضي يحوي ١٦% من النحاس، وزن كل ٢٥٠ قطعة منها مائة درهم، وعلى هذا الأساس فإنّ وزن البارة هو ١,٢٢٤غ تحوي ١,٠٥٠غ من الفضة الخالصة، في حين أنّ الأقجة العثمانية كان وزنها في ذلك الوقت ٠,٧٣١غ من الفضة الخالصة، وبذلك يكون التعادل بين الأقجة والبارة هو بارة واحدة تساوي أقجة ونصف في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م). وبما أنّ هذه الأنصاف كانت عرضة للتغيير من فترة إلى أخرى، فقد حرصت بعض الوثائق على تحديد ماهية الفضة بنسبتها مثلاّ إلى السلطان الذي سكت في عصره، فكان يقال مثلاً للأنصاف التي ضربت في عهد السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م) " **من الفضة السليمانية الكبيرة مائة نصف فضة** " أو " **نصف فضة من الفضة الجديدة السليمانية معاملة الديار المصرية**" وكذلك وصفت الوثائق الأنصاف التي ضربت في عهد سليم الثاني(١٥٧٤-١٥٩٥)م بأنها من الفضة الجديدة السليمية،

---

[١٢٤] الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، عجائب الأثار في التراجم و الأخبار، أربعة أجزاء، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ج١، ص٢٥٣.

[١٢٥] السوارية، نوفان، من استثمارات سليمان باشا العظم الزراعية في بعض مناطق بلاد الشام في ضوء المصورات العثمانية ( ١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م - ١١٥٤هـ/١٧٤١م)، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٤، عدد٤، ٢٠١٠م، ص٦.

[١٢٦]تولى الحكم بين عامي ١٤١٢-١٤٢١م، يكنى بالمحمودي نسبة إلى التاجر محمود شاة الذي باعه إلى السلطان برقوق. انظر: طقوش، محمد سهيل، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ط١، دار النفائس، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٤٤٢.

[١٢٧] ساحلي أوغلي، خليل، مرجع سابق، ص٢٢١.

[١٢٨] ابن تاج العارفين ابن علي المناوي، محمد عبد الرؤف، النقود والمكاييل والموازين، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد، العراق، د.ت، ص١١٥.

والتي سكت في سلطنة مراد بن سليم(١٥٧٤-١٥٩٥م) عرفت باسم المرادية "**من الفضة المرادية المتعامل بها في الديار المصرية**" وهكذا[١٢٩].

و خلال السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر، تعرضت البلاد لأزمة نقدية خطيرة بالنسبة للنقود الفضية، ولا سيما أنصاف الفضة، فتأثرت حركة البيع والشراء لكثرة ما في النقود الفضية من النحاس، وامتنع التجار والباعة عن قبول الفضة في المعاملات بدءاً من عام ١٥١٨م، واشتدت الأزمة في عام ١٥١٩م "**إذ صارت الفضة النحاس تتكشف**" أي يظهر ما بها من النحاس، بينما أخذت الانكشارية برمي النقود الفضية الزائفة على أهل السوق، وإجبارهم على قبولها والتعامل بها، ولمّا ازدادت حدة الصراع بسبب الفضة المغشوشة، نادى خاير بك أمير الأمراء في جمادى الأخرى من هذا العام " **بأن لا أحد يرد معاملة الفضة، وكل من ردها شنق من غير معاودة، فاضطر الناس إلى التعامل بها على ما فيها من الغش البين**" وفي شهر شوال من نفس العام، ورد فرمان من السلطان سليم، نودي على إثره " **بأن النصف فضة النحاس يرمى وما عدا ذلك يمشي**"، ثمّ تكرر ذلك في أخر شهر ذي القعدة، مع توعد من يخالف ذلك بالشنق، فسكن الاضطراب قليلاً. وفي عام ١٥٢١م صدر أمر قاضي عسكر مصر المعروف باسم سيدي جلبي بإبطال كل الفضة العتيقة، أي كل النقود الفضية التي ضربت في عصر المماليك وزمن السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م، وتوريدها إلى دار الضرب من أجل سكها من جديد[١٣٠].

و كغيرها من النقود العثمانية لم تعرف الاستقرار فبين عامي ١٥٦٣-١٥٦٦م جاء علي باشا الصوفي والياً على مصر، قادماً إليها من بغداد، ومعه صرافين وضرابين من هناك، وأخذوا يضربون من كل مائة درهم من الفضة ثلاثين نصف فضة زيادة[١٣١]، حيث سمح لهم بضرب ٢٩٤ بارة من كل مائة درهم بدلاً من ٢٥٠، وحوى الخليط الجديد على ما يقارب ثلاثين بالمائة من الغش، فأفسد بذلك النقد المصري. كذلك فقد سمح لدار الضرب في حلب بسك ٥٣٣ بارة من مائة درهم، لكن دار الضرب تعمدت أن تضرب ٦٠٠ بارة من المائة، فانخفض وزن البارة إلى ٠,٥٧٧غ، وهذه أدلة على وجود عمليات غش قامت بها دور الضرب تحت إشراف الولاة[١٣٢]. ففي الدولة العثمانية لم تكن دور الضرب مقصورة على العاصمة. فعدا مدينة استانبول، كانت توجد ضربخانات في مدن الأناضول كبورصة وقسطموني وقونية، وفي مدن الروملي مثل غاليبولي[١٣٣] وأدرنة وبلغراد، كما في مصر ودمشق وحلب، وهذه الضربخانات

---

[١٢٩] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٢١.

[١٣٠] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨.

[١٣١] ابن السرور البكري الصديقي، محمد، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، ص١٤٧.

[١٣٢] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق،ص٦٢٢.

[١٣٣] تبعد عن مدينة أدرنة ١٤٠كم تقريباً، وتقع في أخر مضيق الدردنيل في الجانب الأوربي. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ١٢٦.

كانت تنشط أثناء تجديد السكة، وغالباً ماتعطى بالالتزام لمدة ثلاث سنوات، وفي حال تعذر إحالتها بالالتزام، فإنّ الدولة كانت تقوم بتعيين أحد الأمناء عليها لتشغيلها. ففي حالة الأمانة كان من الممكن التثبت من مقدار المعدن المصنع؛ لأن الأمناء كانوا يدفعون رسوماً عن كميات المعدن المصنعة، أما في حالة الالتزام فلم يكن من الممكن التعرف على كميات الذهب والفضة والنحاس[١٣٤]. وفي كثير من الأحيان، خالف أولي الأمر سواء من الأمراء البكلربكيين والملتزمين الأوامر التي كانت تصدر عن الحكومة المركزية في استانبول، ففي عام ١٠٧١هـ- ١٦٦٠م عزل عن حلب خاصكي محمد باشا؛ بسبب السكة المغشوشة التي أمر بضربها، حيث أجبر الناس على تداولها، وهو ما أدى إلى تعطل التجارة واختلال النظام، فعرض الصدر الأعظم الأمر على السلطان، فأمر بعزل الوالي المذكور وإحضاره. فضربت عنقه وعنق كتخداه[١٣٥]، وكاتب ديوانه وصرافه[١٣٦].

وقد وصلت الأمور في بعض الأحيان إلى درجة خطيرة، امتنعت فيها دور الضرب عن تنفيذ أوامر السلطان، ففي عام ١١١٩هـ- ١٧٠٧م رفضت دار الضرب بإيعاز من الباشا وطوائف العسكر في مصر، ضرب الزلاطة أو الزولوطة والأقجة[١٣٧].

ومنذ أواخر القرن السابع عشر بدأت البارة كعملة محلية تتوسع وتنتشر في أقاليم الدولة العثمانية، حتى أنها حلت محل الأقجة، غير أنّ العثمانيين لم يتمكنوا من المحافظة على عيارها ونقاوة المعدن الداخل إليها، ففي عام ١٦٨٥م ضربت بارة غشها بنسبة ٣٠%، حيث أنَّ وزن كل ألف منها ٢٤٠ درهماً، فيكون وزن البارة الواحدة ٠,٧٦٩غ، فيها من الفضة الخالصة ٠,٥٣٨غ، وبعد ثلاث سنوات ضربت بارات في استانبول على أساس أنّ وزن الألف بارة ٢٣٠ درهماً، فانخفض وزن البارة قليلاً دون أن يتغير عيارها، بحيث حوت البارة الجديدة التي وزنت ٠,٧٣٧غ كمية من الفضة بلغت ٠,٤١٦غ، وفي عهد السلطان مصطفى الثاني(١٦٩٥-١٧٠٣)م سكت بارات جديدة وزن الألف منها ٢٢٠ درهم، فيكون وزن الواحدة ٠,٧٠٧غ، وتحوي ٠,٤٩٣غ من الفضة[١٣٨].

وفي عام ١٧٨٩م انخفضت قيمة البارة في استانبول بحيث أصبح يسك من ١٠٠ درهم ألف بارة، وحينما أراد السلطان سليم الثالث(١٧٨٩-١٨٠٧م) استعادة قيمتها، نصح بأن يزيد في خفضها، وعلى ذلك فما إن حلّ عام ١٧٩٩م حتى كانت قد خفضت عدة مرات حتى أصبحت كل ألف تسك من ٧٣ درهماً[١٣٩]،

---

[١٣٤] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٧٠.

[١٣٥] لفظ فارسي يطلقه الفرس على السيد الوقر وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسؤول والوكيل المعتمد. انظر: دهمان، محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٢٦.

[١٣٦] الغزي، كامل بن حسين بن مصطفى بالي، نهر الذهب في تاريخ حلب، المطبعة المارونية، حلب، ج٢، ص ٢٧٨.

[١٣٧] الجبرتي، مصدر سابق، ج١، ص٦٣.

[١٣٨] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٢٢.

[١٣٩] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٦٦.

فلو أنّ العثمانيين امتلكوا الأليات المناسبة، لتمكنوا من المحافظة على قيمة نقودهم، غير أنّ جهل العثمانيين الإداري كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تخبطهم المالي.

*** الشاهي.**

أحد النقود الفضية الكبيرة التي أصدرتها إمارة الأق قوينلو (النعاج البيض) خلال القرن الخامس عشر الميلادي، أطلق عليها شاهروخي نسبة إلى شاه روخ بن تيمورلنك، وقد لاقى هذا النوع من النقود رواجاً كبيراً في إيران والعراق والولايات الشرقية من الأناضول، حيث أطلق عليه باختلاف الأماكن تمغا، شاهي، محمودي، وضعفي الشاهي[١٤٠].

وبعد سيطرة العثمانيين على معظم هذه المناطق؛ إثر انتصارهم على الصفويين في معركة جالديران ١٥١٤م، استمروا على نفس التقاليد المحلية، حيث أصدروا عملات مطابقة للشاهي أطلق عليها اسم الدراهم العثمانية[١٤١]، رغبة منهم على ما يبدو بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وشرعنة احتلالهم للمناطق الجديدة باعتبارهم الورثة الحقيقين للإمارات التركمانية السابقة. غير أن محاولة العثمانيين تثبيت أقدامهم في هذه المناطق، وبرمجتها إيديولوجياً لصالحهم، دفعهم لإطلاق أسمائهم على هذه النقود، حيث أنّ السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م) أطلق عليها سليماني، وأراد سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤م) أن يسميها سليمي، حيث ورد في أمر أصدره السلطان سليم الثاني إلى أمير ديار بكر، بتاريخ ١٧ ربيع أول٩٨١هـ ١٧ تموز-١٥٧٢م ما يلي " **كتبت تقول إن ضرب السليمي والبارة، في آمد على عيار دار الضرب في بغداد، هو أنفع من كل الوجوه، فأمرنا أن يكون عيار النقد، سواء كان في بغداد أو حلب أو آمد عياراً واحداً، فاضرب في آمد النقد حسب عيار الضرب في حلب، واضرب من السليمي ومن البارة وأسعَ لرفع اسم الشاهي بالمرة** " غير أنّ السكان لم يرضخوا لذلك وظلوا يسمونه الشاهي، كما حاول مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥م) أن ينعتها باسم باديشاهي[١٤٢]، وهو دليل على سطحية الحكم العثماني لهذه المناطق، حيث لم يتمكن العثمانيون من دمجها في نظام حكمهم. كذلك يظهر من الفرمان السابق اختلاف قيمة النقد الواحد باختلاف الأقاليم، وما قد ينتج عن ذلك من انعدام للاستقرار الاقتصادي. أما عن وزنه فقد بلغ عند بداية سكه مثقالاً( ٢٤ قيراط)، وبمعنى أخر بوزن درهم ونصف أو ٤,٦٠٨غ، وعلى الرغم من أنّ هذا النوع من النقود لم يستعمل إلا في مناطق حدودية، فقد تم إنتاجه بشكل كبير خلال القرن السادس عشر، حيث وجد في عهد السلطان سليمان الأول( ١٥٢٠-١٥٦٦)م مراكز متعددة

---

[١٤٠] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص ١٩٦.

[١٤١] علي أكبر، زهير، مرجع سابق، ص٣.

[١٤٢] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٢٣.

لسكه كبغداد وحميد، والموصل والبصرة، وحلب وأرضروم[١٤٣]، ويريفان[١٤٤] وتبريز[١٤٥]، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى التوجه العسكري للعثمانيين نحو المناطق الشرقية خلال هذه الفترة، حيث اضطروا لاستخدام هذا النوع من النقود في مدفوعاتهم المالية.

وكسرعة انتشاره فإنّ سرعة انحساره كانت بنفس الوتيرة، فبعد العقد الأول من القرن السابع عشر تراجع انتاج الشاهي بشكل ملموس، حيث أنّ معظم دور الضرب أقفلت باستثناء بغداد التي استمرت في إنتاجه حتى نهاية القرن، فكما كان للنشاط العسكري العثماني دور في انتشارها، أدى توقف العمليات العسكرية والتراجع في أعداد الجنود المرابطة إلى محدوديتها، كذلك كانت للصعوبات المرتبطة بإيجاد موارد الفضة، وعدم قدرة الحكومة العثمانية على ضبط نوعية النقد دور كبير في ذلك[١٤٦] حيث أنّ الشاهي كغيره من النقود العثمانية، أدى تذبذب قيمته إلى نتائج سلبية زادت من مشاكل العثمانيين المالية.

ففي عهد السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م) خفضت قيمته لأول مرة بناء على طلب الأهالي، حيث أصبح بوزن عشرين قيراطاً، وبما أنّ قيمته الأسمية كانت تفوق قيمته الحقيقية بعد التخفيض، أدى ذلك إلى حدوث حركة نزوح للمعادن الثمينة من مختلف مناطق الامبراطورية باتجاه المناطق الشرقية، وما ترتب على ذلك من اختلال في سير العملية الاقتصادية، كازياد الفقر وتدني مستوى المعيشة. فبينما حدد سعر صرفه بسبع أقجات أو ما وزنه ٥,١١غ، كان الوزن الحقيقي للسليماني ٣,٨٤غ بعد التخفيض، ولمّا لم يتبدل سعر الصرف السابق، ولدّ هذا تجارة مربحة ترتب عليها اختلال نقدي أصاب معظم ولايات الإمبراطورية العثمانية، فصار التجار يجمعون الأقجات ويضربونها سليماني، ويشترون أقجات من جديد ليصكوها سليماني، ويربحون مقدار فرق السعر، وقد أدّى هذا إلى تدفق الفضة من الولايات المجاورة للعراق. ولذلك فإنّ السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦)م أمر بإعادة السليماني إلى وزنه القديم أي بوزن درهم ونصف [١٤٧].

---

[١٤٣] أرضروم. يلفظها الأتراك (أرز روم) وتقع في شرق الأناضول وإلى الجنوب الشرقي من طرابزون. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

[١٤٤] يريفان. عاصمة الجمهورية الأرمينية. تنبسط في وادي آرارات، أسسها ملك أورارتو ٧٨٢ ق.م واسمه " أرغيتشي" وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تعرضت للغزو أربعة عشر مرة من جانب الصفويين والعثمانيين وهو ما أوجب دمارها في أكثر من مناسبة، وأشهر معالمها السياحية المكتبة العامة (ماتينا داران) إذ تحتوي على ١٠٠ألف وثيقة ومخطوطة قديمة في مختلف اللغات الحية والميتة. انظر: الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ١٢جزء، دار رواد النهضة، بيروت، د.ت، ج١، ص٢٥٦.

[١٤٥] تبريز. تقع في الشمال الغربي من إيران بالقرب من الحدود التركية. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٨٩.

[١٤٦] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص١٩٣.

[١٤٧] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٢٣-٢٢٨.

وفي عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤م) سيكون بوزن أربع غرامات تقريباً[١٤٨] كما تم ضرب نقد أخر في بغداد بوزن ٣,٧٠٠غ[١٤٩] وبعد التخفيض النقدي الكبير للأقجة ١٥٨٥- ١٥٨٦م تعرض الشاهي لتخفيضات بنفس النسب حيث تراوحت أوزانه بين ٢,٢غ و ٣,١غ[١٥٠].

ولم يقتصر الأمر على التخفيضات الرسمية من قبل الدولة، بل بدأت عمليات غش واسعه في وزنه ونقاوة معدنه، رافقت فترة نزوح الفضة من العالم الجديد إلى الشرق الأقصى، حيث أنّ وفرة المعدن الثمين ستحط من قيمته مع ارتفاع في أسعار دور الضرب، على أساس أنّ وفر المعدن الثمين سيزيد من عمليات الصك، وما يرافق ذلك من زيادة في العائدات، ففي حلب قفز التزام دار الضرب من ستة ألاف دينار إلى ١٠٢ ألف دينار، بالإضافة إلى افتتاح دور ضرب جديدة، حيث أن العثمانيين ظنوا أن الزيادة في عددها، ستمكنهم من زيادة العائدات بشكل أكبر، غير مدركين للنتائج العكسية في ظل غياب الرقابة المالية الصحيحة الناجمة عن ضعف الإدارة وجهلها، حيث أنّ زيادة دور الضرب أدى إلى حصول منافسة فيما بينها، من أجل الحصول على المعادن الثمينة، فعمدوا إلى غش النقود بما فيها الشاهي، بإنقاص قيمة المعدن الثمين الداخل في تركيبه، وهو ما يعطيه قيمة اسمية تفوق قيمته الحقيقية.

ففي عام ١٥٧٩م ورد فرمان إلى أمير حلب، يبين أنّ ملتزم دار الضرب قد غش السليمي بنسبة ٥%، بينما كانت نسبة غشه في بغداد ٢% فقط، كذلك فإنّ دار الضرب في أرضروم عمدت إلى خلط المعدن الكريم بحديد، ولمّا ولدّ ذلك تجارة مربحة اشتركت الأقطار الأجنبية المجاورة للعثمانيين فيها، وصدرت إليهم نقوداً مغشوشةً بكميات كبيرة.

إنّ عمليات الغش كان لها نتائج سلبية على الشكل التالي:

١- استمرار عمليات الغش، مع افتتاح دور ضرب جديدة في مختلف ولايات الدولة العثمانية، أدت إلى خسارة أموال طائلة من قبل بعض الملتزمين، نتيجة لانتقال الفضة إلى هذه الدور الجديدة، وهذا ما دفعهم للانخراط ضمن هذه العملية. ففي عام ١٥٨٢م شكا ملتزما دار الضرب اليهوديان ابراهام ولد يهودا وغذيم ولد أحوم من منافسة دور الضرب في أرضروم وديار بكر والشام حيث افتتحوا حديثاً، ووجهوا إليهم تهمة غش الشاهي والبارة، مما شجع مقتني الفضة على نقلها من حلب إلى هذه الأماكن، ولا سيما أنّهم سيحصلون على أكبر كمية ممكنة من القطع النقدية من الفضة التي بحوزتهم.

٢- لم يقتصر الضرر على الملتزمين، بل تضررت الخزينة العثمانية أيضاً، فالولايات كانت ترسل إلى استانبول الفائض من الأموال بعد استقطاع المصاريف المحلية في ما يعرف باسم الإرسالية، وبما أنّ

---

[١٤٨] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص١٩٨.

[١٤٩] الخالدي، هدية جوان عيدان، الكنى و المسكوكات العثمانية، مجلة أداب البصرة ، العدد٥٠، ٢٠٠٩م، ص١٦٦.

[١٥٠] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص١٩٩.

الإرسالية كانت بالنقود الذهبية، فإنّ سلطات الولاية كانت تبادر إلى شراء الذهب بما يوجد في الخزانة من فضة، من الصرافيين والحرفيين والقرويين، وتعرف عملية التبديل هذه باسم مصطلح "تبديل حسنة". وقد شكلت هذه العملية مصدر دخلٍ مهماً للخزينة العثمانية، فبينما كانت تقبض الدينار بثمانٍ وخمسين أقجة، كانت تصرفه بستين أقجة، مسجلة ربحاً قدره أقجتان، وكان هذا الربح بمثابة ضريبة مستورة فرضت على الرعايا بقيمة ٣,٣% من قيمة الإرسالية. وتصرف الخزينة العثمانية هذا الذهب إلى رواتب الجند فينتقل إلى التجار، فتتداوله الأيدي محدثاً دورة اقتصادية وتجارية منعشة. إلا أنّ تجارة السليماني التي راجت في بغداد وغيرها، كانت تشجع التجار على الانصراف إلى هذه التجارة، مهملين غيرها ومستفيدين من السعر المغري الذي حددته الحكومة للسليماني[١٥١]. وقد حاول العثمانيون أمام الخلل الحاصل معالجة الوضع حيث اتخذوا عدة إجراءات على الشكل التالي:

١- صدروا مشاكلهم المالية إلى خارج حدود الإمبراطورية، حيث عمدوا إلى استخدام هذا النوع من النقود بقيمته الإسمية المرتفعة، كعملة رئيسية في مدفوعاتهم للسلع المستوردة من الأفلاق والبغدان، ولكن بما أنّ قيمة التبادل الرسمية للشاهي أعلى من قيمته الفعلية؛ فقد أعيدت هذه الأموال وبشكل عاجل إلى استانبول كدفعات من الجزية المستحقة[١٥٢].

٢- حاولت الدولة العثمانية منعاً للغش أن تحدد أسعار البارة والشاهي بالأقجات، مما دفع الصرافين المتعاملين بالعملة إلى قضم أطراف الأقجة تجنباً للخسارة، حيث أنّ الشاهي والبارة على ما يبدو، كانا يحويان على نسبة من الفضة أقل مما تحتويه مجموعة الأقجات التي حددتها الدولة كقيمة صرف لها.

كذلك حاولت الدولة العثمانية أيضاً تسعير الشاهي بالبارات، محددةً سعره بأربع بارات من وزن سنة ١٥٢٤م، غير أنّ الشاهي الذي وزنه ٣,٨٤٠غ كان يزيد على وزن أربع بارات بمقدار ٠,٠١٢غ ( أربع بارات كانت تساوي ٣,٨٢٨غ)، حيث أصبح الشاهي نفسه عرضة للقص . وعلى الرغم من إصدار الديوان قراراً بمنع تداول النقود المغشوشة، إلا أنّها بقيت قيد التداول حتى منتصف القرن السابع عشر، ولاسيما بين الأكراد في ديار بكر كما استمر ضربها في وان[١٥٣] وآمد[١٥٤]. ومما تقدم نستنتج أنّ العثمانيين حتى في عهد القوة، والذي استمر حتى نهاية القرن السادس عشر، لم يمتلكوا الآليات الصحيحة التي تمكنهم من المحافظة على استقرار نقدهم، بل أدت عقليتهم الاقتصادية المتخلفة، وعدم قدرتهم على التكيف مع التطورات، وضعف الرقابة المالية؛ إلى حصول تدهور نقدي عم مختلف أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

---

[١٥١] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٢٦-٢٢٨.

[152] Murgescu, Bogdan, the shahis in Wallachia, 1994, p1-8.

[١٥٣] وان. قائمة على بحيرة وان الواقعة في الجنوب الشرقي من الأناضول. انظر. المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص٢٧٢.

[١٥٤] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص ٢٢٨

*** القرش العثماني.**

حاول العثمانيون أمام التخبط المالي الذي عانوا منه – بدءاً من الربع الأخير للقرن السادس عشر، والذي استمرّ طيلة القرن السابع عشر؛ والناجم عن التراجع الكبير في قيمة النقود العثمانية، ولاسيما الأقجة التي كانت تعد لفترة طويلة النقد الأساسي في الإمبراطورية– إصدار عملة من نوع جيد تكون المرتكز الأساسي للدولة، وقد كانت البداية مع السلطان سليمان الثاني(١٦٨٧–١٦٩١م)، الذي أصدر قرشاً من الفضة عرف باسم زولوطة، حدد سعرها بـ٨٠ اقجة أي ثلثي القرش الأسدي الذي كان يساوي ١٢٠أقجة[١٥٥] أو ثلاثين بارة، حيث كانت هذه القطعة تحوي على ٦٠% من الفضة، و٤٠% من النحاس، بينما بلغ وزنها ٦ دراهم أي حوالي ١٩,٢ غ ولسهولة التعامل بها فقد لاقت رواجاً شعبياً طيلة القرن الثامن عشر[١٥٦].

استمر صك هذه النقود حتى سنة ١٧٠٣م، حيث صدر نقد أكبر يزن ما يقارب الثمانية دراهم، أو ٢٥,٦غ[١٥٧]. وقد عرف هذا النقد الجديد باسم القرش الطغرالي، لأنّ وجهه كان مشغولاً بطغراء السلطان في نصفه الأعلى، وباسم دار السك وتاريخ الضرب في النصف الأسفل[١٥٨]، وابتداءً من العقد الثالث للقرن الثامن عشر بدأت تظهر سلسلة كاملة من النقود الفضية من القرش إلى البارة إلى الأقجة الصغيرة[١٥٩]، ففي عهد السلطان مصطفى الثالث(١٧٥٧–١٧٧٤م) على سبيل المثال، سكت أربعة نقود من فئة القرش بأوزان مختلفة، أدناها دون العشر غرامات، وأكبرها يزن أكثر من ٢٦غ، ومنهما قطعتان ضرب استانبول زاد وزنهما عن ١٨غ، وحملت أحدهما تاريخ ١١٨٥هـ–١٧٧١م والثانية١١٨٦هـ– ١٧٧٢م[١٦٠].

فالدولة العثمانية عرفت خلال فترة طويلة من القرن الثامن عشر، انتعاشاً مالياً ورجحاناً إيجابياً بوجود فائض في ميزانية الدولة، مع استقرار قيمة النقد ونشاط في إنتاج دور الضرب، رافقه نشاط جزئي في مناجم إنتاج الفضة داخل الأراضي العثمانية، بحيث أنّ إنتاج الفضة العثمانية تراوح بين خمسة وعشرين إلى أربعين طناً في السنة خلال الثلاثينيات، ومن عشرين إلى خمسة وثلاثين طناً من هذه الكمية حولت إلى الإنتاج النقدي، وخلال الأربعينيات كانت دار الضرب الإمبراطورية في استانبول، تصدر ما بين مليون ونصف إلى مليوني قرش كل عام، وهو ما وفرّ دعماً لخزينة الدولة[١٦١].

وعلى الرغم من النجاح الملحوظ الذي حققه القرش العثماني لفترة لا بأس بها، فهو لم يتمكن من إقصاء العملات الأجنبية من التداول، حيث أنّ الندرة التي كانت تحدث في العملات العثمانية بين فترة وأخرى

---

[١٥٥] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٧٨.

[١٥٦] النمر، إحسان، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ثلاثة أجزاء، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ج٢، ص ١٣٩.

[١٥٧] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

[١٥٨] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق،ص١١٥.

[١٥٩] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص ٢٩٥–٢٩٧.

[١٦٠] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق،ص١١٩.

[١٦١] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص٢٩٧–٢٩٨.

في الولايات، مع تأرجح مستوى الفضة، سبب قدراً كبيراً من الفوضى، وقضى على الثقة بالعملات العثمانية، ونتيجة لذلك استمرت شعبية العملات الأوربية، وزاد تأثيرها بشكل مباشر مع ازدياد البعد عن استانبول[١٦٢].

فبناءً على خطاب بعث به محمد علي باشا إلى الباب العالي سنة ١٨١٤م، بأنّه استناداً إلى الأمر القاضي بتوحيد قيمة المسكوكات في أنحاء الدولة العثمانية، ونظراً لاستخدام الريال في الجزيرة العربية، فقد أدّى ذلك إلى ظهور فروق في القيمة، وأنّه سوف يحاول تنظيم توحيد قيمة تلك النقود، كما هو مطلوب في المقام العالي، مشيراً إلى أنّ سعر المسكوكات المتداولة في الجزيرة العربية، بعكس ما هو متداول في باقي الولايات العثمانية، وإنّ العملة المتداولة في الموانئ الحجازية هي الريال، وإنّ المعتاد تداوله في الحجاز واليمن هو الفرنك الفرنسي[١٦٣].

وعلى كل حال فإنّ القرش العثماني كغيره من العملات العثمانية السابقة، لم يتمكن من المحافظة على مستواه، فمنذ نهاية ستينيات القرن الثامن عشر وحتى سنة ١٨٠٨م خسر القرش حوالي ٥٠% من محتواه من الفضة؛ نتيجة لسلسلة من الحروب المرهقة[١٦٤] مع روسيا بين عامي (١٧٦٨-١٧٧٤)م، والثانية مع روسيا وأل الهابسبورغ (١٧٨٧-١٧٩٢)م، وتشير الدلائل أنه في عهد السلطان عبد الحميد الأول(١٧٧٤-١٧٨٩)م، أنخفض وزن القرش وارتفع مستوى المعدن الرخيص فيه[١٦٥]، وسكت قروش متعددة الأوزان، وزن أصغرها أكثر من أربعة غرامات ضرب في استانبول في العام الثامن من حكم السلطان عبد الحميد، ونقود أخرى أكثر وزناً كالقرش الصاغ[١٦٦] ووزنه ٩,٣٢غ، والطمشلق ذي الستين بارة[١٦٧].

وما ضاعف الصعوبات المالية وقتذاك، الأموال المقدمة للسويديين في سبيل استمرار أعمالهم العدوانية ضد روسيا، وقد بلغ الأمر أشده حينما تسلم السلطان سليم الثالث العرش (١٧٨٩-١٨٠٧)م، حيث اضطرت الحكومة إلى خفض الوزن الرسمي للقرش بمقدار الثلث في سبيل دفع هبة العرش للانكشارية. ولتفادي الأزمة المتوقع حدوثها جراء عملية التخفيض، فقد صدر أمر سلطاني "**بطلب الأواني الذهبية**

---

[١٦٢] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية،م٢،ص ٧٧١

[١٦٣] صابان، سهيل، بعض المسائل المالية للجزيرة العربية من خلال وثائق عثمانية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٤، ص٤.

[١٦٤] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، م٢،ص٧٧٢.

[١٦٥] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص ٣١٢

[١٦٦] يوجد نوعين من القروش. الأول منهما يطلق عليه اسم القرش الصاغ أو الخالص، ويسمى أيضاً القرش الرومي، والثاني وهو القرش الرائج، وكان الأول يعادل حوالي١,٢٥من الثاني. مراد، خليل، سجلات المحكمة الشرعية في الموصل مصدراً لدراسة اسواقها في العهد العثماني، مجلة دراسات موصلية، عدد١٠، ٢٠٠٥م، ص١٠.

[١٦٧] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ١٢٠.

**والفضية، وجمعها ممن عندهم، وإرسالها إلى الضربخانة، على أن يعوض صاحبها عن كل مثقال من الذهب بستة قروش ونصف، وعن كل أربعة من الفضة بقرش واحد**"[١٦٨].

وخلال عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨_ ١٨٣٩)م، تدنى المحتوى الفضي الداخل فيه، من ٥,٩غ إلى أقل من غرام واحد بإجمالي تخفيض قدره ٨٠%[١٦٩]، ولم يعد يساوي في سنة ١٨٣٧م سوى ٢٥ سنتيماً[١٧٠] من الفرنك الفرنسي، بعد أن كانت قيمته في سنة ١٨٧٩م تعادل ثلاثة فرنكات[١٧١]، ثمّ تمّ إصدار مجموعات متتابعة من العملات الفضية، وكل منها بمحتوى فضي مختلف، وأقل من محتوى الفضة في القرش[١٧٢]. ولتدني قيمتها فقد أطلق عليها عامة الشعب اسم النقود المغشوشة، حيث اقتصر المحتوى الفضي الداخل في تركيبها على ١٠% من وزنها، بالإضافة إلى تعدد فئاتها فهناك:

– المتليك أو العشروية ضرب من النحاس، وطلي بنسبة ١٠% من الفضة، و كانت قيمته تعادل عشر بارات، وعندما انخفضت قيمته وصلت إلى ست بارات.

– البشليك وهو بوزن قيراطين وعيار ٤٧، وكان يعادل خمسة قروش عند بداية ضربه أو عشرين متليكاً، ثمّ انخفضت قيمته بحيث أصبح ٢,٥قرش أو عشر متاليك، وهناك نصف البشلك ويساوي خمس بارات[١٧٣].

وللدلالة على حالة التخبط الاقتصادية التي عاشتها الدولة العثمانية خلال تلك الفترة، والتي كانت انعكاساً للناحية السياسية، ولا سيما بعد هزيمة الاتراك أمام الروس[١٧٤]، هو تعدد العملات المستخدمة، وعدم وجود

---

[١٦٨] العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس، ط٥، مطبعة المعارف، القدس، ١٩٩٩م، ج١، ص٣٣٨

[١٦٩] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية، ج٢، ص٧٧٢.

[١٧٠] سنتيم بفتح السين واسكان النون وكسر التاء وهو الجزء المائة من مائة جزء من أجزاء الفرنك الفرنسي. انظر: . المازنداري، موسى الحسيني، تاريخ النقود الإسلامية، ط٣، دار العلوم، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٤٤.

[١٧١] العارف، عارف، مرجع سابق، ج١، ص٣٤١.

[١٧٢] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، م٢، ص٧٧٢.

[١٧٣] أحمد عبد الرحمن، محمود عباس، تطور النقود المصرية في عصر الأسرة العلوية(١٨٠٥-١٩٥٢)م، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، عدد١٠، ص ٣٨٣.

[١٧٤] المبيض، سليم، مرجع سابق، ص٢٤٠

سياسة مالية واضحة، فإضافة إلى العملات السابقة، وجدت منها فئات أخرى أطلق عليها القمري[١٧٥] والكلك[١٧٦] واليوزلي والجهادي[١٧٧]. وما يؤخذ على العثمانيين خلال هذه الفترة عدم تمكنهم من المحافظة على قيمة نقودهم، لاستمرارهم على نفس منهج العقلية القديمة، بضرب نقود ذات أوزان متعددة، واستخدامهم لعمليات تصحيح السكة كمورد دخل، غافلين عن تأثير ذلك على الاقتصاد بشكل عام، وإن دل ذلك على شيء، فهو برهان على فشل العثمانيين في استنباط طرق جديده تسد العجز الحاصل.

**ب- الذهبية:**

ظهرت العملات الذهبية التركية لأول مرة في ثلاثينات القرن الخامس عشر، على يد بعض الأمراء الأتراك في الأناضول على غرار دوكات البندقية، وقد كانت تعادل حوالي ٨٠ أقجة عثمانية، أو ٢،٠٥ هايبربرون. إلا أنّ سك هذه العملة المشابهة للدوكة أثار احتجاج سفير البندقية لدى أمير آيدين، طالباً منه التوقف عن سكها فاستجاب لرغبته، وأصدر أمراً بإتلاف جميع القوالب المستخدمة لسك تلك العملة، في كافة المناطق الواقعة تحت سيطرته، إلا أن إمارة منتشا (قاريا) استمرت في سك الدوكة المشابهة لعملة البندقية بالرغم من المعارضة الشديدة لها[١٧٨].

وقد سك السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١م) النقود الذهبية على غرار دوكات البندقية بوزن ٣،٥٧ غ، ويقال أنها قد سكت في البندقية[١٧٩]، وبعدما تمكن السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م من السيطرة على مصر، سكت نقود ذهبية على غرار الطراز المملوكي عرفت باسم الأشرفي، وانتشرت في الامبراطورية العثمانية تحت اسم (أشرفي التون[١٨٠]) أو (شرفي التون)، واختصرها الأجانب وأطلقوا عليها اسم شريفي وأحيانا سلطاني[١٨١]. ومن حيث الشكل فإن هذه الدنانير، كانت على غرار أخواتها التي سكها السلطان في عام ٩١٨هـ-١٥١٢م قبل دخوله مصر والتي بلغ وزنها ٣،٤٠ غرام[١٨٢]. ولم تقتصر

---

[١٧٥] نقد تركي من فضة وهو نوعان: (قمري بيشلغ) وتساوي قيمته عشرين قرشاً رائجاً وقمرياً بدون إضافة، وهو يساوي قرشين رائجين وسمي بالقمري نسبة للهلال المنقوش عليه. انظر: المازنداري، موسى الحسيني، مرج سابق، ص١٦٣.

[١٧٦] من التركية إيكي ومحصل معناها القطعة ذات القرشين وهي قطعة نقدية صغيرة قيمتها قرشان. المرجع نفسه، ص١١١.

[١٧٧] النمر، إحسان، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦٧.

[١٧٨] فليت، كات، مرجع سابق، ص٤٠.

[١٧٩] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٨١.

[١٨٠] في الاصطلاح تعني العملة الذهبية وكثيراً ما تدخل هذه الكلمة على الأماكن والأشخاص مثل ألتونجي أي الصائغ. انظر: حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص ١٣.

[١٨١] الصباغ، ليلى، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، جزئين، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م، ج١، ٣٧٦ – ٣٧٥.

[١٨٢] الخالدي، هدية جوان عيدان، مرجع سابق، ص١٦٥.

العملات الذهبية على السلطاني، بل سكت عملات أخرى وبأوزان مختلفة، ففي دمشق وماردين[١٨٣] ضرب دينار ذهب أطلق عليه اسم الألتون أيضاً سنة ١٥١٧م، مع اختلاف بسيط في الوزن بين كل منهما. فدينار ماردين بلغ زنة غرامٍ وقيراطٍ وربع[١٨٤] وقطره ١٩مم، بينما كان وزن دينار دمشق، غراماً ونصف قيراطٍ وقطره ١٤مم[١٨٥]، ويبدو أنّ هذه العملات كانت أجزاء للسلطاني، والهدف من سكها هو تسهيل عمليات التبادل التجاري، ومنعاً لعمليات الغش التي كانت تجري، بإيجاد تعريفات نوعية للنقود بحسب وزن كل منها، وما يحملنا على هذا الاعتقاد، قيام والي مصر سنة ١٥١٨م بإرسال جماعة من اليهود، من معلمي دار الضرب إلى استانبول لإصلاح السكة التي غلب عليها الغش[١٨٦].

و الجدير بالذكر أن هذه العملات، قد غفلت عن ذكر شهادة التوحيد، والتي نقشت على النقود الإسلامية منذ تعريبها أيام عبد الملك بن مروان، وقد كان ذلك في إطار السياسة التي وضعها سليم الأول(١٥١٢–١٥٢٠)م، فهو لمّا أراد القيام بحمله ضد المماليك، توجه إلى المفتي علي الجمالي[١٨٧] واستفسر عن رأيه في عدة مسائل كان أخرها "**ما رأيك في أمة، تنقش على دنانيرها ودراهمها، آيات من القرآن الكريم، يستخدمها اليهود والنصارى والملاحدة، من أهل الأهواء والنحل، فيدنسونها مرتكبين أفظع الخطايا بحملهم إياها وهم في بيت الخلاء**".

فأجاب المفتي: "**إن لم تقلع هذه الأمه عن ذلك جازت إبادتها**"[١٨٨].

---

[١٨٣] ماردين. بلدة تركية في جنوب شرق الأناضول قريبة من الحدود السورية. انظر. المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص ١٩٩.

[١٨٤] قيراط الذهب يساوي ٠,٢٠٠٤غ. انظر: الكرباسي، باقر محمد جعفر، النقود والمقاييس والأوزان في المعاجم العربية، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد٦، ص٢١٩.

[١٨٥] أدهم، خليل، مسكوكات قديمة اسلامية قتالوغي، محمود بك مطبعه سي، قسطنطينية، ١٩١٥م، ص١٩٧–٢٠١.

[١٨٦] مبارك، علي باشا، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، عشرين جزء، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٨٩٨م، ج٢٠، ص١٢٠.

[١٨٧] علاء الدين علي بن أحمد بن محمد الجمالي، تلقى تعليمه على يد عدد من علماء القسطنطينية حتى صار معيداً في مدرسة سلطانية بورصة، ثمّ أعطاه السلطان محمد الفاتح المدرسة الحجرية بأدرنة بثلاثين درهماً، ولمّا اعتلى السلطان بايزيد خان عرش السلطنة فوض إلية أمر الفتوى في أماسية، ثمّ أعطاه مدرسة السلطان مراد خان بمدينة بورصة، ثمّ تنقل بين عدة مدارس في أزنيق وأماسية حتى ولي غحدى مدارس الصحن الثمان، وبعد وفاة المفتي حميد الدين بن فضل مفتي القسطنطينية، تقلد منصب الإفتاء بأمر من السلطان، واستمر في منصبه طيلة عهد السلطان سليم الأول وبداية عهد السلطان سليمان الأول حتى وفاته سنة١٥٢٥م. انظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م، ص١٧٣–١٧٩.

[١٨٨] المبيض، سليم، مرجع سابق، ص٢٢١.

ومنذ ذلك الوقت لم تعد النقود الذهبية تحمل سوى أسماء وألقاب السلطان[١٨٩]، فمسكوكات السلطان محمد الثالث(١٥٩٥-١٦٠٣م) على سبيل المثال حملت لقب خان، وعز نصره، وسلطان البرين والبحرين، وخاقان البحرين، السلطان ابن السلطان[١٩٠]. وبشكل عام فإن السلاطين العثمانيين كانوا يقومون بسك عملة جديدة، كلما تسلم عرش السلطنة سلطان جديد، بينما أدخل أول إصلاح على العملة الذهبية في نهاية القرن السابع عشر. اذ لوحظ في عهد السلطان مصطفى الثاني(١٦٩٥-١٧٠٣م)، أن قيمة الأشرفي قد انحطت في مصر، فأخذت ولايات المغرب العربي، تسحب من التداول ذلك الذي سك في استانبول، وهذا سيؤدي الى سحب النقد الصحيح من السوق، لصالح النقد المزيف وبالتالي خروج الذهب من الإمبراطورية[١٩١].

فتقرر سك عملة ذهبية جديدة في سنة ١٦٩٦-١٦٩٧م أطلق عليها اسم الطغرائية أو الطغرالي، لكون النقد يحمل في القسم الأعلى من قفاه اسم السلطان وابنه وأبيه طغراء حقيقية، وتحتها تاريخ الجلوس وتاريخ السك، لذلك عرفت هذه النقود باسم الطغرائية أو الطغرالي[١٩٢].

والطغراء أخذها الأتراك العثمانيون عن السلاجقة منذ حكم السلطان أورخان بن عثمان(١٣٢٦-١٣٦٠)م، وكان لهذا السلطان اثنتان من الطغراوات، إحداهما تحمل تاريخ ١٣٢٦م والثانية ١٣٤٨م، وحتى عهد السلطان محمد جلبي(١٤١٣-١٤٢١)م حملت الطغراء اسم السلطان واسم أبيه فحسب، مثل اورخان بن عثمان، وفي عهد محمد الأول(١٤١٣-١٤٢٠م)، أضيفت عباره خان، ثم أضيفت عبارة مظفر دائما اعتبارا منذ عهد مراد الثاني(١٤٢١-١٤٥١)م، وكل سلطان يتولى العرش يأمر بعمل طغراء خاصة به، وقد أطلق العثمانيون على الطغراء المستخدمة في الوثائق التاريخية أسماء متعددة، مثل ( توقيع همايون)، ونيشان همايون وغير ذلك.

وقد كان حمل الطغراء واستخدامها من اختصاص موظف يعرف باسم النيشجانجي أوالتوقيعي، ومهمته ختم الطغراء على الوثائق والمراسيم وسائر الأوراق الرسمية، بعد فتح القسطنطينية في عهد الفاتح، ولابد من الذكر أن أول من استخدم الطغراء، على المسكوكات العثمانية هو الامير سليمان ١٤١٦م[١٩٣]. أما عن وزنه فنستطيع أن نستدل عليه من خلال الفرمان الذي أرسل إلى والي مصر، يأمره أن يكون عيار الذهب ٢٢ قيراطاً، والوزن كل مائة منه بوزن مائة وخمسة عشر درهما، وسعره بمائة وخمسة عشر

---

[١٨٩] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢٥

[١٩٠] الخالدي، هدية جوان عيدان، مرجع سابق، ص ١٧٥.

[١٩١] الصباغ، ليلى، مرجع سابق،ج١،ص٣٧٦.

[١٩٢] هاملتون، جيب و هارولد، بوين، مرجع سابق،ج٢، ص٦٣.

[١٩٣] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ٤٨ -٤٩.

نصفا[١٩٤]. ولابد من الذكر أن الطغرالي أو الابي طرة الذي صك في استانبول، كان وزن المائة منه ١١٠ دراهم استانبولية، وتقابله بالدراهم المصرية مائه وخمسة عشر درهما، من خليطة فيها ٤ دراهم رومية من الفضة، وفيما بعد استبدلت الفضة بالنحاس، غير أن مصر لم تضرب السكة الجديدة بالعيار المطلوب وفقا لقوانين استنبول، بل كانت تضربه أخف وزنا، وتزيد مقدار النحاس فيه، وقد نتج عن ذلك أثار سيئة. فلدينا الطغرالي المسكوك في استنبول، لم يكن ينزل الى السوق حتى يختفي، والسبب في ذلك وجود تجارة للذهب من استانبول الى مصر، فالتاجر الذي يأتي بمائة دينار استانبولية الى دار الضرب في القاهرة، يكون قد جاء بما وزنه ١١٥ درهم مصري أو ١١٠ دراهم استانبولية، ودار الضرب في مصر تضرب من هذا المقدار أكثر من ١٠٤ دنانير من حيث الوزن فقط، ناهيك بأن كل ١١٠ دراهم استانبولية من الدنانير المصرية تحوي ١٤،٥ درهم من الغش، الذي يوفر لدار الضرب نحو ١٠ دراهم من الذهب، وبهذا تستطيع دار الضرب المصرية دفع ١٠٤ دنانير، وحتى أكثر من ذلك من الدنانير المصرية مقابل مائة دينار استانبولي.

و على الرغم من التعليمات المشددة التي صدرت عن استانبول لإصلاح النقد – ومن ذلك فرمان همايوني موجه للباشا اسماعيل سنة ١٦٩٧م، جاء فيه "**أن يرسل الخزينة كلها شريفية، وفضة ديوانية، ويكون عيار الذهب عشرين قيراطاً، والوزن كل مائة شريفي مائة درهم وعشر بالإسلانبولي، فتكون بالمصري مائة وخمسة عشر درهماً**"– فإنّ عمليات الغش استمرت، ولم تلق الأوامر أذناً صاغية[١٩٥]. وقد نتج عن ذلك أن مصر صارت تستقطب ذهب الأناضول، الذي تسكه دار الضرب في استانبول، وأصبحت إرسالية مصر تتركب من الفضة، بعدما كانت سابقاً المورد الأساسي والرئيسي لذهب الإمبراطورية، ويبدو أن دار الضرب في مصر، كانت مضطرة الى اتباع هذه العملية **(الغش)** في سك العملات الذهبية، فدور الضرب في شمال إفريقيا مما يلي مصر الى المغرب، كانت تسك عملات فيها من الغش أكثر من الدنانير المصرية، وقد أدى هذا الى امتناع قدوم الذهب الى مصر، وما كان يحمله الناس معهم من الخارج، لا يقبلون المبادلة به إلا وزناً بوزن، ولا يرضون بدفع أجور الضرب، ولا دفع الرسوم المعتادة، فلابد من شيء يعوض عن الأجرة والضرب . ولذلك فقد امتنعت دار الضرب المصرية، عن صك الدينار المدعو الزر محبوب من الذهب الخالص، والبارة من الفضة الخالصة في عام ١١٥٩هـ–١٧٤٥م، فهم يحتاجون إلى ما يعوض عن أجور ورسوم السك، ويرون أنه لابد أن يكون مقدار قيراط من الغش، في وزن المثقال وهو ٢٤ قيراط[١٩٦].

---

[١٩٤] الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، أربعة أجزاء، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٩٧م، ج١، ص٥٣.

[١٩٥] مبارك، علي باشا، مصدر سابق، ص١٤٩.

[١٩٦] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق،ص١٣٥–١٣٧

اضطر السلطان أحمد الثالث(١٧٠٣-١٧٣٠م) أمام عمليات الغش التي طرأت على أبي طرة، واختفائه من السوق، والحركة العكسية للذهب؛ لإصلاح النقد. فضرب نقود جديدة من الذهب الخالص، تميزت بوجود الطغراء على الوجه، ولم ينقش على الظهر سوى ختم دار سك النقود، وتاريخ اعتلاء السلطان العرش ١١١٥هـ-١٧٠٣م[١٩٧]، مع استخدام كلمة إسلامبول على النقد محل القسطنطينية لأول مرة[١٩٨]. وقد جاءت الأوامر الى مصر بضرب السكة الجديدة، فجمع باشا مصر السكة القديمة (سكة أبي طرة)، ووضعها في كيس السكك القديمة، وختم عليه وسلمه لخازن دار الديوان، وأعطى أمين دار الضرب سكة ذهب زنجيرلي، وهذا النوع من العملة عرف في البداية باسم ذهب استانبول، بينما أطلق عليه في المصطلح الشعبي اسم زنجيرلي أو الجنزرلي[١٩٩]. أما عن وزنه فبحسب إحدى الفرمانات الواردة من استانبول إلى مصر سنة ١١٢٢هـ-١٧١٠م قرر بأن تضرب السكة ظاهره، بعيار ثلاثة وعشرين قيراطاً[٢٠٠]، وبعض المراجع تشير إلى أنّ الزنجيرلي هو نفسه الفندقلي، حيث أطلقت عليه التسمية بعد فترة من الزمن[٢٠١].

غير أن المعلومات، تقول عكس ذلك فالفندقلي هو الطراز الثاني للنقود الذهبية التي سكت في عهد السلطان أحمد الثالث(١٧٠٣-١٧٣٠)م، وأصل الكلمة (venedik) أو (veneding)، والفندقلي نسبة الى البندقية من مدن ايطاليا التي أصدرت نقدا ذهبيا انتشر بالشرق عرف بالبندقي[٢٠٢]. وقد حدد عياره بثلاثة وعشرين قيراطاً، وسعر صرفه بمائة وأربعة وثلاثين نصفا، والنصف بسبعة وستين[٢٠٣].

وبينما كان الوزن الرسمي لدينار الفندقلي٣،٥١غ في مصر، جاء وزن الدينار الفعلي بين٣،٥ و٣،٤١٥غ، وكان عيارها ٩٤٤ من الألف، بنقص ٢٤ من الألف عن العيار الرسمي المفترض لها، والفندقليات المضروبة في مصر، مشابهة لتلك التي ضربت في القسطنطينية، فعلى الوجه منها طغراء السلطان أحمد بن محمد خان، والعبارة الدعائية عز نصره، مع سنة جلوسه على العرش، واسم دار الضرب (القسطنطينية) وعلى الظهر صيغة سلطان البرين المعتادة.

أما بالنسبة للأنصاف، فإن المضروب منها في استنبول، كان متماثلا من حيث الوزن مع ما ضرب في مصر، إلا أن عيار أنصاف الفندقلي من ضرب العاصمة كان ٩٦٥ من الألف مقابل ٩٥٤ لتلك

---

[١٩٧] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص ٦٤.

[١٩٨] المبيض، سليم، مرجع سابق، ص٢٣٢.

[١٩٩] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص٥٢.

[٢٠٠] الجبرتي، مصدر سابق،ج١،ص٧٢.

[٢٠١] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، ج٢، ص٦٤.

[٢٠٢] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ٥٦.

[٢٠٣] الجبرتي، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٨.

المضروبة بمصر، وكانت هذه الأنصاف تشبه الفندقلي في كل شيء، عدا أن سطحها كان أقل اتساعا وحروف نقوشها أرفع.

وفي أواخر عهد السلطان أحمد الثالث(١٧٠٣-١٧٣٠)م، انخفض وزن عيار أنصاف الفندقلي المضروبة في مصر، فكان وزنها ١،٦٤ غ، وعيارها لا يتعدى ٩٣٨ بالألف، وهذا دليل على أن عمليات الغش في السكة كانت مستمرة. وما يترتب على ذلك من اختفاء النقد الصحيح لصالح المغشوش، وارتفاع في الأسعار، ونقص المعادن الثمينة، ووجد في مصر أيضا، قطع توازي ضعف الفندقلي، عرفت باسم فندقلي العيدية المجوز، وكان مقررا أن تسك بوزن ٧،٢٠غ، وعيار ٩٦٨ من الألف، لكنها سكت بوزن ٦،٧غ، وعيار قدره ٩٦٦ من الألف[٢٠٤].

وفضلا عن ضرب الفندقلي، فقد ضربت في عهد السلطان أحمد الثالث(١٧٠٣-١٧٣٠)م نقود ذهبية أخف وزنا، عرفت باسم (الزيري محبوب)، حيث بلغ وزنها ٢,٦غ[٢٠٥]، أو ٤٠٠ قمحة، وفي عام ١٧٣٣م أوقف بأمر سلطاني سك الفندق، واقتصر الضرب على الزيري محبوب[٢٠٦].

كما صدرت توجيهات إلى الولايات للعمل بهذا القرار، حيث ورد أمر سلطاني إلى مصر بإبطال سكة الذهب الفندقلي، وضرب الزر محبوب بالكامل، وحدد سعر صرفه بمائة نصف فضة وعشرة أنصاف، بينما زيد في سعر صرف الفندقلي الموجود بأيدي الناس، حيث قرر سعره بمائة وست وأربعين نصفاً[٢٠٧]. وبشكل عام فإن محتوى النقود الذهبية في المسكوكات المصرية، كان أقل من نظائرها في استانبول، لأسباب ناقشناها سابقاً، وفي السنوات اللاحقة تقلب محتوى النقود المضروبة من الذهب في كل من استانبول والقاهرة، وتراجع بحلول القرن الثامن عشر، ولم يبق في التداول سوى الفندقلي والزيري محبوب الأصغر وأجزاؤهما، و فئاتهما الأكبر من نظائرها المصرية، واستمرت هذه النقود حتى أوائل القرن التاسع عشر، وكانت قيمة الفنديق أقل بقليل من الدوكة، ومتعادلة تقريبا مع العملة الهنغارية (أنغوري) طوال القسم الأكبر من القرن[٢٠٨].

وخلال عهد السلطان محمود الثاني(١٨٠٧-١٨٣٩م)، ضربت نقود ذهبية في استانبول، أطلق عليها اسم المحمودية، وهي مساوية للنقد الذهبي الفندقلي، حيث قدرت قيمتها بـ١٥ قرشاً تركياً. بينما وصلت قيمة النقد الذهبي الأخر الذي عرف باسم(الغازي، خيرية) إلى ٢١قرشاً، وقد ضرب هذا النوع من النقود في مصر أيضاً، ولذلك فإنّه عند التداول كان الناس يسمونه بحسب مكان ضربة (خيرية مصري)، وتنقص

[٢٠٤] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ٥٧- ٥٨.

[205] Ewald junge, world coin encyclopedia, New york, 1984, p279.

[٢٠٦] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص ٦٤- ٦٥.

[٢٠٧] الجبرتي، مصدر سابق، ج١، ص٢٥١.

[٢٠٨] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي، م٢، ص٧٦٩.

قيمته قرشاً عن ضرب استانبول[٢٠٩]. وللدلالة على مستوى الهبوط الذي وصلت إليه العملة العثمانية فيما بعد يكفي أن نذكر أنّ هذه العملات الذهبية، كانت تباع وتشترى بقصد الزينة فقط[٢١٠].

لقد أوجد العثمانيون قاعدة نقدية، شكل عمادها الأساسي الذهب والفضة، وإن نجحوا في ذلك، فهم لم يتمكنوا من المحافظة على قيمتها، ولم يتمكنوا من جعلها عملة عالمية صالحة للممارسات التجارية خارج حدود أراضيهم، وهذا دليل قاطع على ضعف الاقتصاد العثماني، ليس هذا وحسب بل أنّ التدني في قيمة النقود الفضية معظم الأحيان واختفائها، مع ندرة وجود الذهب في أيدي الرعية، دفعتهم للاستعاضة عنها بالنقود النحاسية أحياناً، والنقود الأجنبية أحياناً أخرى.

**ت- النحاسية.**

سكت النقود النحاسية في عهد السلطان مراد الأول(١٣٦١-١٣٨٩)م سنة ١٣٨٨م، وفي ظل حكم السلطان محمد الثاني(١٤٥١-١٤٨٠م)، ظهرت عملة نحاسية زنتها ٣،٢٠٧غ، وعملة نحاسية أخرى زنتها ١،٠٦٩غ، وحدد المرسوم الصادر عن السلطان أن ٨ عملات نحاسية زنتها ٣،٢٠٧غ، و٢٤عملة نحاسية زنتها ١،٠٦٩ غ، تساوي أقجة واحدة[٢١١].

وقد أطلق على هذه النقود النحاسية اسم مانجير أو بولو، وبينما كانت القوة الشرائية للأقجة تحدد على أساس محتواها من الفضة، كان يتم تبادل العملات النحاسية على أساس قيمتها الاسمية المحددة[٢١٢]. ولما دخل السلطان سليم(١٥١٢-١٥٢٠)م إلى مصر وبلاد الشام أمر بإلغاء الفلوس النحاسية المملوكية، وأمر بضرب نقود عثمانية في العاشر من ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ-١٥١٧م، وقد حددت قيمتها كل فلس بثمن والاثنان بربع درهم فضة[٢١٣]. ثمّ ما لبثت أن خفضت في مستهل شعبان يوم الأربعاء حيث أصبح كل ستة عشر فلسا بدرهم، بعد أن كانت كل ثمانية بدرهم فتضرر الناس كثيرا[٢١٤].

وفي القاهرة أيضا نؤدي بإبطال الفلوس العتاق، وحدد سعر صرف النقود النحاسية كل ١٦جديد بنصف فضة، ولما كانت هذه الفلوس الجديدة، تؤدي إلى خسارة مقدارها الثلث لحائزي الفلوس القديمة، فإن الناس استمرت في التعامل بالنقود النحاسية المملوكية، وصارت البضائع تباع بسعرين، النقود القديمة والنقود الجديدة، ولما حاول المحتسب في خزينة القاهرة إصلاح الوضع، بأن يحدد سعر صرف النصف فضة

---

[٢٠٩] المبيض، سليم، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

[٢١٠] العارف، عارف، مرجع سابق، ص٣٣٩.

[٢١١] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص١٨١.

[٢١٢] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية، م٢،ص٧٤٤.

[٢١٣] ابن طولون الصالحي الدمشقي، شمس الدين محمد، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٦٢.

[٢١٤] المصدر نفسه، ص٣٦٧.

بأربعة وعشرين جديد، لقي سخطا من قبل الحكومة العثمانية، فاضطر لأن يبقى الأوضاع على حالها[٢١٥]. لم يقتصر ضرر النقود النحاسية، في بعض الأحيان وفي بعض الأماكن على الأهالي، بل إنّ ضررها كان كبيرا جدا على الحكومة العثمانية، ولاسيما بعد انهيار قيمة النقد الفضي العثماني، ومحاولة الدولة سك نقود نحاسية بنفس قيمة النقود الفضية؛ مما أدى الى خلل في الحياة الاقتصادية، وانعكس ذلك على الحياة الاجتماعية . ففي عهد السلطان مراد الرابع(١٦٢٣-١٦٤٠)م جرت حادثة تاريخية في مصر عرف باسم رمي النحاس، وقد جرت هذه الواقعة في عهد الوالي أحمد باشا أمير أخور[٢١٦] (١٠٤٢-١٠٤٥هـ)-(١٦٣٢-١٦٣٥)م المشهور بالكرجي، الذي عرف بسببها باسم أحمد باشا رامي النحاس، ففي عام ١٠٤٣هـ-١٦٣٣م ورد من الديار الرومية أقراص من النحاس لتباع في مصر، فجمع الباشا العسكر واستشارهم في الأمر، فذهب رأي بعضهم برميه على التجار، وبعضهم الأخر بإلزام الأوقاف به، وقد سبب ذلك ضرراً كبيراً للأهالي، حيث قدرت كمية النحاس بحوالي ١٢ ألف قنطار، وجب سكها نقوداً بناء على الأوامر السلطانية، على أن يبعث عوضا عنها إلى استانبول بثلاثمائة ألف زر محبوب[٢١٧] . وهذا دليل على الضرر الحاصل بخزينة الدولة العثمانية، وحاجتها للأموال من جهة، والتضخم النقدي الواقع في الإمبراطورية العثمانية، وجهل الإدارة العثمانية في طرق مواجهته.

وأمام استمرار انخفاض قيمة النقود الفضية العثمانية، وعجز الدولة العثمانية المالي، اضطرت الحكومة في عام ١٦٨٩م إلى سك عملة من النحاس عرفت باسم المانغير، وكان الهدف منها أن تحل محل الأقجة، التي فقدت قيمتها النقدية بالكامل تقريبا[٢١٨]. كانت زنة الواحدة منها نصف درهم (١،٦٠٣ غ )، وقد تداولها الناس بسعر نصف أقجة أولاً، ثم رفع سعرها إلى أقجة، ولأن العملة النحاسية عملة اعتبارية، وقيمتها المعدنية دون قيمتها الحقيقية (النقدية ) بكثير، فهي لم تكن تستعمل إلا في المبيعات الرخيصة والخسيسة، غير أن الدولة أهّلتها للتعاملات التجارية المختلفة، وبعد ثلاث سنوات من هذه التجربة، وبسبب الفرق الكبير بين سعر العملة النحاسية، والقيمة المعدنية التي اشتملت عليها، انخرط عدد كبير من مزوري العملة أتراكا وأجانب في صكّها، طمعاً في الأرباح الناتجة عن ذلك[٢١٩].

فخلال سنة ١٦٩٠م انتشرت الفلوس المزورة في منطقة الروملي بكثرة، حيث حددت قيمتها بأنّ كل ثمانمائة وتسعمائة فلس مزور في الأسواق يقابله قطعة ذهبية واحدة، وكل ثلاثمائة وأربعمائة فلس مزور

---

[٢١٥] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[٢١٦] لقب يطلق على رئيس الاصطبلات في القصر السلطاني، وهو مأخوذ من اللغة الفارسية ويسمى مير أخور. انظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص٣٧.

[٢١٧] ابن السرور البكري الصديقي، محمد، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، ط١، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٤٥- ١٤٦.

[٢١٨] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٧٦.

[٢١٩] ساحلي أوغلي، خليل، مرجع سابق، ص١٢٠.

يقابله قرش واحد. ولأن الحكومة العثمانية قد وضعت تعرفة تبين قيمة الفلوس الحقيقية في التداول، بأنّ كل ١٢٠فلساً يعادل قرشاً، وكل أشرفي مصري ذهبي يعادل ٢٧٠ فلساً؛ استغل التجار هذا الفارق وحملوا معهم النقود المزيفة بدلا من التبغ من مناطق مختلفة في الرومللي، مثل ينيس كراسو وينيس فردار إلى استانبول، لما توفره لهم هذه التجارة من أرباح. وقد أدى هذا الى تضخم نقدي، رافقه ارتفاع بالأسعار، وظهور السوق السوداء، طالما أنّ التجار وزبائنهم راغبون في استخدام تلك النقود المزورة، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر رطل القمح من ٨٠-٩٠ إلى ١٨٠أقجة، ورطل الشعير من ٤٠ إلى ٦٠أقجة، ومع مرور الوقت فضل المنتجون بيع بضائعهم بالذهب والفضة، فاستمرت نتيجة ذلك الأسعار بالارتفاع، وحصل شح بالطعام، ولم يعد الحرفيون قادرين على شراء بضائعهم أو بيعها.

امتد الضرر أيضاً إلى خزانة الدولة التي لم تعد تتلقى مدفوعاتها إلا بالنحاس، وهذا ما وضع الحكومة في موقف حرج، ولا سيما أنّها كانت بحاجة للذهب والفضة، من أجل إيفاء التزاماتها بالدفع لتمويل الحملات العسكرية، وفي مواجهة هذه الحالة الخطيرة، والتي كانت بلا شك مصحوبة باستياء جماهيري كبير، بدأت الحكومة العثمانية بالبحث عن حلول لتلافي الأزمة، فأصدرت في ٤كانون الثاني ١٦٩١م، قراراً بمنع سك النقود في البوسنة، وجعل مصدرها الوحيد دار السك في استانبول، وملاحقة الفلوس المزورة، وانتشالها من الأسواق، وإصدار فرمانات بأن الفلوس المزورة لا يمكن قبولها، وبهذه الطريقة تم ضبط ألاف منها، وتم صهرها في دار سك العملة في استانبول، بدفع قرش واحد مقابل كيلو غرام من النحاس.

كذلك استدعت الحكومة كافة طوائف الحرفيين في مختلف المجالات، وتلقوا تعليمات بعدم قبول أي عملة نحاسية قديمة، والاقتصار على التعامل بالفلوس الجديدة التي يتم ضربها في استانبول، وأي مخالفة للأوامر سوف تعرض صاحبها لعقوبات شديدة. ولم يتم الاستغناء عن استخدام الغلس كعملة رسمية للدولة، إلا بعد وفاة فاضل مصطفى باشا في ١٦ تشرين الثاني ١٦٩١م، لتعود العملات الذهبية والفضية إلى الواجهة من جديد[٢٢٠]. وما قيام العثمانيين بتأهيل العملات النحاسية لتحل محل الذهب والفضة كنقد رسمي، سوى دليل آخر على التخلف الاقتصادي الذي عانوا منه، والذي انعكس بشكل كبير على مختلف مناحي الامبراطورية.

أما العملات النحاسية فقد استمرت ضمن الأسواق المحلية، ومما يدل على ذلك صدور فرمان من والي الشام سنة ١٧٥٢م، يقضي بأن يقتصر التعامل في الأسواق على الفلوس النحاسية الصحيحة[٢٢١]، التي ضربت في القسطنطينية، وحدد سعر صرفها كل اثنتي عشرة بمصرية(البارة)، ونتيجة لاستمرار انخفاض

---

[220] Nesir, Heyeti, Osmanli Arastirmalari, Istanbul, 2000, p209-212.

[٢٢١] البديري الحلاق، محمد بن عبد الله، مطبوعات الجامعة المصرية للدراسات التاريخية، تحقيق، أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة،١٩٥٩م، ص ١٦٢.

العملات الفضية العثمانية  واحتوائها على مزيد من النحاس، أصبحت أدنى وحدات النقد، فتخلت الدولة عن سك الجدد النحاس[٢٢٢].

**٢- النقود الأجنبية.**

إن موقع الإمبراطورية العثمانية الاستراتيجي، الذي توسط قارات العالم الثلاث، جعل منها أحد أهم مواقع التبادلات المالية، التي ارتبطت بالحركة التجارية بين الشرق والغرب، وهو ما أدى إلى وجود عملات أجنبية مختلفة ضمن أراضيها . وما ساعد على انتشار هذه العملات ثبات قيمتها باختلاف الإصدارات، وتذبذب قيمة النقود العثمانية التي لم تعرف الاستقرار، فكان لابدّ من وجو نقود أخرى تسد الفراغ الحاصل.

**أ- الذهبيه.**

عرفت الدولة العثمانية العديد من النقود الذهبية المتداولة على أراضيها، وأشهرها الدوكات البندقي نسبة لمدينة البندقية ويعود تاريخ ضربة إلى القرن الثالث عشر الميلادي[٢٢٣]، وله اسماء مختلفة  كفلوري، والطونو فنديك، وإفرنجي الطونو، وسكه افرنجية، وسكة افرنجية فلوري، أما الاسم الدارج فكان يلدز الطونو، أو يلدز.

 والدوكات نقد عالمي عدّ أساسا في تقدير قيمة وجودة أنواع النقود الأخرى، فعلى الرغم من الانحطاط التجاري للبندقية، وعلى الرغم من الحروب التي اصطدم بها الأتراك مع البنادقة، فإنّ الدوكات احتفظ بقيمته كأكثر أنواع النقد ثقة[٢٢٤]، بفضل وزنه الثابت الذي بلغ ٣،٤٩٤ غ.

ومن المؤكد فإنّ الذهب البندقي ظلّ يستعمل حتى قدوم الحملة الفرنسية على مصر، على الرغم من تراجعه بعض الشيء بدءاً من عام ١٧٣٠ لصالح العملات العثمانية الجديدة مثل الفندقلي والزر محبوب. أما بالنسبة لسعر صرفه فقد ظل يتفوق على النقود العثمانية، حتى إنّ السلطات المحلية في مصر مثلاً، قررت له سعر صرف يزيد على سعر الذهب المصري والإسطنبولي بما يتراوح بين ٧٠ و ٩٠ نصف فضة، وقد بلغت شهرة البندقي في جوده العيار حداً، أصبح فيه الذهب البالغ النقاوة يعرف باسم الذهب البندقي[٢٢٥].

---

[٢٢٢] العيفه، عبدا لحق، تطور النقود في التاريخ الإسلامي منذ صدر الإسلام وإلى نهاية الحكم العثماني، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٠/٢٠١١م، ص٣٩-٤٠.

[٢٢٣] أحمد عبد الرحمن، محمود عباس، مرجع سابق، ص٣٨٤.

[٢٢٤] الصباغ، ليلى، مرجع سابق، ج١، ص٣٧٧.

[٢٢٥] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ١٥٠.

وهناك الدوكات الهنغاري، وقيمته أقل بقليل من الدوكات البندقي، والدوكات الألماني[٢٢٦]، والاسكودار الإسباني الذي ضرب في غرناطة سنة ١٤٩٧م، وهو يحمل صورة فرناندو وزوجته إيزابيل، وقد كان بوزن ٨،٥٨ و بعيار مرتفع ٢٣,٧٥ قيراطاً، وقد كان هذا النقد يصل إلى مصر إما عن طريق المغاربة أو لخدمة التجارة الأوربية مع الشرق. فالفرنسيين على سبيل المثال حملوا نقوداً إسبانية وإيطالية لشراء منتجات الشرق، وهذا دليل على جودة تلك النقود، وفي عام ١٥٦٣م تنبهت الحكومة الإسبانية إلى مخاطر استنزاف نقودها الذهبية، حيث لاحظوا أنّ العملات تخرج من إسبانيا ولا تعود إليها، فعمد كارلوس الخامس إلى سك عملات جديدة بعيار ٢٢ قيراطاً ذات وطراز جديد، وعرفت أيضاً باسم الأسكودار، وبعد ثلاثين عاماً من إصدار الأسكودو الجديد، أصدر فيليب الثاني منه مضاعفا عرف باسم بريستول وأيضاً ربع الأسكودو، ومنذ عام ١٧٨٦م أصبح وزن البريستول لا يتعدى ٥,٩٢٠غ، وقد عرفت هذه الدنانير الأسبانية بالذهب الأكرونة، وأحياناً أطلق عليها الذهب المغربي[٢٢٧].

**ب- الفضية .**

تنوعت النقود الفضية المتداولة على أراضي الإمبراطورية العثمانية، وأهمها الريال الهولندي الذي عرف أيضاً باسم أرسلاني (الأصلاني) أو الأسدي، في حين أطلق عليه السياح الغربيون اسم أبوكيل، وقد كانت هذه القطعة بوزن وعيار سليمين، حيث بلغ وزنها ٨,٥ درهم أي حوالي ٤٢٥ حبة، أو ما يعادل ٧٠أقجة، حيث لاقت نجاحاً كبيرا في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ومناطق أخرى من العالم. وقد كان للتجارة البحرية التي مارستها الأقاليم المتحدة دور كبير في هذا الانتشار، حيث نقل الهولنديون بضائعهم إلى القارة الإفريقية (غينيا)، وعادوا منها بالذهب ومونوا إسبانيا أيضاً، إذ إنّ نصف منتوج الفضة الأمريكية، كان يصل سنوياً إلى أمستردام، وأمام هذا التدفق المالي فإنهم عمدوا إلى ضرب نقود تجارية شرعية الوزن والعيار وثق الناس بها، وتهافتوا على طلبها، كالدينار الهولندي الذي حمل صورة الأسد والذي نتحدث عنه، والدوقيات الذهبية في روسيا، والدوقيات الفضية الصغرى في الهند و الصين، حيث كان على التجار الأوربيين الراغبين في التجارة مع هذه البلدان، أن يحصلوا على القطع النقدية الهولندية، وأن يأتوا إلى أمستردام لهذه الغاية، ببضائعهم وسبائكهم الذهبية أو بقطعهم النقدية الخاصة[٢٢٨]. ومما يدل على أهمية الهولندي الأسدي، في التداول على أراضي الإمبراطورية العثمانية، طلب الحكومة في عام ١٦٧٤م، من والي مصر الوزير حسن باشا، بأن يرسل إلى استانبول ثلاثمائة كيس قروش كلاب من مبلغ الخزينة العامرة، على حساب القرش الكلب بثلاثين نصف فضة، على الرغم من أن سعره

---

[٢٢٦] الصباغ، ليلى، مرجع سابق،ج١، ص٣٧٨.

[٢٢٧] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص١٥٢-١٥٤.

[٢٢٨] كروزيه، موريس، تاريخ الحضارات العام، ترجمة: يوسف أسعد داغر- فريد داغر، ط٢، بيروت، ١٩٨٧،ج٤، ص ٣١٦.

الحقيقي يعادل أربعين نصف[229]، في محاولة منهم لرفع قيمة النقد العثماني وزيادة السيولة المالية في أيدي الحكومة، وفي عام ١٦٩٧م قررت الدولة العثمانية جمع واردات الخزينة بعملات من بينها الكلاب، التي حدد تحصيلها لصالح الخزينة بسعر رسمي محدد[230]. وقد استمر كوحدة نقد رسمية في تحصيل الضرائب للحكومة العثمانية حتى القرن التاسع عشر[231].

و إلى جانب الأصلاني هناك أنواع أخرى، ففي الولايات العثمانية الأوربية واستانبول نجد الايكو الألماني الذي عرفه الأتراك أثناء تقدمهم في أوربا الوسطى، وهو بوزن تسعة دراهم وقد أطلق عليه الأتراك اسم ريال أو ريال غروش، وعرف في النصف الثاني من القرن السابع عشر، تحت اسم "قره غروش" أو القرش السود الذي لا يحمر لصفاء معدنه.

و على الرغم من جودة هذه النقود، فإنّ انتشارها كان محدودا في الإمبراطورية العثمانية، ولا أدل على ذلك من أن التجارة بين النمساويين والعثمانيين كانت محدودة جداً، بل معدومة تقريبا حتى أنّ الوثائق العثمانية والأوربية لا تشير إليه إلا نادرا، وإذا ما وجد فأنه يكون في تجارة هنغاريا وترانسلفانيا، أو أنه كان يجمع لقيمته.

بالإضافة إلى الأصلاني والريال وجدت القروش الأشبيلية والمكسيكية(ثمانية ريالات)، وهي من بين جميع القطع النقدية الفضية الأكثر قيمة وقدرا، حيث عادل القرش الأشبيلي (٨٠ أقجة) عندما كان الأصلاني يساوي ٧٠ و٩٠ عندما كان الأصلاني يساوي ٨٠، و١٣٠ لما كان الأصلاني يساوي ١٢٠ أقجة[232]، وقد لاقت هذه العملة الجديدة رواجا كبيرا، ففي تقرير انجليزي مؤرخ بعام ١٥٨٤م ذكر بأن الريالات الإسبانية هي العملة الجارية في الإسكندرية بمصر، وأنها أحسن العملات التي يمكن نقلها إليها.

إنّ هذا الرواج الكبير للقروش الإسبانية في أراضي الإمبراطورية العثمانية، دفع التجار الأوربيين وبخاصة تجار مرسيليا، إلى تكوين طريق معقد للحصول على كميات كبيرة من هذه العملة اللازمة لتجارتهم بين عامي ١٦٩٠-١٧٢٠ م[233]، عن طريق دورة تجارية حمل فيها التجار المرسيليون إلى أسكلات الشرق النقد الوارد إليهم من إسبانية، وبه اشتروا البضائع والسلع التي باعوها للأوربيين وبخاصة الإسبان مقابل قروش اشبيلية، إلا أن تبادل القروش بالبضائع لم يكن كافيا ليكون رأسمالٍ متحركاً، فالتجار كانوا ملزمين أحيانا بالشراء بتلك القروش بشكل مباشر، وهذا ما كان يفعله الإيطاليون مما أدى إلى ارتفاع قيمة

---

[229] مبارك، علي باشا، مصدر سابق، ص١٤٨.

[230] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ١٦١

[231] رباعية، ابراهيم، طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قبيل قيام الحركة الصهيونية (٩٢٢ هـ/١٥١٦م- ١٣١٥هـ/١٨٩٧م)، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٢، عدد٢، ٢٠٠٨م، ص ٨.

[232] الصباغ، ليلى، مرجع سابق، ج١، ص٣٨٤.

[233] السيد الصاوي، أحمد، مرجع سابق، ص ١٦٣.

القروش الإشبيلية والمكسيكية. وما أسهم في هذا الارتفاع أيضاً ضعف وصولها من أمريكا إلى إسبانية، بسبب بعض الظروف الطارئة كحرب الوراثة الاسبانية مثلاً[٢٣٤].

إنّ هذه الندرة التي كانت تحدث في القروش الإشبيليه، دفعت التجار الفرنسيين للاستعاضة عنها بنقد فرنسي، ضرب في عهد الملك لويس الثاني عشر سنة١٦٤١م أطلق عليه (خمسة سولز). كانت القيمة الحقيقية لهذا النوع من النقود في بلد المنشأ، كل اثنتي عشرة قطعة من فئة الخمسة سولز، تساوي قطعة من الثمانية ريالات إسبانية، إلا أنّ سعر صرفها داخل الأراضي العثمانية حدد على النحو التالي كل ست أو ثماني قطع تساوي قرش إسباني[٢٣٥].

إنّ فرق القوة الشرائية لهذه العملة، بين طرفي البحر الأبيض المتوسط الشرقي والغربي ولدّ تجارة مربحة؛ دفعت التجار الفرنسيين إلى حمل سفن محملة بهذا النوع من النقود، لمبادلتها على أراضي الإمبراطورية، ثمّ ما لبث أن انضم الإيطاليون والهولنديون إلى هذه التجارة ، غير أنّ ازدياد كميات هذا النوع من النقود على أراضي الإمبراطورية أدى إلى تناقص قيمتها، وللاحتفاظ بالأرباح فقد عمد المنخرطون في تجارتها إلى تخفيض كمية الفضة الداخلة في تركيبها، حتى وصلت قيمتها إلى عشر أقجات، ثم إلى سبعة، وخمسة، وإلى ١/٢٠ من القرش سنة ١٦٦٩م[٢٣٦]، وحفاظاً من الحكومات الأجنبية على تنبيه رعاياها من التعامل بها أو إعادتها إلى داخل الأراضي الأوربية، فقد رسمت عليها نقوش تدل على ذلك مثل (صالح للاستخدام في كل آسيا) أو ( مدفوعات للبضائع في آسيا البعيدة). لقد كانت الأرباح الناتجة عن هذه التجارة كبيرة جداً، حيث قدر أنّ عدد القطع التي مرت عبر الجمارك العثمانية بين عامي ١٦٥٦-١٦٦٩م بـ ١٨٠ مليون، أو ما يزيد عن عشرة ملايين من قطعة الثمانية ريالات الإسبانية أو ستة ملايين دوكا بندقية هربت خارج البلاد[٢٣٧].

وعلى الرغم من أن الأسواق المحلية كانت تدرك قيمتها الحقيقية المنخفضة، لكن نظرا لأن الحكومة العثمانية لم تكن قادرة على تأمين عملة ثابتة، فإن هذه العملات ذات القيمة المنخفضة كانت تقبل بقيمتها الاسمية المرتفعة، والواقع أن مزيفي العملة الأوربيين، استفادوا من غياب العملة المحلية، وفي مقابل الخدمة التي كانوا يؤدونها بتوفير الأموال اللازمة لعمليات التبادل اليومي، فإنهم تمتعوا بأرباح كبيرة[٢٣٨].
وقد أحس الأتراك بعمليات الغش النقدي التي كانت تجري على نطاق واسع، بعد أن نبهوا اليها من قبل بعض التجار الأوربيين كالبنادقة والانكليز، لأنهم كانوا يجهلون قيم النقد المختلف الذي يدخل

---

[٢٣٤] الصباغ، ليلى، مرجع سابق،ج١، ص٣٨٥.
[٢٣٥] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص٢٨٠- ٢٨١.
[٢٣٦] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج٢، ص٧٦٥.
[٢٣٧] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص٢٨٠.
[٢٣٨] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج٢، ص٧٦٥.

أراضيهم[٢٣٩]. ولمّا أرادوا معالجة الأزمة زادوا الأمور سوءاً بقراراتهم الطائشة، حيث أصدروا قراراً في ١٦٦٩م يقضي بأن النقود المغشوشة لم تعد مقبولة في المدفوعات الضرائبية، وبما أن جل النقود التي كانت بيد الرعايا من هذا النوع؛ فقد بادرت السلطات المحلية بسجن ومعاقبة كل من لم يقدم النوع الجيد، ما أدى إلى اندلاع ثورات شعبية في مناطق مختلفة من الإمبراطورية كبورصة وأنقرة ولم تهدأ الأمور إلا بعد إراقة الدماء[٢٤٠].

كذلك صدر قرار بمنع التجار في تركية من بيع أي سلعة بالقروش، ومن استيراد أو حمل أي نقد مزيف، كما حظر على المراكب التي تحمل نقدا مزيفا تفريغ حمولتها، وأخذوا يزنون جميع القطع النقدية الواردة من الخارج، فإذا أثبت أن النقد المحمول مزيف، فإن الأمة كلها معرضة للاضطهاد ودفع الغرامات[٢٤١]. وعلى الرغم من صرامة الأوامر وجدية التعامل مع المشكلة، ولاسيما أنها كانت تمس الأمن الاقتصادي العثماني، فإنّ عمليات التهريب استمرت، وما يؤكد ذلك صدور قرارات إلى مراكز الإدارة المحلية في مختلف ولايات الدولة العثمانية، تمنع وتدعو إلى ضبط عمليات الصرافة، ففي عام ١٧٤٥م صدر أمر إلى قاضي حلب وإلى جابيها وطائفة التجار فيها ما مضمونه " **حاول بعض النفعيين المحتالين وأكثرهم من اليهود، الاستفادة من وجود أنواع العملات، وأكثرها الزولته والقروش في بندر حلب، فأخذوا في تهريبها إلى بلدان أخرى بقصد الربح الوفير، وتحت اسم الصرافة، ولمّا كان في هذا العمل خسارة وإضرار بكثير من الناس، وإيجاد أزمة النقود، فقد اقتضى قيامكم بمنع التهريب، وحصر هذه المهنة بأشخاص، وذلك بتنظيم جدول يبين من يحق له تعاطي هذه المهنة**"[٢٤٢]. وبشكل عام فقد أدى التذبذب في قيمة النقود العثمانية وتعددها، مع الندرة التي كانت تحدث في وجودها، لعدم وجود سياسة مالية واضحة في كثير من الأحيان، والتي كانت ناجمة عن جهل في فنون الإدارة، لتحولها إلى سوق مالي تابع للغرب الأوربي، والذي تمكن بفضل الانفتاح الاقتصادي من استبدال المواد الأولية العثمانية، بنقود ليس لها قيمة، وما قد ينتج عن ذلك من أزمات اقتصادية واجتماعية، تتعلق بالتضخم النقدي وفقر الرعايا وتبعية الاقتصاد للخارج.

**ثالثاً: استنتاج.**

لم تخضع الإدارة المالية التي ورثها العثمانيون عن أسلافهم السلاجقة والإيلخانيين للتجديد بما فيه الكفاية، بل كانت معظم التغييرات التي قاموا بها على مدى قرون طويلة سطحية شكلية، لم تمس الجوهر الداخلي، حيث لا يمكن القول إن الأجهزة المالية العثمانية كانت على مستوى التطورات التي شهدها العالم في طرق الإنتاج، التعامل المالي، الانفتاح الاقتصادي.

---

[٢٣٩] الصباغ، ليلى، مرجع سابق،ج١، ص٣٧٨.

[٢٤٠] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص٢٨٤.

[٢٤١] الصباغ، ليلى، مرجع سابق،ج١، ص٣٧٨.

[٢٤٢] العبد الرحمن، حكمت، النقود العثمانية في سوريا، دمشق، د.ت، ص٤٨.

كذلك فإنّ جهل العثمانيين في بعض الأمور المالية، ضعفهم الإداري، عدم إدراكهم لبعض الممارسات الخاطئة، كخصخصة دور الضرب، واللجوء إلى تخفيض قيمة العملة بشكل دوري، والاعتماد على النقود الأجنبية في ظل غياب العملة الرسمية للدولة، مع عدم وجود أجهزة مختصة، تناسب مساحة الإمبراطورية، أدى إلى غياب الاستقرار المالي.

إنّ التخبط **الإداري،** وعدم وجود سياسة مالية واضحة، انعكس بشكل سيء على مختلف مناحي الدولة، حيث كان له أثر سلبي على الاستقرار السياسي، الحركة التجارية، القاعدة الشعبية التي شكلت خزينة الدولة الحقيقية، وبالتالي ضعف الإمبراطورية بشكل عام.

**الفصل الثاني: واردات الدولة.........  ............................ 51**

**أولاً: ضرائب على الزراعة...............  .............................. 52**

١) أنواع الملكية الزراعية...................  .................................. 52

٢) أنواع الضرائب.........................  .................................. 55

٣) تطور النظام الضريبي الزراعي.........  .................................. 61

**ثانياً: ضرائب على التجارة.............  .............................. 62**

١) الجمارك الداخلية........................  .................................. 62

٢) الجمارك الخارجية.......................  .................................. 65

٣) رسم السوق(الباج، الطمغة)..............  .................................. 69

**ثالثاً: ضرائب على الصناعة...............  .............................. 70**

**رابعاً: طرق جباية الضرائب...............  .............................. 73**

١) نظام الإقطاع(التيمار)...................  .................................. 73

٢) نظام الالتزام............................  .................................. 77

**خامساً: واردات أخرى....................  .............................. 81**

١) الجزية( ضريبة الرأس)...................  .................................. 82

٢) العوارض.................................  .................................. 85

٣) مال الأوقاف.............................  .................................. 87

٤) المصادرات والمخلفات...................  .................................. 89

**استنتاج.................................  .............................. 90**

كان للناحية المالية دور أساسي في النظام الطبقي الذي أوجده العثمانيون، حيث أنّهم منذ البداية قسموا المجتمع إلى فئتين أساسيتين مختلفتين بالحقوق والواجبات، وهما الطبقة العسكرية التي يرأسها السلطان، بفروعها السيفية والعلمية والقلمية، وتتجلى مهمتها الأساسية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين العرفية. بينما شكلت فئة الرعايا المحكومين، والذين لا يشاركون بالحكم بأي شكل من الأشكال، باختلاف أديانهم الفئة الثانية، والتي تحملت عبء الإنتاج وتأدية الضرائب. ولا بد من الإشارة إلى أنّ هذا التقسيم اعتبره العثمانيون الجوهر الأساسي الذي قامت عليه قوة دولتهم ورفاهها، حيث كان من المحظور انتقال الرعية إلى طبقة العسكر، كي لا تفقد الخزينة مصدراً من مصادر الدخل، وإن حدث فهو يحتاج إلى براءة سلطانية تخوله ذلك، كأن يقاتل الشخص كمتطوع في المناطق الحدودية أو مع حملات السلطان، وكتقدير لخدماته فهو يمنح هذا الحق. إلا أنّ السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)م ألغى امتياز الإعفاء من دفع الضرائب للأشخاص الذين ينضمون إلى الطبقة العسكرية بهذه الطريقة، وليس بالتحدر من الأسلاف العسكريين[٢٤٣]. وربما يعود السبب في ذلك لاضطراره إدخال اثني عشر ألف جندي من الرعايا في سلك الجيش، وهو ما كان سيفقد خزينة الدولة الكثير من الأموال[٢٤٤]. وقد عدّ الكتاب العثمانيون منذ بداية القرن السابع عشر أنّ السبب الرئيسي لانهيار الإمبراطورية يكمن في التخلي عن هذا المبدأ، حيث إنّ السلطان سمح للجيش بهذه الطريقة بالاشتغال بمختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي ابتعدوا عن ممارسة أعمالهم العسكرية بانتظام[٢٤٥].

ومن ناحية أخرى فهو شرَّع سنّةً جديدة بدخول المدنيين إلى الجيش، وما ترتب على ذلك من فقدان النظام وانعدام الانضباط، فعلى سبيل المثال أصبح أكثرية سكان بغداد انكشارية، لأجل الحصول على الامتيازات الممنوحة لهم[٢٤٦]. وكما قسم العثمانيون المجتمع إلى مستهلكين طفيليين، ومنتجين مغلوبين على أمرهم، اعتمدوا في تنظيم ضرائبهم على منهجين أساسيين: أولهما بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية( العشر، خراج، جزية)، وثانيهما القوانين العرفية وبمعنى أخر القوانين والفرمانات التي كانت تصدر عن السلاطين العثمانيين، الذين استغلوا الصلاحيات الممنوحة لهم من جانب الشريعة باعتبارهم أولي بالأمر، أو الحق الذي لأعطوه لأنفسهم من هذا المبدأ، بإصدار قوانين تناسب المشكلات التي اعترضتهم، فلما لم تعد العائدات المالية للضرائب الشرعية تسد النفقات المتزايدة، فرضوا ضرائب عرفية جديدة تحت أسماء مختلفة[٢٤٧]. وبشكل عام فإنّ مصادر الدخل كانت تأتي من:

---

[٢٤٣] إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ص١٠٩.

[٢٤٤] بنت جعفر بن صالح المغازي، أماني، دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ط١، دار القاهرة، بيروت، ٢٠٠٧م ، ص١٦٧.

[٢٤٥] الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠م، ص٤٧-٤٩.

[٢٤٦] ريمون، أندرية، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩١م، ص٥٨-٥٩.

[٢٤٧] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٤٤٤.

## أولاً: ضرائب على الزراعة.

بما أنّ الاقتصاد العثماني كان بلا شك مرتبطاً بالأرض والفلاح بدرجة كبيرة جداً، فلا بدّ لنا حتى نتمكن من استيعاب المفهوم المالي للنظام الضريبي العثماني، أن نتطرق إلى أنواع ملكية الأراضي الموجودة في الدولة العثمانية، والقوانين التي تنظم عمل الفلاح الملحق بها.

**١) أنواع الملكية.**

أ- **الأراضي الأميرية(الخراجية)** : هي الأراضي التي تعود رقبتها لبيت المال، ويكون أمر التصرف بها وانتقالها، تابعاً للأوامر الصادرة من قبل الدولة وفق المصلحة أو المنفعة، واعتبر الفلاحون مستأجرين دائمين، يدفعون عنها العشر والخراج مقابل استغلالهم لها، فهي لا تخضع لعمليات البيع أو الرهن أو الهبة من قبل المتصرفين(موظفي الدولة)، الذين كانوا يسمون بلغة القانون (أصحاب الأرض)، وقد كان الأهالي الذين لهم حق زراعة هذه الأراضي واستغلالها، إذا أرادوا بيع حقهم(الحيازة) إلى أخر، عليهم أن يبيعوه بحضور صاحب الأرض[٢٤٨].

و الأراضي الأميرية تقسم من الوجهة القانونية إلى:

طابولو: وهي الأراضي التي يتم التصرف بها بموجب سند طابو، وقانون أرض محددين، فسند الطابو هو نوع من عقد الإيجار الثابت، الذي يعقد مباشرة مع الفلاح، الذي يكسب حيازة الأرض وحق الانتفاع بها، وهو أي الفلاح ملتزم ضمن هذا العقد، بتنفيذ خدمات محددة لصاحب الأرض (صاحب التيمار) أو للدولة مثل رسم الجفت والاسبنجة بالإضافة الى دفع الخمس (العشر، الخراج).

أما بالنسبة للنوع الأخر من الأراضي المعروف باسم **مقاطعلو**، الموجودة في حيازة أي شخص – وليس بالضرورة الفلاح- بموجب عقد إيجار بسيط، لا يخضع المتصرف تبعاً له لالتزامات معينة، كمباشرة الأعمال الزراعية بنفسه، أو تقديم خدمات شخصية، إذ بإمكانه تأجير الأراضي لطرف ثالث، وهي بمعظمها أراضٍ مهجورة، سعت الخزينة لتحويلها إلى مصدر دخل[٢٤٩]، حيث أنّ الدولة العثمانية منحت حكام الولايات والألوية أقطاعات، مقابل دفع هؤلاء مبلغاً للسلطان وضريبة محددة للخزينة، وهذا المنح لا يعني تملك الأرض، ولا يتعدّى كونه تفويضاً بحق جباية الأموال، مع بقاء الأرض بيد الفلاح، مع دفعه الضرائب لصاحب الإقطاع أو من ينوب عنه، وقد تحول عدد كبير من هذه الأراضي إلى أملاك خاصة بطرق شرعية كالتي يمنحها السلطان، أو غير شرعية بوضع اليد عليها، ثمّ أنها قد تتحول إلى أوقاف من قبل ملاكها الجدد[٢٥٠].

والأراضي (الآميرية) كانت تنقسم إدارياً إلى:

---

[٢٤٨] نصار، عبد العظيم، الأراضي الأميرية العراقية في وثائق عثمانية، الكوفة، مجلة كلية التربية الأساسية، ص ٤.

[٢٤٩] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٢٢٢ – ٢٢٣.

[٢٥٠] صياغة، نايف، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، دمشق، ١٩٩٥م، ص١٧.

١- الأراضي التي تعود مداخيلها للخزانة المركزية للدولة (خاص همايون)، ويتولى أمر الإشراف عليها وجباية مواردها، ناظر الخواص السلطانية.

٢- الأراضي التي تعود مداخيلها للوزراء والبكوات، وعادة ما تصل مداخيل هذه الإقطاعات إلى أكثر من مائة ألف أقجة، ويطلق عليها اسم خاص .

٣- الأراضي التي تقتطع لقادة الجيش(الصوباشي أو الزعيم)، ويتراوح دخل هذه الأراضي ما بين (٢٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠)أقجة، ويطلق عليها اسم الزعامت.

٤- الأراضي التي تعطى للفرسان السباهية (التيمار)، التي يتراوح مداخيلها بين (١٠٠٠-٢٠٠٠٠)أقجة، في حين كان تيمار العديد من السباهيين تحت الآلف أقجة.

٥- الأراضي التي تسحب من السباهي لسبب ما، فتجبى مداخيلها من قبل وكلاء الدولة، المعروفين باسم موقوفو الخزانة، ثم تلزم مجدداً لسباهي أخر.

٦- الأراضي(أربالك، باش ماكليك، وأوزنجيلك) وهي إقطاعات تمنح للمدنيين المقربين من القصر، أو الأعضاء المتقاعدين من النخبة، ولما كانت أراضي التيمار هي الأكثر شيوعاً من بين الأراضي التي شملها التصنيف، أطلق على هذا التصنيف اسم أراضي التيمار[٢٥١].

**ب- أراضي الملكية الخاصة.**

لصاحبها حق التصرف بها من بيع وشراء أو إهداء، وكانت الدولة تتقاضى عنها ضريبة العشر والخراج[٢٥٢]، وهي تقسم إلى عدة أنواع : الأراضي الموجودة داخل القرى والقصبات وما حولها، والتي قد تصل مساحتها إلى نصف الدونم[٢٥٣]، والأراضي التي تملكها النخبة الحاكمة قبل الفتح العثماني وثبتها السلطان[٢٥٤].

فقد ذكرت دفاتر الطابو[٢٥٥] العثمانية بعض الأراضي الخراجية التي تمّ تمليكها إلى الأفراد في فلسطين، والتي تعود في معظمها للعصر المملوكي، حيث اشترى شخص يدعى علي بن الأمير الأبوغا، مساحات

---

[٢٥١] أبو الشعر، هند، ريف الأردن في العهد العثماني( قرية الصريح بلواء بني عبيد نموذجاً) ١٥١٦- ١٩١٨م، المجلة الأردنية للتاريخ والاثار، مجلد٤، عدد٣، ٢٠١٠م، ص ٦٨-٧٠.

[٢٥٢] نعيسة، يوسف، مجتمع مدينة دمشق، حزئين، ط١، دمشق، ١٩٨٦م، ج١، ص٣١٧.

[٢٥٣] عبد اللطيف، زهير غنايم و محافظة، عبد الكريم، الرسوم و الضرائب الزراعية في فلسطين خلال الفترة(١٥١٦-١٨٣١م)، المجلة الأردنية للتاريخ الأثار، المجلد٣، ع٣، ٢٠٠٩م ، ص ٧٩.

[٢٥٤] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص ٢٢٣.

[٢٥٥] أطلق عليها أيضاً ( تحرير دفترلري) أو (طابو دفتري)، وفيها تحفظ بيانات عمليات الإحصاء التي كانت تقوم بها الدولة العثمانية، والتي تجلى هدفها الأساسي تحديد موارد الدولة المالية، وهذه الدفاتر مؤلفة من قسمين وهما المفصل: وفيه يسجل عدد السكان، ومقدار الضرائب التي تجبى منهم، مع ذكر أسامي الناس، وتفاصيل حاصل الضرائب في المنطقة التي جرى فيها الإحصاء. أما الإجمال فهو يميز أنواع الجبايات حسب الجهة التي خصصت لها، فيفرق ما يعود منها للسلطان أوالخزانة الأميرية، ثمّ يميز ما يعود منها للأوقاف والأملاك الخاصة، ويوزع الباقي على الأمراء وعلى أصحاب الزعامات وأرباب التيمار. لمزيد من المعلومات انظر: ساحلى أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦.

متفاوتة من أراضي ١٨ قرية ومزرعة من بيت المال سنة ١٤٥٨م أيام السلطان المملوكي اينال[٢٥٦].
وهناك نوع أخر من الملكية الخاصة، شملت المساحات الصغيرة والمحدودة من الأراضي، التي سمحت القوانين العثمانية للأفراد بتملكها، وتشمل الحواكير والبساتين، إضافة إلى أراضي الغراس المثمرة المزروعة في أراضي الوقف والميري[٢٥٧].
ومن الممكن أن تتحول أراضي الميري إلى أملاك خاصة بطرق مختلفة، كالاستيلاء عليها بالقوة، فعامل السلطان على دمشق المعروف باسم كيوان[٢٥٨]، استولى على بساتين الربوة والمزة[٢٥٩]، أو عن طريق إحياء الموات حيث أنّ الصدر الأعظم أحمد باشا طلب في سنة ١٥٥٤م تمليكه قطعتي أرض أسكنهما عبيده البلغاريين والهنغاريين والصرب، وحولهما إلى قرى ذات أراضٍ مزروعة، ولأن هذه الأراضي كانت تنتمي بالأساس إلى تصنيف الأراضي المفتوحة، فإن ملكيتها تعود إلى الدولة، وكان يجب دفع إيجارها إلى خزانة الدولة، وعندما حصل أحمد باشا على ملكيتها الخاصة، منح له هذا الإيجار عنها أيضاً؛ باعتبارها هبة من السلطان [٢٦٠].

**ت- أراضي الوقف.**

الأول منهما ما كان ملكاً شخصياً، أوقفه صاحبه وفقاً للشرع، وتجري عليه شروط الواقف. أما القسم الثاني، فهي الأراضي التي أوقفها السلاطين أو من ناب عنهم، وبقيت رقبتها إلى بيت المال[٢٦١]. ومن الوجهة النظرية القانونية لم يكن من حق السلطان أن يوقف أي أرض سواءٌ أكانت عشرية أم خراجية تعود رقبتها لبيت المال، ويخصها بفئة معينة من الناس على سبيل الحبس والتأبيد، كما فعل السلطان سليم الأول( ١٥١٢-١٥٢٠)م عندما استولى على الشام، بإفرازه كثيراً من المزارع بدون تملك رقبتها، وأوقفها على أرباب الزعامة الدينية وذرا ريهم[٢٦٢].
و للوقف نوعان: خيري يرصد لمؤسسات ذات نفع خيري، مثل الجوامع والمدارس، وذري (أهلي) يرصد للذرية من الذكور دون الإناث، وقد يشملهما معاً ومن ثمّ للفقراء، ولا تتحول الأوقاف الأهلية إلى خيرية،

---

[٢٥٦] الملقب بالملك الأشرف، تولى السلطنة خلفاً للسلطان علاء الدين بن جقمق لمدة ثمانية سنوات وشهرين من عام ١٤٥٣م حتى عام ١٤٦١م، وقد تدرج قبلها بالمناصب كقائد للقوات البرية والبحرية. انظر: طقوش، محمد، تاريخ المماليك في مصر و بلاد الشام، دار النفاس، بيروت، ١٩٩٧م، ص٤٦١-٤٦٢.

[٢٥٧] عبد اللطيف، زهير غنايم و محافظة، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٧٩.

[٢٥٨] كيوان بن عبد الله أحد كبراء أجناد الشام، كان في الأصل مملوكاً لرضوان باشا نائب غزة، ثمّ صار من الجند الشامي وسردار عند صوباشي الصالحية، وقد لعب دوراً كبيراً في أحداث الشام مع كل من علي باشا جانبولاد و فخر الدين المعني الثاني حتى وفاته مقتولاً سنة١٠٣٣هـ، وهو مدفون عند باب دمشق أحد بواب بعلبك. انظر. المحبي، محمد، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.م، د.ت، ج٣، ص٢٩٩.

[٢٥٩] صياغة، نايف، مرجع سابق، ص ١٨.

[٢٦٠] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص ٢٠٢.

[٢٦١] صياغة، نايف، مرجع سابق، ص١٧- ١٨.

[٢٦٢] كرد علي، محمد، خطط الشام، خمسة أجزاء، دمشق، ١٩٢٧، ج٥، ص١١٨.

إلا في حالة انقضاء عقب الأسرة التي أوقفتها، والأراضي الوقفية في كلتا الحالتين لا تخضع لضرائب خاصة بها[٢٦٣] فوقفية سنان باشا[٢٦٤] في بلاد الشام الجنوبية، في نهاية القرن السادس عشر، تمدنا بمعطيات مهمة عن الضرائب التي كان يتم جمعها لصالح الوقف، ويأتي على رأسها العشر بالنسبة للمحاصيل الزراعية الشتوية كالقمح و الشعير، وقد تراوحت نسبته بين السدس والثلث، وهو ما يقابل الخراج الموظف، وهناك ضريبة الخراج على الأشجار المثمرة تبعاً لأنواعها، فأشجار الزيتون كانت تؤخذ أقجة واحدة عن كل شجرتين، بينما كان بالاستناد إلى مساحة الأرض بالنسبة للكروم[٢٦٥].

أما عن حصة الدولة من هذه الأراضي فهي العشر إذا ما كان أصل الأراضي عشرية، والخمس أو السبع إذا ما كان أصل الأراضي خراجية قبل تخصيصها للوقف، كما كانت تستحصل على إيراد أخر من الوقف، وهو الإيراد الفائض عن حاجة المؤسسات التي أوقفت من أجلها، ويعبر عن هذا الإيراد الفائض باصطلاح (الزائد) في الوثائق العثمانية[٢٦٦].

**٢) أنواع الضرائب.**

تنوعت الضرائب التي فرضها العثمانيون على الأراضي الزراعية، فمنها ما هو ذو طابع إسلامي كرسوم العشر والخراج، ومنها ما يتماشى مع التقاليد الغربية التي كانت موجودة قبل السيطرة العثمانية على هذه المناطق وهي:

**أ- ضرائب الرعية.**

قررت هذه الرسوم بناء على قدرة عمل الفرد، بحيث دفع الفلاح مع عائلته أعلى نسبة، بينما دفع أولئك الذين امتلكوا قدرات عمل محدودة، مثل الرجل الأعزب أو الأرملة نسبة أدنى، وعفي منها كل من لا يستطيع الإنتاج، مثل الشيوخ والمعوقين والأطفال، وقسمت هذه الرسوم التي تؤدى للسباهي أو للدولة، والتي تعرف باسم (رسوم الرعية) إلى قسمين وهي **ضرائب على الرعايا المسلمين** وأخرى على غير المسلمين[٢٦٧].

---

[٢٦٣] شاهين، رياض و نعمة الله، ابراهيم، ملكية الأراضي و الضرائب في مدينة الرملة(١٨٦٤-١٩١٤م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، غزة- فلسطين، ٢٠٠٥، ص١١.

[٢٦٤] سنان باشا الوزير: و هو صاحب تاريخ طويل، ولي على مصر من قبل السلطان سليم بن سليمان، ثم كلف بالحملة على اليمن، وبعد عودته إلى القسطنطينية كلف بالاستيلاء على تونس، وقد تمكن منها سنة ٩٨١هـ. وبنفس العام تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان مراد الثالث، ثم عزل وولي على الشام، وبعد ذلك تولى الصدارة العظمى أربع مرات، و قد عزل من الثالثة ١٠٠٤هـ، وصار مكانه لالا محمد باشا الذي توفي بعد ثلاثة أيام، فأعيد إلى مكانه، ولم تطل مدته فتوفي في شعبان من تلك السنة. انظر: حمو، أحمد، تراجم منتقاة من كتاب خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د. م، د.ت، ص ٢٣٩- ٢٤٠ .

[٢٦٥] الأرناؤوط، محمد، معطيات عن دمشق و بلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق،١٩٩٣م، ص١٨٣.

[٢٦٦] شاكر علي، علي، ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر، ط١، دار غيداء، د.م، ٢٠١١م، ص٢٠٤.

[٢٦٧] اينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ج٢، ص٢٣٦.

***ضرائب على الرعايا المسلمين.**

رسم المزرعة(جفت رسمي) وهي تؤدى عن كل دار أو عائلة(خانة)، والأرض التي تقوم بفلاحتها، وقد اعتبرها أبو السعود أفندي[٢٦٨] من نوع الخراج الموظف لأنها مرتبطة بالأرض، وقد يكون الهدف من ذلك التوفيق بين النظام القائم والشريعة الإسلامية.

فقانون نامة السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م نص على أنّ الفلاح مكلف بخدمة السباهي بدنياً لمدة ثلاث أيام، أو دفع بدل قيمته ثلاث أقجات، وتأدية رسم يعرف باسم رسم منجل، أو ما يعادله (قدر عربة عشب تساوي سبع أقجات)، ورسم النوروج(نصف عربة التبن تساوي سبع أقجات)، ورسم العربة (قدر عربة حطب يقابله بدل بقيمة ٣ أقجات)، ورسم النير يقابله أقجتان أي ما مجموعه ٢٢ أقجة، وفي منتصف القرن السابع عشر رفع إجمالي الضريبة إلى ثلاثين أقجة، وخمسة عشر أقجة عن الجفتات الأصغر[٢٦٩]. وفيما بعد لجأ الجباة إلى جمع الضرائب الريفية بشكل عيني تلافياً للخسارة المترتبة على انهيار قيمة النقد.

أما عن مقدار مساحة أرض المزرعة (جفتلك) فهي تقاس تبعاً لدرجة خصوبتها، والمنطقة التي تقع فيها، فهي في كثير من الأحيان تبلغ ٤٠ خطوة أو ٧٥ ذراع مربع ( يبلغ ٧٥سم )، أو بتعبير الفلاحين أنفسهم بقدر ما يحرثه زوج من الثيران في اليوم، ويكون الفلاح مكلفاً بتأدية رسم المزرعة، بعد إجراء عملية التحرير أي التسجيل الرسمي للعقارات عقب موسم الحصاد، ثمّ تغير موعدها في أواخر القرن الخامس عشر ليصبح أول شهر مارس من كل عام.

و للمحافظة على هذه الضريبة، حرص العثمانيون على عدم تفتيت الرقعة الزراعية، فلم يسمحوا بتقسيم أرض المزرعة لأكثر من قسمين[٢٧٠]، ولتجنب ذلك فقد أعلنوا أنّ جميع اللزمات الزراعية لا يمكن أن تكون ملكاً خاصاً، وبالتالي لا تنطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمواريث، والتي تقضي بأن يقسم ثلثا الأملاك الخاصة إلى أملاك متساوية توزع إلى ورثة المالك عند وفاته، بحيث يمكن أن تنقسم

---

[٢٦٨] أبو السعود محمد بن مصطفى العماد، ولد سنة ٨٩٨هـ/١٤٩٢م بقرية قريبة من القسطنطينية، لقن العلم بداية على يد الشيخ محيي الدين أحد خواص أوقاف الزاوية التي بناها السلطان بايزيد، ثمّ أصبح ملازماً للمولى سيدس جلبي فقلد التدريس في عدة مدارس بما فيها مدرسة السلطان الفاتح بمدينة بورصة إحدى مدارس الثمان، ثمّ بعد ذلك قلد قضاء بورصة ثمّ قضاء القسطنطينية، ثمّ نقل إلى قضاء العسكر في ولاية الروم ايلي لمدة ثمان سنوات، ثمّ حاز منصب شيخ الإسلام مدة ثلاثين عام حتى وفاته سنة ١٥٧٤م. انظر: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتب العربية، بيروت، ١٩٧٥م، ص٤٤٠-٤٤١.

[٢٦٩] شوجر، بيتر، أوربا العثمانية ١٣٥٤-١٨٠٤م ( في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة)، ترجمة: عاصم الدسوقي، ط١، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨م، ص ١٢٢.

[٢٧٠] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٤٣٣.

الأرض إلى أقسام صغيرة لا يمكن إدارتها، ولأنّ الشريعة لم تنص على كيفية وراثة التصرف، فإنّ السلطان حر في تشريع ما يراه[٢٧١].

رسم تعطيل المزرعة: في القانون العثماني كان من حق السباهي أن يقبض على الفلاح الذي ترك أرضه ورحل عنها إلى مكان أخر، وقد كان الهدف من وراء ذلك استمرار فلاحة الأرض، والحيلولة دون تناقص الدخل المخصص للسباهي، إلا إن القبض على فلاح عطل أرضاً بعد عشر سنوات وإجباره على العودة إليها كان أمراً يصعب تحقيقه، ولهذا فرضت عليه هذه الضريبة التي يحددها مقدار الأرض التي عطلها، وفي حال لجوء الفلاح إلى أرض سباهي أخر، فكان عليه أن يؤدى نفس الضرائب التي يقدمها لسيده الجديد. و لهذه الضريبة أسماء عدة: كجفت بوزان، أو رسمي، أو بوندلك أقجة سي أي نقود البحارة، إذا ترك الفلاح أرضة والتحق للعمل في خدمة البحرية.

رسوم بناك – مجرد– قرا: البناك هو الابن المتزوج للفلاح صاحب المزرعة، فإذا كان معدما من الأرض أطلق عليه اسم جافا بناك، وإذا تصرف على أرض تقل عن نصف مزرعة عرف باسم (أكينلي بناك)، وكان الغالب أن يؤدي الأول رسماً قدره ٩ أقجات، بينما يؤدي الثاني ١٢ أقجة[٢٧٢]، أما بالنسبة للمجرد أو الرجل الأعزب الذي يملك أرضاً، كان عليه أن يدفع ست أقجات[٢٧٣]. ومن الممكن دفع هذه الضرائب بشكل عيني[٢٧٤].

رسم الأرض أو رسم الدونم: وهو بمقدار أقجتين عن كل دونم تبعاً لدرجة خصوبة الأرض، وهي تؤخذ من الفلاحين الذين يستخدمون أراضي لا يجري التصرف فيها وفقاً لنظام الطابو، أو فلاحين غير مسجلين في قائمة السباهي صاحب ذلك التيمار (خارج رعيت).

رسم الدخان أو دوخان رسمي– توتون رسمي: و هو رسم جري تحصيله ممن يفدون على تيمار السباهي من الخارج لقضاء فصل الشتاء، فيؤدون ست أقجات في سبيل إشعالهم لمداخنهم، وفي حال امتدت إقامتهم وتجاوزت ثلاث سنوات، فكان على السباهي أن يشرع في تحصيل رسم البناك منهم[٢٧٥].

*** ضرائب على الرعايا غير المسلمين.**

ضريبة الرأس (رسم اسبنجة).

وهي سابقة على وجود العثمانيين وتدعى إسبنجة في البلقان، أو ضريبة مدخل البيت (كابو رسمي) في هنغاريا، وكانت تجبى بقيمة ٢٥ أقجة دون أي تغير على مر القرون، وكضريبة عرفية إقطاعية في

---

[٢٧١] جيب ، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق،ج١،ص ٢٧٧.

[٢٧٢] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٤٤.

[٢٧٣] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٢٣٥.

[٢٧٤] السواريه، نوفان، من استثمارات سليمان باشا العظم الزراعية في بعض مناطق بلاد الشام في ضوء مصورات الوثائق العثمانية( ١١٤٥هـ/١٧٣٢م ١١٥٤هـ/١٧٤١م)، ص٣٨.

[٢٧٥] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٤.

مصدرها، كانت من الناحية القانونية متضمنة في تيمار السباهي، وتجمع دائماً بشكل نقدي، وقد أدخلها العثمانيون إلى شرق الأناضول عام ١٥٤٠م[٢٧٦].

رسم الأرمله: و هي ضريبة عرفت باسم بيون رسمى، تأخذ بمعدل ٦ أقجات من المرأة غير المسلمة.

وهناك ضرائب أخرى جري تحصيلها من الفلاحين وهي:

رسوم البادهوا: وهي رسم العروس الذي يؤخذ من العريس عند الزواج، ويبلغ ستين أقجة عند الزواج من البكر، وثلاثين إلى أربعين أقجة عند الزواج من الثيب والمطلقة، ورسم الجنايات ويؤخذ من الأفراد عند فرض العقوبات المالية عليهم لارتكابهم جرماً أو جناية، ورسم الطابو ويفرض عند وفاة المتصرف بالأرض الخراجية، وانتقالها إلى أخر من غير أقارب المتوفّى، حيث يدفع المتصرف الجديد هذا الرسم، ورسم الدشتباني الذي يدفعه أصحاب الحيوانات التي تلحق الضرر بمحاصيل الآخرين، وعند إلقاء القبض على العبيد الهاربين، فإذا قبض شخص على عبد فإنّ هذا الشخص يأخذ ٢٠أقجة من السباهي كبشرى، وإذا جاء صاحب العبد ليسترده فإنّ السباهي يأخذ من صاحبه ١٠٠أقجة، وإذ لم يأت صاحب العبد لأخذه فإنّ للسباهي حق بيعه، وتتضمن أيضاً الرسوم المفروضة في حالة حدوث سرقة[٢٧٧].

و قد كانت عائدات رسوم البادهوا، تعود إلى عدد من الجهات، وهي على النحو الآتي.

السباهية: حصل السباهية على رسوم البادهوا، في بعض القرى الجارية ضمن تيماراتهم، فعلى سبيل المثال كان السباهي يحصل على رسم العروس، عند زواج إحدى بنات الفلاحين ضمن تيماره، أما في حال زواج بنات الموظفين من أمثال الزعيم والسباهي وجنود القلاع، كان الصوباشي هو الذي يحصل على تلك الضريبة، أما في حال زواج بنات الصوباشي نفسه، فإنّ أمير السنجق هو الذي يحصل عليها[٢٧٨].

خاص أمير الأمراء: كانت بعض الرسوم جارية في خاص أمير الأمراء، فوفقاً لدفتر الطابو D.T.٤٧٤. العائد لسنة ٩٧٧ هـ/١٥٦٩م، بلغ البادهوا المجموع لصالح أمير الأمراء في نفس الشام حوالي ١٣٠٠٠٠أقجة.

الخاص الهمايوني: كانت تجمع بعض الرسوم لصالح الخزينة العثمانية، ففي عام ١٥٢٥م بلغ البادهوا المجموع في نواحي القدس، حوالي ٢٠٠أقجة للخاص الهمايوني السلطاني.

المساجد: نالت المساجد نصيباً من رسوم البادهوا، فوفقاً لقانون نامة الشام أعفيت أوقاف مسجد بني أمية والقدس الشريف وأوقاف الحرمين الشريفين من الرسوم[٢٧٩]، وهذا لا يعني أنّ المناطق التابعة للأوقاف لا تدفع هذه الرسوم، وإنما خصصت رسومها لصالح الأوقاف[٢٨٠].

---

[٢٧٦] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٣١.

[٢٧٧] عبد اللطيف، زهير غنايم ومحافظة، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٧٨.

[٢٧٨] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٤٥.

[٢٧٩] البخيت، محمد عدنان، دراسات في تاريخ بلاد الشام(سورية ولبنان)، دمشق، ٢٠٠٨م، ص٢٢١-٢٢٤.

[٢٨٠] عبد اللطيف، زهير غنايم و محافظة، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٨١.

**ب- ضرائب المحاصيل.**

* العشر: فرضت هذه الضريبة على إنتاج الحبوب بأنواعها المختلفة[٢٨١]، ففي القانون العثماني عدّت جميع الأراضي ملكاً للدولة، والمزارعين عبارة عن مستأجرين دائمين لها، لذا فهم مكلفون بتقديم قدر من المحصول تخرج به الأراضي كل عام، وكافة الرعايا مسلمين وغير مسلمون مكلفين به[٢٨٢].

وقد اتبع العثمانيون نظامي الديموس والمقطوع في تقدير نسبته:

- الديموس(المقطوع ، المفصول): بمعنى أن تفرض الدولة مبلغاً معيناً على القرية يدفعه الفلاحون سنوياً، بغض النظر عن زيادة الإنتاج أو انخفاضه، وقد يكون تحديد هذا المبلغ بناءً على اتفاق بين سكان القرية وممثلي الدولة، ويخفف نظام المقطوع الأعباء على الدولة، لعدم حاجتها للقيام بعمليات تخمين سنوية للمحاصيل الزراعية، لكنه يلحق الضرر بالفلاحين حيث تزداد نسبة ما يدفعونه للدولة، ولا سيما في السنوات التي يكون فيها الإنتاج متدنياً، إلا أنّه قد يكون مفيداً في السنوات التي يزيد فيها الإنتاج.

- المقاسمة(القسم): وهو أن تأخذ الدولة نسبة معينة من المحصول، قد تكون النصف أو الثلث أو الربع تبعاً لنوعه، فالحنطة قسم من الثلث والقطن قسم من الربع، والمحاصيل الصيفية قسم من الربع، وقد اختلف القسم أيضاً من قرية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، فقد ورد في قانون نامه لواء اللجون

"**حيث إنّ القسم المتحصل، حصة الخاص السلطاني، والزعماء، والسباهية، وباقي موظفي الدولة، في القرى والمزارع الواقعة في لواء اللجون، يختلف من مكان إلى أخر، فقد تم تدوين قيمة القسم من كل قرية تحت اسمها**"[٢٨٣]، وأحياناً تختلف بين المسلم والمسيحي، وإن كانت من الأمور النادرة[٢٨٤].

كذلك فإنّ نوع الأرض كان له دور كبير في تحديد مقداره، وهو يختلف تبعاً للمنطقة ونوع الأرض، ففي ولاية الموصل كان حاصل الدولة من الحنطة والشعير ١/٥ بالنسبة للأراضي الأميرية، و ١/٧ بالنسبة لأراضي الوقف، و ١/١٠ بالنسبة لأراضي الملك[٢٨٥].

ووفقاً لهذا النظام يجب القيام بعمليات تقدير سنوية لكميات الإنتاج، لتحديد نصيب الدولة، وهذا تطلب أعداداً من المخمنين المقدرين ودفاتر حسابات سنوية، وقد يخفف هذا النظام من الأعباء التي يتحملها الفلاحون، لأنه يجعل ما يدفعونه من أموال مرتبطاً بالإنتاج السنوي، ولكنه من ناحية أخرى قد يجعل الفلاح عرضة للابتزاز من قبل المخمنين، الذين ربما يبالغون في عملية التخمين، أو نتيجة العوامل الطبيعية التي قد تنعكس سلباً على المحاصيل بعد إجراء العملية[٢٨٦].

---

[٢٨١] مبيض، مهند، ملامح من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف الدمشقي إبان القرن الثامن عشر من خلال المجامع الفقهية، دمشق، ٢٠٠٨م، ص ٢٦٩.

[٢٨٢] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٣٩.

[٢٨٣] عبد اللطيف، زهير غنايم و محافظة، محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٠.

[٢٨٤] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٣٩.

[٢٨٥] شاكر علي، علي، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[٢٨٦] عبد اللطيف، زهير غنايم و محافظة، محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٩٠.

* الخراج: بينما حددت ضريبة العشر على الحبوب بأنواعها المختلفة، فرض الخراج على الفواكه والخضر[287]. ويقسم خراج الأراضي إلى قسمين[288]: فمنها ما يدفع بحسب خصوبة الأرض، ولا يؤدى إلا بجمع المحصول[289]، على الأشجار المثمرة، كالزيتون والنخيل والكروم والتين والتوت[290]، و يعرف باسم الخراج المقسم، وأخر يجبى عن مساحة الأرض بحسب عدد الدونومات، وهو غير مرتبط بالمحصول، ويعرف باسم الخراج الموظف[291]، و هو عبارة عن مال مقطوع يفرض على كل بلدة من البلدات، بمعرفة لجنة مؤلفة من الوالي أو المتسلم ورجال الشرع الشريف ووجوه البلدة وأعيانها، يراعى فيها عدد النفوس الذكور أو الدور الموجودة في البلدة[292].

و جميع الرعايا مسلمين وغير مسلمين مطالبون بها[293]، وهذا يفسر الفتوى التي أصدرها أبو السعود أفندي في القرن السادس عشر، وفحواها أنّ جميع أراضي المسلمين الخاضعة لضريبة العشر، هي أراضٍ خراجية في الأصل، ولو سمح للمزارعين غير المسلمين الذين كانوا موجودين على هذه الأراضي قبل الفتح بالاستمرار في زراعتها، لكان عليهم دفع الخراج عن محصولهم، وتصل قيمته من العشر إلى الثلثين بحسب الظروف، وبما أنّ كل الأراضي في الإمبراطورية العثمانية اكتسبت بالقوة العسكرية، ولذا فإنها أراضي خراجية تخضع لضريبة أرض توازي نسبة الخراج المعتمدة، وقد قوبل هذا التفسير بعدم رضا الفلاحين العثمانيين، الذين كانوا يدفعون ضريبة العشر على أنها الثمن قبل هذا التشريع، وقد طبقت تلك القوانين على الأراضي التي فتحت، بعد إصدار الفتوى أي في كل من قبرص ١٥٧١م، وجورجيا ١٥٧٠م، وجزيرة كريت ١٦٦٩م، وتمت المحافظة على العشر بنسبة الثمن في أراضي الفتوحات الأولى بشكل عام[294].

**ت- رسوم على الثروة الحيوانية وهي.**

ضريبة الزرائب(أغر رسمي) وهي تدفع عن الماشية المعدة للتربية، بمعدل خمس أقجات، عن كل ٣٠٠ رأس[295].

رسم قشلاق(الشتاء) يأخذ من أصحاب المواشي، القادمين من خارج السنجق، عند استخدامهم للمغاور كزرائب في فصل الشتاء، حيث دفعوا خروفاً أو ما يعدل ثمنه كضريبة.

---

[287] مبيض، مهند، مرجع سابق، ص٢٦٩.

[288] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤١.

[289] آق كوندز، أحمد و أزتورك، سعيد، الدولة العثمانية المجهولة، استانبول، ٢٠٠٨، ص ٦٧٣.

[290] عبد اللطيف، زهير غنايم و محافظة، محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص٨١.

[291] كوندز، أحمد آق و أوزتورك، سعيد، مرجع سابق، ص ٦٧٣-٦٧٤.

[292] كرد علي، محمد، مرجع سابق، ج٥، ص٩١-٩٢.

[293] نعيسة، يوسف، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢- ١٨٤٠م، ص٣٥١.

[294] اينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٨٧- ١٨٨.

[295] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٧.

رسوم الرعي(إطلاق) وهي تفرض من قبل صاحب الأرض(التيماري)، على أي فلاح استغل الأرض للرعي الصيفي أو الشتوي، وقد كان الفلاحون يدفعونها بالنسبة إلى عدد حيواناتهم[٢٩٦].

**٣) تطور النظام الضريبي الزراعي.**

إنّ أهم ما تعلق بالتطورات على النظام الضريبي الزراعي، هو طرق جباية الضرائب، والتحول على نظام ملكية الأرض، فبينما اتخذت الحكومة العثمانية حتى نهاية القرن السادس عشر من التيمار، والذي سنتطرق إليه لاحقا بشكل أوسع ، نظاماً أساسياً في جباية الضرائب، فإنها ستعمد مع انهياره إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى وحدات أو مقاطعات تتولى بالإيجار ( ضمان، التزام)، أي توريد ما عليها من ضرائب مسبقاً، وباعتماده بشكل أساسي فإنّ موظفي الحكومة المركزية والذين كانوا يتخذون إقطاعات مقابل عملهم، سوف يقومون أيضاً بتقسيم حيازاتهم إلى التزامات، أو عملوا أن يكونوا أنفسهم ملتزمين، ولم يمض وقت طويل حتى اندمجت تلك العناصر، وتوحدت في مجموعة واحدة، قامت عملياً بدور البنوك بالنسبة للدولة[٢٩٧].

وبينما لا يختلف الالتزام بشكل جوهري عن التيمار، حيث أنّ الهدف منهما جمع ضرائب الدولة من الفلاحين، إلا أنّه مهد لتحول هذه الاقطاعات إلى ملكيات وراثية، ولا سيما بعد إصدار نظام حيازة الاقطاعات مدى الحياة(المالكانة)[٢٩٨]. وفي هذا الإطار فقد تسابق كل من أصحاب التيمارات والملتزمين على بلوغ الأهداف نفسها، أي تحويل حيازة الميري التي عهد بها إليهم لفترة محدودة إلى نوع ملك – ولم يكن ليتيسر لهم هذا الأمر لولا الفساد الذي استشرى بالأجهزة الإدارية العثمانية– لما يدره عليهم هذا الأسلوب من أرباح وفيرة.

فبينما كان السيد الإقطاعي في النظام السابق لا يهمّه الإنتاج أو نوعه والذي يختاره الفلاحون، ولا سيما أنّ الدولة كانت تمنحه قطعة أرض خاصة، يزرعها بأفضل الطرق التي توفر له المستوى الأساسي للعيش، وحيازة الفلاحين التي كانت تنتج ما يكفي لأن يعيشوا، ويمدوا سيدهم بقدر من الإنتاج يرفع مستوى معيشته، وبشكل أدق فإنّ إنتاج الاقطاعيات لم يكن موجهاً من أجل السوق، بعكس الالتزام فإنّ مالك الإقطاع كان يحتاج إلى دخل وفير، يكفل له قدر الالتزام مع ربح يدره عليه، ولذلك فهو موجه من أجل السوق، وليس من أجل الاستهلاك المحلي، وهذا التحول تضمن بالضرورة إدخال محاصيل جديدة على الإنتاج، مثل القطن والخضروات، ثمّ البطاطس والذرة.

كما ظهرت طرق استثمار جديدة، كالإيجار والمزارعة والفلوحية، وبمرور الوقت نجح السادة الإقطاعيون بامتلاك حتى الفلاحين وأدواتهم الإنتاجية. وبما أنّ السوق المحلي غير قادر على استيعاب الفائض، فإنّ الحصول على المكاسب والأرباح لا يمكن أن تتم إلا من خلال زيادة الصادرات. وهذا يفسر سبب ازدهار زراعة الحبوب في مناطق حمص وحماه وجنوبي حوران، والتي قامت عليها تجارة واسعه مع بلدان

---

[٢٩٦] البخيت، محمد، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[٢٩٧] شوجر، بيتر، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[298] Nesir, Heyeti, Osmanli Arastirmalari, Istanbul,2000, p 211.

أوربا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[٢٩٩]. ولقد أدى البيع خارجاً( عمليات تصدير)، ونمو استقلال ولاة الأقاليم الذي أصبح كثير منهم في حكم الأمراء المحليين، بفضل الأموال التي وفرتها لهم هذه التجارة من تكوين كنتونات مستقلة داخل الدولة[٣٠٠].

## ثانياً: ضرائب على التجارة.

يطلق مصطلح الرسوم الجمركية على الضرائب التي تخضع لها البضائع التجارية، وكانت تجبى في بداية تأسيس السلطنة العثمانية من التجار المحليين أو العثمانيين على نسبة واحد من أربعين، ومن التجار الأجانب بنسبة واحد بالعشرة من مجموع أموالهم، وقد استمرت الأمور تجري على هذا النحو حتى بدأت تعقد الاتفاقيات بين الدولة العثمانية والدول الغربية، حيث قسمت هذه الرسوم إلى قسمين داخلي وخارجي[٣٠١].

### ١) الجمارك الداخلية.

كان للجمارك الداخلية في البداية ثلاثة أنواع، وهي (آمدية) أي رسم جمرك الدخول، و(رفتيه) أي رسم جمرك الخروج (إعادة التصدير من منطقة جمركية داخلية إلى أخرى)، أما رسم جمرك الترانزيت فكان يعرف باسم مرورية، ويجري تقديره في الغالب على أساس قيمة السلعة[٣٠٢]، ويؤخذ على أساس القياس حجماً أو وزناً، فالرسوم على النبيذ كانت تجبى على أساس البرميل، وعلى أساس البالة من الورق والزجاج، ويجب عدم الخلط بين هذا التدبير وبين رسوم السوق الاعتيادية (الباج أو الطمغة)[٣٠٣]، على الرغم من أنّه في بعض المناطق، كانت الرسوم الجمركية ورسوم السوق تجبى من قبل سلطات الاحتساب( الأمناء).

ومنذ بداية القرن السادس عشر، شرعت الحكومة العثمانية في تحصيل الجمارك على أساس تعريفات نوعية، يجري تحديدها تبعاً لسعر البضاعة في تاريخ معين، نظراً لتنوع المراكز الجمركية العثمانية سواء تلك التي أقيمت على السواحل البحرية، في استانبول وأزمير وأنطاليا وسيلانيك وبيروت وطرابزون وكافا[٣٠٤]، وهي موانئ هامة ليس في التجارة الخارجية وحدها، بل بالتجارة الداخلية أيضاً، بسبب رخص

---

[٢٩٩] شيلشر، ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة: دينا الملاح وعمر الملاح، ط١، ١٩٩٨م، ص ٩٧.

[٣٠٠] شوجر، بيتر، مرجع سابق، ص٢٢٦.

[٣٠١] كرد علي، محمد، مرجع سابق، ج٥، ص٩٤.

[٣٠٢] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٩٤.

[٣٠٣] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٣. الطمغة. وهي من الكلمة المغولية "تمغ" ومعناها الخاتم، وقد دخلت التركية بصيغة "تمغة" ومنها أخذت العربية تمغة أو دمغة أو طمغة، وتطبع في رؤوس المحررات الرسمية. لمزيد من المعلومات انظر: عبد الرحيم، رائد، ألفاظ مغولية في كتب أدب العصر المملوكي وكتب مؤرخيه(٦٤٨هـ-٨٠٣هـ)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد٢٢، عدد٤، ٢٠٠٨م، ص ١٣٠٥.

[٣٠٤] ميناء في شرق شبة جزيرة القرم. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٨٠.

النقل البحري وسهولته في بعض الأحوال، أو تلك التي أقيمت على البر في أرضروم وبورصة وتوقاد[٣٠٥] وديار بكر وبغداد ودمشق وحلب وأدرنة وبلغراد وغيرها من المدن. وضمن هذه المناطق الجمركية، كانت الرسوم تجبى من قبل موظفين شهريين يطلق عليهم اسم أمناء[٣٠٦].

ولتأمين دخل ثابت عمد السلاطين العثمانيون إلى تأجير المناطق الجمركية، أو إعطاء حق تحصيل الرسوم إلى أشخاص مقابل مبالغ مالية محددة(الالتزام)، ففي سنة ١٤٧٦م تولى ثلاثة أفراد تحصيل الضرائب الجمركية في استانبول، مقابل مليون أقجة سددوها للدولة، جراء تنازلها لهم عن جباية الرسوم الجمركية لمدة ثلاث سنوات عن القمح والشعير والشوفان والطحين، وفي نفس العام كان أصحاب امتياز جباية الرسوم الجمركية في ميناء غلطة واستانبول وغاليبولي ومودانية[٣٠٧] خمسة من اليونانيين[٣٠٨].

و كانت البضائع التي يؤدي عنها الرسم، وتمر من تلك الجمارك يحصل صاحبها على وثيقة تعرف باسم (تذكرة الأداء)، حتى لا تؤدي نفس البضاعة رسم الجمرك مرة أخرى، عند مرورها على إدارة جمركية جديدة.

أما البضائع المقرر ذهابها إلى مدن ساحلية، فكان المبدأ أن تجري تأديتها في مكان الوصول، وليس في المكان التي خرجت منه، حيث أنّ صاحب البضاعة يحصل من مكان خروجه، على وثيقة تعرف باسم (علم خبر و قائمة سي)، تبين مقدار البضاعة ونوعها، وعند الوصول إلى المكان المراد به، يؤدي الرسوم المقررة و يسجل ذلك على الإعلام الذي في يده، وعند العودة يبرز ذلك لمسؤولي أول جمرك يمر منه، ويبدو أنّ الهدف من وراء ذلك هو الحيلولة دون عمليات التهريب، فقد كان مما يحدث أحياناً أن يقوم التاجر بتمرير بضاعة، مدعيا أنه سينقلها إلى استانبول، ثمّ ينحرف إلى طريق ليس فيه جمارك، ويبيع البضاعة هناك.[٣٠٩]

وقد اتخذت الدولة العثمانية تدابير مختلفة لمنع التهرب من الرسوم الجمركية، حيث أقامت مراكز للجمارك على الطرق الرئيسية للقوافل، فمثلاً كان على القوافل القادمة من تبريز إلى بورصة، أن تدفع أول رسومها الجمركية في مدينة توقات، والثانية في بورصة، وعندما أصبحت أزمير في القرن السابع عشر، المركز الرئيسي للتجارة الأناضولية والإيرانية مع أوربا، لم يعد بإمكان الحكومة منع القوافل من تجنب بورصة واللجوء إلى أماكن أخرى، وفي أخر الأمر فرضت ضريبة جمركية ثالثة، على الحرير الخام في مدينة أزمير[٣١٠]. وأيضاً كان على القوافل القادمة من مكة و المدينة المنورة إلى دمشق، أن تدفع أول رسومها

---

[٣٠٥] توقاد أو توقات. تقع في شرق الأناضول وإلى الجنوب الشرقي من أماسيا. انظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص١٦٦.

[٣٠٦] جب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص ٢٦.

[٣٠٧] تقع في الرأس الجنوبي الغربي من شبه جزيرة المورة. انظر: المحامي، محمد فريد، مرجع سابق، ص١٨٥.

[٣٠٨] فليت، كات، مرجع سابق، ص٢٧٧.

[٣٠٩] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٩٥.

[٣١٠] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٧.

الجمركية على حمولاتها من المنسوجات والتوابل في مدينة خان يونس، إذ كان طريق عودتها من غزة، أما إذا كان طريق العودة من حوران، فكان الجمرك يجبى في بلدة الكسوة جنوبي دمشق[٣١١]. ويضاف إلى ذلك مجموعة من القوانين نظمت عمل الدوائر الجمركية، فعلى سبيل المثال " كان يعتبر نقل البضائع من سفينة إلى أخرى استيراد، وتجب عليه الضريبة، وإذا انتقلت ملكية البضائع من تاجر إلى أخر في المرفأ، وأراد المالك الثاني أخذ البضائع بعيداً عن المرفأ، كان عليه دفع رسوم تصدير"، ولمنع عمليات التهريب فإنّ تحميل بعض البضائع وخاصة الحبوب، كان يتطلب موافقة موظف الجمارك المسؤول، ولم يكن بإمكان أي سفينة مغادرة المرفأ دون إذن، على شكل وثيقة من قبل الملتزم أو وكيل الدولة، تبين البضائع المستوردة مع كمياتها المحددة، وما إذا كانت البضائع في طريقها من مرفأ إلى أخر في المنطقة الجمركية نفسها، أو إذا كانت محملة للتصدير. ولمنع الغش فقد أوجدت الدولة العثمانية في كل منطقة جمركية وكيل(سمسار)، يشرف على عمليات بيع بعض البضائع الثمينة، مثل الأقمشة والأسلحة والعبيد والحرير، وهو مطالب بتحديد جودة البضاعة وتحديد سعرها، وبعد إتمام عمليات البيع يقوم بتسجيلها إما في دفتر الحكومة أو في دفتر الملتزم، وهو يحصل مقابل ذلك على مبلغ معين من كل من البائع والشاري، ففي كافا مثلاً كان يؤخذ من كل من البائع والشاري ثلاثين أقجة، وهو ما وفر للحكومة موارد إضافية[٣١٢]. أما عن معدلات الرسوم الداخلية فقد اختلفت من سنجق لأخر، كما اختلفت أيضاً معدلات الرسوم الجمركية التي يؤديها المسلم وغير المسلم، ومواطن الدول المتحاربة مع العثمانيين، ففي القرن السادس عشر كانت الرسوم الجمركية بوجه عام ٣% من المسلمين، و٤% من الرعايا غير المسلمين، و٥% من رعايا الدول المتحاربة، ومع ذلك فقد كان هناك مناطق تختلف المعدلات فيها كإيدين وأدرنة حيث أنّ التجار المسلمين هناك كانوا يؤدون رسماً بمعدل ٢%، ونحو ١٥٩٠م وقعت زيادة بمقدار ١% على الرسوم الجمركية تحت عنوان خسائر الجزارين، لمواجهة مصاريف اللحوم لعساكر القابي قولية، وبذلك أصبحت رسوم الجمارك الداخلية ٤% للمسلمين، و٥% لغير المسلمين، و٦% لرعايا الدول المتحاربة[٣١٣].

وقد استفاد الرعايا العثمانيون، ولاسيما اليهود المشاركين في التجارة الدولية من هذه التخفيضات، ففي نهاية القرن السادس عشر، ذكر أحد الرحالة البولنديين أنّ اليهود في مصر، تحكموا في حركة التجارة الدولية، سواء كمستقلين، أو كوسطاء بين الأوربيين وبين المحليين، فتجار البنادقة على سبيل المثال، كانوا يستوردون الكثير من البضائع عبر الرعايا اليهود وبأسمائهم، بغرض تجنب رسوم العمولة التي تقدر بـ ١%، والتي كان يعفى منها العرب و اليهود، إلا أنّ هذا الارتباط مع اليهود الذين استغلوا نفوذهم لصالحهم الخاص، أثار انتقادات الأوربيين العاملين في مصر، وقد تجلى أحد مظاهر هذه الانتقادات في تقرير لقنصل البندقية، يعود تاريخه إلى عقد الخمسينيات من القرن السادس عشر، جاء فيه " و حتى يتم

---

[٣١١] البخيت، محمد، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٣١٢] اينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية،ج١، ص ٣٠٦.

[٣١٣] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٩٦.

التخلص من أحد يهود القاهرة المشتغلين بالتوابل، طلب مسئولو البندقية، السماح لهم بالعمل على نحو مستقل، وقد منح لهم هذا الإذن عام ١٥٥٢م"[٣١٤].

و يبدو أنّ الأوربيين قد تمكنوا في نهاية المطاف من التغلب على التجار العثمانيين من خلال نظام الامتيازات، ففي نهاية القرن الثامن عشر كان التجار الأجانب وخاصة الفرنسيون، يسيطرون على تجارة دمشق مع المدن الساحلية، ويعود السبب في ذلك لكون العثمانيين قد فرضوا المكوس على التجار المحليين بنسبة تتراوح ما بين ٧- ١٠%، على حين لم يفرضوا على الأجانب وعلى حماياتهم من السوريين أكثر من ٣%، ناهيك بأنّ هؤلاء في حال نشوب أي خلاف تجاري بينهم وبين أي طرف أخر، كانت تنظر في أمرهم محاكم قناصلهم. وهو ما كان يفتقده التجار العثمانيون بشكل كبير ولا سيما عندما يخضعون لملتزم قوي، ففي عام ١٧٩٦- ١٧٩٧م اضطرّ تجار دمشق لأن يدفعوا أموالاً كثيرةً لأحمد باشا الجزار للسماح لهم بمزاولة أعمالهم[٣١٥].

**٢) الجمارك الخارجية.**

لا نستطيع أن نعطي صورة واضحة عن مقدار الرسوم الجمركية، المرتبطة بالتجارة الخارجية بشكل واضح، وخاصة أنها مرتبطة بالامتيازات والمعاهدات، التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى، حيث يشار إلى مقدارها بعبارة حسب العادة والقانون.

إلا أنها كانت حتى عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م بمعدل ٢%، ثمّ زادت على التوالي إلى ٤% و٥%، واستمرت على ذلك دون زيادة خلال القرن السادس عشر[٣١٦]، ومع ذلك فإنّ بعض الأماكن مثل مصر كان يزيد فيها معدل الرسم عن ٥%، ففي سنة ١٦١٤م حاول قائد البعثة الهولندية فان دوبروك، أن يقيم وكالة تجارية في أحد موانئ البحر الأحمر، بعد حصوله على تصريح من الصدر الأعظم، يبيح له التجارة في جميع أنحاء السلطنة، ومع أنّ حاكم عدن استقبله استقبالاً حسناً، إلا أنّه أشار عليه أن يغادر الميناء، لأن التجار المقيمين فيه اعتبروا وجوده خطراً عليهم، وقد يكون للإنكليز يد في ذلك، لدورهم التجاري الكبير مع الهند خلال هذه الفترة.

فاتجه صوب المخا، فاستقبله حاكمها استقبالاً ودياً، ووافق على إقامة وكالة تجارية هولندية، على أن تكون نسبة الضرائب ٣%، إلا أنّ باشا صنعاء رفض الموافقة على ذلك، بحجة أنّ مثل هذه الموافقة لا تكون إلا من السلطان نفسه، مبدياً تخوفه من توغل الهولنديين إلى المدن المقدسة نفسها.

---

[٣١٤] لاندوا، يعقوب، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية( ١٥١٧-١٩١٤)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد، ٢٠٠٠م، ص ١٠٠.

[٣١٥] نعيسة، يوسف، مجتمع مدينة دمشق، ج١، ص ٢٧٢.

[٣١٦] إحسان اوغلى، اكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٩٧.

وعلى الرغم من هذه الذريعة فإنّ السبب الرئيسي يعود بالدرجة الأولى، إلى نسبة الضرائب المنخفضة التي حصل عليها هؤلاء، وهو ما قد يثير حفيظة غيرهم من التجار الفرس والهنود، الذين كان يطلب منهم دفع نسبة تصل إلى ١٦%[٣١٧].

وقد جرى تخفيض الرسوم الجمركية، لأول مرة في نهاية القرن السادس عشر إلى ٣% للتجار الانكليز وحدهم، أما الهدف من وراء ذلك فربما لرغبة العثمانيين في تفعيل التجارة معهم، فبين عامي ١٥٥٣م – ١٥٧٥م توقفت تجارة الانكليز مع الدولة العثمانية، حتى تمكن المستر ويليام هيربراون، من عقد اتفاقية مع الباشا التركي مصطفى بك، تمكن التجار الانكليز بموجبها من التنقل بحرية في أنحاء الإمبراطورية، كما هي حال الفرنسيين والبنادقة وسكان بولونيا وغيرهم. ولم يتم منح هذه الامتيازات للإنكليز، إلا بعد أن توسطت الملكة إليزابيت، لدى السلطان مراد الثالث(١٥٧٤–١٥٩٤م) في سنة ١٥٨٠م، ويبدو أنّ هدف العثمانيين قد تجلى ليس فقط بالحصول على العائدات المالية التي قد تدرها هذه التجارة، بل بالحصول على حليف سياسي ضمن أوربا يتمتع بأسطول ناشئ وقوي[٣١٨].

فالعثمانيون على الرغم من تجديدهم للامتيازات الممنوحة لفرنسا في عام ١٥٦٩م، إلا أنّها أرادت أن تواجه التحالف الجديد بين فرنسا واسبانيا، نظراً لتزعمهما الحركة الكاثوليكية المضادة للحركة البروتستانتية، مع اشتداد الصراع المذهبي في أوربا، وذلك بتحالف مضاد مع انكلترا[٣١٩]،ثمّ لم تلبث الحكومة العثمانية أن قبلت تطبيق تلك المعاهدة التجارية على الهولنديين عام ١٦١٢م، ثمّ على النمساويين ١٦١٦م، إلا أنّ التجار الفرنسيين الذين كانوا قد حصلوا قبل تجار هاتين الدولتين على معاهدة مشابهة، فقد ظلوا يؤدون الرسوم بمقدار ٥% حتى عام ١٦٧٣م[٣٢٠]، والجدير بالذكر أنّ بنود هذه الاتفاقيات كانت تتعرض للاختراق بين الحين والأخر. ففي عام ١٥٦٩م حصل الفرنسيون بموجب الصلح الذي عقد بين سليم الثاني(١٥٦٦–١٥٧٤م) وملك فرنسا شارل التاسع، على امتيازات تخولهم حق حماية جميع التجار الأوربيين المقيمين في مرافئ الساحل السوري الفلسطيني والاسكندرية باستثناء صقلية وجنوى.

وصدرت إرادة سنية تقضي بعدم عرقلة التجارة الفرنسية، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لرعايا الحكومة الفرنسية، وطلب من الولاة في طرابلس والاسكندرية الالتزام حرفياً ببنود المعاهدة دون إبطاء، غير أنّ الوقائع تشير إلى غير ذلك. ففي عام ١٦٢٢م صادر حسين بن يوسف سيفا والي طرابلس وملتزم مقاطعاتها، سفينة تجارية فرنسية قادمة من مرسيليا، لشراء الحرير الأبيض الطرابلسي، وتمكن جراء ذلك

---

[٣١٧] عبد الرحيم، عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص ١٢٩– ١٣٠.

[٣١٨] راسل، ألكسندرو باترك، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، ترجمة: خالد الجبيلي، ١٩٩٧م، ص ٢٠٥.

[٣١٩] مصطفى، نادية، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسالة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٧٧.

[٣٢٠] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٩٨.

من الحصول على مائة ألف دوكا ذهبية، كانت مجهزة لعمليات التجارة، بعد إيعازه إلى أحد أعوانه، بدس عمائم خضر، وهي تيجان الأشراف في المدينة، وملابس عثمانية في مكان خفي من الأماكن الداخلية في السفينة، ثمّ أرسل بعد ذلك عدداً من جنده للتفتيش والمراقبة، وما أن وقع نظرهم عليها، حتى اتهم الباشا الفرنسيين بقتل الأشراف، وأمر بمصادرة المركب وتنفيذ حكم الإعدام بأفراد الطاقم، وعلى الرغم من تقدم التجار الفرنسيين بشكوى إلى السلطان، يطالبون فيها بمحاكمة المسؤول عن المجزرة، إلا أنها لم تلاق أذانا صاغية لدى الباب العالي. وهو ما أدى إلى انقطاع العلاقات التجارية مع الفرنسيين لفترة زمنية طويلة[٣٢١]. والحادثة حملت دلائل مهمة، ألا وهي الحصانة التي تمتع بها الملتزم، والتي مكنته من مخالفة أوامر السلطان، وهذا يبين أنّ العثمانيين لم يهتموا بمصادر الأموال، بل ما كان يهمهم تأمينها بشتى الطرق، كذلك فإنّ الملتزم حاول جمع المال ولو كان ذلك على حساب العملية التجارية القائمة، والتي كانت تعني بالضرورة دورة اقتصادية منعشة تطال الجميع(الحكام، الرعايا).

وبناءً على تقرير السفير الفرنسي في القسطنطينية سنة ١٦٧٤م، لم يكن يوجد في ميناء طرابلس سوى تاجر فرنسي واحد، عمله محدود جداً، على الرغم من عدم وجود منافسين له، وذلك لكثرة الضرائب التي كان يفرضها واليها على التجار، بالإضافة إلى رسوم الجمرك العادية، ولذلك الأمر فقد زار باشا طرابلس وحاول إقناعه بضرورة تشجيع الفرنسيين على العودة للميناء، عن طريق التقيد بامتيازات ١٦٧٣م، والتي خفضت الرسوم الجمركية إلى ٣% فقط، مع الغاء أي ضرائب أخرى[٣٢٢]. ولم تقتصر هذه المعاهدات على تحديد قيمة الرسوم الجمركية، بل تطرقت إلى أنواع السلع التي يمكن التعامل بها، وتلك التي يحظر تصديرها، فعلى سبيل المثال حرمت الدولة العثمانية سنة ١٣٩٠م، بعد سيطرتها على إمارتي منتشا وإيدين تصدير الحبوب، وتلا ذلك قرار بحظر تصدير الحبوب من مقدونية، فالحكومة العثمانية كانت تضع بعض قوانين الحظر، على بعض السلع الغذائية، والمواد الخام التي تصلح للصناعة المحلية، بغية الحيلولة دون الوقوع في مأزق مفاجئة، قد تضر بأمن البلاد و استقرارها(قوانين الاحتكار) [٣٢٣].

وبشكل عام فإنّ السلطنة منعت تصدير الأسلحة، والمواد الحربية، والقمح، وزيت الزيتون، والشحم الحيواني، وخيوط القطن، والصوف، وأصناف متنوعة من الجلود، والقار، والكبريت، والأخشاب[٣٢٤]، ففي عام ١٧٠٩م أصدرت الدولة العثمانية فرماناً بحظر نقل بضائع المسلمين على السفن الأوربية، ولاسيما البضائع المحظور تصديرها مثل الأرز والبن والقمح[٣٢٥]. وهذا يبين أن هنالك عمليات تهريب شارك بها رعايا الدولة. وبشكل عام فإنّه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر فإنّ القيود المفروضة على تصدير

[٣٢١] شرمند، أحمد، دور طرابلس الاقتصادي في القرون الثلاثة الأولى من العهد العثماني، المؤتمر الأول لتاريخ طرابلس إبان الحقبة العثمانية ١٥١٦-١٩١٨م، لبنان، ١٩٩٥م، ص٢٠٢-٢٠٤.

[٣٢٢] الصباغ، ليلى، مرجع سابق، ج١،ص٢٥٧.

[٣٢٣] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٩١.

[٣٢٤] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩.

[٣٢٥] علي، صلاح أحمد هريدي، الجاليات الأوربية في الاسكندرية في العصر العثماني، دار المعرفة، الاسكندرية، ص٥٠.

سلعه ما، سوف تتأثر بقوة الحكومة المركزية، وقدرتها على فرض تعليماتها، نظراً للاستقلالية التي تمتع بها حكام الأقاليم والتي أمنها لهم نظام الالتزام، كذلك فإنّ عمليات الإنتاج الزراعي مثلاً لم تعد موجهة لاستهلاك السوق المحلية طالما كانت رغبة المستثمرين تحقيق أكبر قدر من الأموال[٣٢٦].

غير أنّ هذا الحظر لم يكن دائماً، فالحكومة العثمانية كانت تسمح أحياناً بتصدير بعض هذه السلع، عن طريق موانئ محددة، بناءً على أوامر تصدر من الباب العالي، للجهات الرسمية الجمركية والمرافئ المعنية، فعلى سبيل المثال مُنِحَ الفرنسيون في عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤)م، ومن بعدهم الهولنديون حق تصدير الجلود، إلى جانب القطن وخيوطه، وفي عام١٦٧٥م أعفي الإنكليز من ضريبة التصدير، على غزل الصوف والوبر، وهناك مواد أخرى كانت الدولة تسمح بتصديرها، إذا وجد فائض في المحصول، أو عندما تنعدم الحاجة إليها، فوفقاً للاتفاقية السابقة مع الانكليز ١٦٧٥م، سمح لهم بنقل سفينتين من التين، وسفينتين من العنب في الأعوام التي يكثر فيها المحصول، من موانئ ازمير وسلانيك، أما في عام ١٨٢٦م فقد سمحت الدولة بتصدير أنواع الوبر بسبب عدم صلاحيتها للمنسوجات الصوفية.[٣٢٧]

وبناءً على الاتفاق الانكليزي العثماني سنة ١٨٣٨م كسر هذا الحظر نهائياً، حيث جاء فيه السماح بحرية التجارة في جميع السلع سواء بالنسبة للأجانب، أو لرعايا الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك المنتجات المحلية فوق جميع أراضي الإمبراطورية، وحددت رسوم الاستيراد ب ٥% و ١٢% بالنسبة للتصدير. وبين عامي ١٨٣٩-١٨٤١م انضمت إلى المعاهدة كل من فرنسا، وعدد من المدن الألمانية، وكذلك بروسيا، وهولندا، والسويد، واسبانيا، وبلجيكا، والدنمارك. وعلى الرغم من أنّ هذه المعاهدة، كانت ضارة للعثمانيين من ناحية الرسوم، ومفيدة لانكلترا بحيث أنها فتحت لها سوقاً جديدة، بينما كانت الرأسمالية تنمو فيها وتتطور، حيث كان مفروض مقدماً تبادل السلع الجاهزة بالمواد الخام، يرى كثيرون بأنها فتحت باباً أمام تطور الاقتصاد العثماني، بإلغاء نظام الاحتكار والبيع الجبري المميز للدول الإقطاعية، والذي طبقه الباب العالي على نحو كبير[٣٢٨]. ومما تقدم نستنتج أنّ العثمانيين لم يؤلوا جهداً في حماية الاقتصاد الداخلي، بل انصب همهم الوحيد بالحصول على أكبر قدر من الأموال، وهو ما جعلهم يتمادون بمرور الوقت بإعطاء الحقوق للتجار الأوربيين على حساب العثمانيين منهم، وذلك بتخفيض قيمة الضرائب، ما مكنهم بمرور الوقت من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية، بينما جاء نظام الالتزام ليكمل مصاعب العثمانيين الاقتصادية بتحويله إلى أسلوب نهب، خارج عن إطار القوانين والأصول المتبعة ومما زاد الطين بلة استمرار العثمانيين على قوانينهم، والتي لا تناسب الواقع كمحاولة تطبيق قوانين الاحتكار وغير ذلك.

---

[٣٢٦] شوجر، بيتر، مرجع سابق، ص٢٤٢.

[٣٢٧] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج، ص٦٩٢.

[٣٢٨] دولينا، نينل، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد ابراهيم، ١٩٩٩م، ص٩٣،٩٠.

**٣) رسم السوق(الباج، الطمغة).**

تختلف الرسوم الجمركية عن رسوم السوق التي كانت تجبى من قبل الأمناء(المحتسبين)[٣٢٩]،عن البضائع التي تجلب للبيع في سوق المدينة **بالجملة**، وقد كانت هذه الرسوم تجبى على أساس الكمية أو البالة أو نوع السلعة المباعة، وهي تتكون من مبالغ صغيرة.

و لتحديد رسوم السوق تمّ وضع تعرفة خاصة تبين قيمة كل منها، ولم تكن هذه السلع تخضع لأي رسم في حال لم تبع، أو لم تخضع لمعاملة تجارية بعكس الرسوم الجمركية[٣٣٠]، ويبين لنا محصول القبان[٣٣١] في نفس الشام، مع دار البطيخ[٣٣٢]، ودار الخضر[٣٣٣]، مع محصول عنب العصير، من اليهود، والنصارى، والسامرى لعام ١٥٦٩م، والذي بلغ ٦٠٠٠أقجة، ضريبة السوق على الشكل التالي.

ثلاث أقجات عن حمل الدبس.

أربع أقجات عن حمل العسل.

خمس أقجات عن حمل الجبن.

أربع أقجات عن حمل الأرز.

ست أقجات عن حمل حب الرمان.

ثلاث أقجات عن حمل الملح.

ثماني أقجات عن حمل البعير من التمر العراقي بالإضافة إلى رطلين يؤخذان كطعمة.

أربع أقجات عن حمل القنبرس.

نصف أقجة عن كل علبة لبن رائد الوارد من الجهات القبلية لمدينة دمشق.

نصف أقجة عن كل علبة من اللبن الوارد من جهة حمص و طرابلس.

أقجتان عن كل مائة أقجة من الزيت الصافي.

ست أقجات عن حمل العناب.

أقجتان عن كل مائة أقجة ثمن فستق وبندق وصنوبر.

---

[٣٢٩] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق،ج١، ص١٩.

[٣٣٠] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٣.

[٣٣١] كان يلزم كل من البائع و الشاري بدفع الباج بمقدار متساو عن كل ما يباع بالوزن في المخازن العامة التي يطلق عليها اسم قابان حيث كانت تخزن بها بعض السلع المعيشية. انظر. جيب، هاملتون و هارولد، بوين، مرجع سابق، ص ١٧.

[٣٣٢] يذكر محمد بن عبد الله البديري أنّ دار البطيخ كانت تحت القلعة، وفيها تباع جميع فواكه البلد، نزهة الأنام في محاسن الشام، المطبعة السلفية، مصر، ص٦٣.

[٣٣٣] يذكرها نعمان قساطلي ضمن السواق المتفرقة التي تباع فيها الخضر والفواكه بالجملة. الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، دار الرائد العربي، بيروت، ص٩٩.

ست أقجات عن حمل تين المعرة بالإضافة إلى رطل من التين[٣٣٤].

وبشكل عام فإن البضائع الكبيرة والرخيصة، مثل الحطب، والتبن، والسمك، تدفع رسومها بعدد العربات، ويدفع عن المواد الغذائية، والأقمشة الرخيصة بحمولة الحصان، أما البضائع الثمينة مثل التوابل، والحديد، والقصدير، والرصاص، والنحاس، تدفع رسومها بحسب وزنها بالقنطار، وتدفع على أساس الرأس بالنسبة للمواشي[٣٣٥].

ففي مدينة دمشق، يشير القانونامة إلى أنّ مقدار الرسم على الرأس، عند البيع أقجتان من البائع[٣٣٦]، وفي وفي مناطق أخرى، كان يدفع كل من البائع و الشاري الرسم[٣٣٧]، ويبين قانونامة بلاد الشام مقدار الرسوم التي يجبيها الأمناء عند بيع الحيوانات التالية:

ست أقجات عند بيع الحصان، ويكون المبلغ مناصفة، بين البائع والشاري.

ثماني أقجات عند بيع الجمل، ويكون المبلغ مناصفة، بين البائع و الشاري.

أربع أقجات عند بيع الحمار، ويكون المبلغ مناصفة، بين البائع و الشاري.

ثماني أقجات عند بيع الجاموس، أو الثور، ويكون المبلغ مناصفة، بين البائع والشاري[٣٣٨]. ولم يكن بيع الأملاك العقارية، مثل البيوت، ومطاحن الدقيق، والكروم، يخضع لرسوم السوق، إلا أنّ السلطات المحلية كانت تطالب بها، وقد كانت بعض الرسوم تقبل عيناً، خاصة على البضائع الضرورية لاستهلاك الجيش، و رجال الإدارة[٣٣٩].

## ثالثاً: ضرائب على الصناعة.

كانت الصناعات العثمانية بسيطة، مقصورة على الأعمال الحرفية، وتنتظم ضمن نقابات يطلق عليها اسم طوائف، ويرأس كل طائفة شيخ، ينصب من قبل القاضي بشكل رسمي، وتكون مهمته إدارة شؤون ابناء الطائفة، والاهتمام بمشاكلهم، والطلب من القاضي تسجيل هذه الاتفاقيات، ويكون اتصال الطائفة بالحكومة العثمانية، أو من يقوم عليها من ولاة وغيرهم عن طريقه[٣٤٠]، وهو يقوم أيضاً بتوزيع أموال الضرائب على طائفته بحسب دخل كل منها، وله مساعد يعرف باسم النقيب ينوب عن الشيخ، وله مهمات معترف بها، فهو مكلف بالسهر على حسن انتظام قواعد الطائفة، وأخلاق أفرادها[٣٤١]، وكان يوجد

---

[٣٣٤] البخيت، محمد، مرجع سابق، ص ١٦٩ – ١٧٠.

[٣٣٥] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٧.

[٣٣٦] البخيت، محمد، مرجع سابق،ص١٨١.

[٣٣٧] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٨.

[٣٣٨] البخيت، محمد، مرجع سابق، ص ١٧٩.

[٣٣٩] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٣١١.

[٣٤٠] كوثراني، وجيه، العلماء وطرق الصوفية والتنظيم الحرفي معطيات من تاريخ السلطة والمجتمع في ولاية سورية ، بحوث الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، بيروت، د. ت، ص ٦٢٥.

[٣٤١] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٥.

داخل تشكيل الطائفة، عدا هذين الزعيمين، اللذين كانا يعرفان باسم (الكتخدا) أو الشيخ، و(اليغيت باشي) أو النقيب في بعض المناطق، هيئة تتشكل من كبار الأسطاوات والحرفيين، تعرف باسم هيئة الشيوخ، يشاركون في عمليات تحديد الأسعار، والإشراف على المكاييل والموازين، ومعاقبة الحرفيين، وانتخاب شيخ الطائفة[٣٤٢]. وهناك قاعدة الطائفة التي كانت تتكون من عدد من الأسطاوات والمعلمين، والخلفات ونوابهم، والجيرات أي المبتدئين، وهؤلاء كانوا يلتحقون بأحد الأسطوات، لكي يتعلموا منه تقاليد الصنعة، والذي قد ينفصل عنه حين يصل حد الكفاءة والإنتاج، ولم يكن فتح الحوانيت مباحاً إلا للمعلمين فقط، وكان عدد الحوانيت لكل صنف من الأصناف محدداً جداً[٣٤٣]، فإذا زاد عدد الدكاكين أو الورش عن الحاجة، تقوم الدولة بنقل الزيادات إلى المناطق القريبة التي تكون بحاجة إليها، أو تعمل على غلقها، ففي القرن السادس عشر، ارتفع عدد ورش نسيج (سراسر) في استانبول، وهو عبارة عن قماش حريري ثمين، تستخدم خيوط الذهب والفضة في نسجه، حتى صار ضعف العدد اللازم، مما أدى إلى إهدار كمية كبيرة من الفضة، فأصدر الديوان الهمايوني حكماً بإغلاق الورش الزائدة عن العادة[٣٤٤]، فامتياز فتح دكان أو مجرد ممارسة أي مهنة تتعلق بالصناعة أو التجارة، يحتاج إلى رخصة يطلق عليها **كدك**، وهو نوع من أنواع الملكية، قابل للبيع أو الرهن، وينتقل عند الوفاة إلى ورثة صاحبه، أما الحصول على كدك جديد، فيحتاج إلى دفع رسم معين للخزينة، بالإضافة أنّ الطالب عليه أن يثبت تملكه للأليات اللازمة لصنعته[٣٤٥]، وجميع أصحاب الدكاكين والمحال التجارية، مكلفين بدفع ضريبة للمحتسب(الأمناء) على أسس شهرية، وليس هناك معلومات واضحة عن مقدار هذه الرسوم، فقانون نامه القدس مثلاً، يشير إلى عادة الاحتساب بما نصه" منذ القديم كان يتم استيفاء أقجة واحدة، عن كل دكان في كل خميس، باستثناء سوق العطارين، فمنذ القدم لا يؤخذ منه شيء"[٣٤٦].

ويذكر أنّه عند دخول السلطان سليم إلى دمشق سنة ٩٤١هـ/١٥١٦م من شهر رمضان، أضيفت وظيفة الاحتساب في الصالحية إلى محتسب دمشق، واستمر الأمر كذلك حتى خروجه منها في محرم ٩٢٤هـ ١٥١٨م ،حيث أعيد للصالحية محتسبها[٣٤٧].

وإضافة إلى رسم الاحتساب هناك ضريبة الختم(الطمغة) والتي كانت تفرض على بعض المنتجات، فعلى سبيل المثال فرض على الحائكين، عرض كل ما قاموا بحياكته على المحتسب لدفع رسم الختم، حتى يتمكنوا من بيعها لاحقاً، كما حصل رسم الختم من صانعي المقاييس والموازين، التي يستخدمها أصحاب

---

[٣٤٢] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٧٢٤.

[٣٤٣] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج١، ص٣١٦.

[٣٤٤] إحسان، أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٧٢٧.

[٣٤٥] نعيسة، يوسف، مجتمع مدينة دمشق، ج١، ص ٣١٩.

[٣٤٦] البخيت، محمد، مرجع سابق، ص١٦٥.

[٣٤٧] ابن طولون الصالحي الدمشقي، شمس الدين محمد، القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، ترجمة: محمد أحمد دهمان، القسم الأول، ١٩٨٠م، ص٣٧٧.

الدكاكين، وبشكل عام فقد كان الختم يوضع على بعض السلع، كخشب البناء والقرميد، والملابس حسب المواصفات الخاصة بها، ويمنع بيع السلع غير المختومة[٣٤٨]. و في استانبول وجد مؤسسة للختم، أسسها السلطان سليم(١٥١٢-١٥٢٠م) في بناء خاص، يخدم فيها سبعون موظفاً، مهمتهم الأساسية الختم بالطغراء، على جميع أواني الفضة المصنوعة، ورئيس الختم هو المفتش الذي يشرف على جميع أعمال الصاغة، وقد كانت هذه الضريبة في عهد السلطان مراد الرابع(١٦٢٣-١٦٤٠م) ست أقجات، يذهب ثلاثة منها للخزينة، وتقسم الثلاثة الباقية للأمين ونوابه، وفي حال وجود غش في الصناعة، فأن البضاعة تصادر لصالح خزينة الدولة[٣٤٩]. وكغيرهم من المنتجين في الأراضي العثمانية، فقد كان الحرفيون عرضة لضرائب إضافية، ففي الشام مثلاً دفعت طائفة المسالخة التابعة لطائفة القصابين، عشرين قرشاً في السنة عرفت باسم مال الميشخة إلى القصاب باشي، بالإضافة إلى ثلاثين قرشاً مساهمة في ضريبة الجيش (مال الأوردي)[٣٥٠]. وفي عام ١٨٢٦م فرضت الحكومة العثمانية على الطوائف الحرفية وأصحاب الحوانيت ضريبة جديدة عرفت باسم (الصليان)، وهي عبارة عن مصريتين عن كل محل أو مفتاح وهو ما أدى إلى حصول ثورات شعبية في مناطق مختلفة[٣٥١].

بالإضافة إلى تنوع الضرائب فإنّ العثمانيين لم يبذلوا جهداً في تطوير الصناعات، بل ساهمت القوانين التي وضعوها بتوقف الصناعة بأشكالها وأحوالها عند العصور الوسطى، فيما كانت الصناعات الأوربية تتطور بشكل سريع وملفت للنظر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو ما حولهم بمرور الوقت إلى سوق استهلاكية للمنتجات الأوربية[٣٥٢]. وما زاد الطين بلّه هو تحويلها إلى مقاطعات تعطى بالالتزام، فبينما كان الأمين أو المحتسب يكتفي بالضرائب التي فرضتها الدولة، كان الملتزمون ولا سيما إذا ما كانوا من كبار القادة يستخدمون شتى السبل في استخراج أكبر قدر من الأموال بغير وجه حق، ففي ولاية دمشق مثلاً عمد الوالي أحمد باشا الجزار(١٧٩٧-١٧٩٨م) إلى قتل مائتين وثلاثين رجلاً على اختلاف أعمالهم وحرفهم بغية استصفاء أموالهم[٣٥٣]. كذلك فإنّ ما زاد مصاعب الصناعات العثمانية هو قوانين الحماية الجمركية، فبينما كان يفرض على الأقمشة الأوربية تعرفة جمركية وحيدة، يتم الإشراف عليها بشكل جيد عند ميناء الدخول، دون أن تستوفى عنها أي رسوم أخرى في الداخل، كانت الأقمشة المحلية

---

[٣٤٨] إينالجيك، خليل، مرجع سابق، ص٢٣٨.

[٣٤٩] لويس، برنارد، مرجع سابق، ص١٥٨.

[٣٥٠] رافق، عبد الكريم، مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، عدد٤، ١٩٨١م، ص٣٨.

[٣٥١] حنا، عبد الله، حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار ابن خلدون، ط١، بيروت، ١٩٨١م ، ص١٨٩.

[٣٥٢] مؤنس، حسين، أطلس تاريخ الإسلام، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٣٦٢.

[٣٥٣] نعيسة، يوسف، مجتمع مدينة دمشق، ج١، ص٣٠٢.

تخضع لمجموعة من الرسوم زاد مجموعها عن قيمة التعرفة الجمركية المستوفاة عن الواردات الأوربية[٣٥٤].
ومن خلال الدراسة للأنشطة العثمانية السابقة والضرائب التي فرضت عليها، يظهر بشكل جلي وواضح الدور الذي تبناه العثمانيون بقصد أو غير قصد، والذي ساهم بتدمير الاقتصاد الداخلي والنظام السياسي للدولة.

## رابعاً: طرق جباية الضرائب.

اعتمدت الدولة العثمانية إبان تأسيسها على نظامين أساسين في جباية الضرائب، وهما **الأمانة** بتعيين أحد الموظفين كجابي لأحد مصادر الدخل، لقاء أجر معين ويعرف باسم الأمين[٣٥٥]، بينما كان النظام الثاني:

**١) نظام الإقطاع (التيمار).**

اعتمد هذا النظام على توزيع الأراضي الأميرية، على الجنود (السباهية) والعمال الذين يخدمون في الجهاز الحكومي كمعاش(درلك)، كبدل للرواتب النقدية، ولا سيما أنّ اتساع رقعة الأراضي التي أصبحت تحت سلطة العثمانيين، وقلة النقد الموجود بيد الفلاحين، وعدم وجود التشكيلات الكافية لجباية الضرائب عيناً حتّم عليهم اتباع مثل هذا النظام، وهو يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية ألا وهي:

١- الدولة : تعتبر صاحبة الملكية حيث لا يحق لصاحب الاقطاع بيع أو رهن هذه الأرض.

٢- الفلاح : يعمل في الأرض وهو مكلف بتقديم قدر من المحصول لصاحب الإقطاع.

٣- صاحب الأرض(عامل الدولة قد يكون سباهي أو زعيم أو....): لا يملك الأرض إنما يمنح السلطة لجمع مبلغ محدد من ضرائب الدولة من الناس في قطعة أرض محددة[٣٥٦]، وتشمل هذه الموارد الخراج والعشر المفروض على الأراضي الزراعية، كما يشمل الرسوم والضرائب المفروضة على الأفراد( رسوم الرعية)، والباج والقصابة والحسبة والنحل[٣٥٧] والرسوم العرفية[٣٥٨]، وعائدات بيت المال والرسوم على المطاحن[٣٥٩].

---

[٣٥٤] شيلشر، ليندا، مرجع سابق، ص٩٢.

[٣٥٥] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٥١.

[٣٥٦] المرجع نفسه، ج١، ص٢٦٧.

[٣٥٧] رسم من جنس التكاليف العرفية، كان يطبق في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات، حيث يستوفي عن خلايا النحل رسم معين في السنة، ويطلق عليه رسم قوان. انظر: صابان، سهيل، مرجع سابق، ص ١٢٦.

[٣٥٨] الرسوم والضرائب التي تجبى زيادة عن التي تقررها الدولة رسميا، ويجمعها الولاة والمتسلمون والصوباشية والسباهية ومتولوا الأوقاف، وتطلق عليها في السجلات الشرعية العوائد القديمة، والعادة المعتادة. انظر. عبد اللطيف، زهير غنايم، التيمار (نظام الإقطاع) في فلسطين في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٤، عدد٢، ص٣٠.

[٣٥٩] ضريبة كانت تجبيها الدولة عن الطواحين المائية والهوائية ومعاصر الزيت، وكانت في بعض الأماكن دون النظر إلى قدرة التشغيل السنوية في الطاحونة أو المعصرة، بينما تقوم بتقريرها في بعض الأماكن الأخرى، مع مراعاة دورات التشغيل كل ثلاثة أشهر أو ستة اشهر أو عاما كاملاً. انظر. إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٤٥.

**أ- الفوائد العسكرية و الاقتصادية للتيمار.**

أعفى هذا النظام الخزينة العثمانية من استحقاقات مالية ضخمة، ففي ميزانية ١٥٢٧-١٥٢٨م، بلغ الدخل النقدي والعيني الذي يشمل التيمار ٤٧٧٤٣٣١٦٨أقجة، منها ٢٠٠١٨٦٣٩٤أقجة حصة الجند من النفر التيماري إلى أمير الولاية[٣٦٠]، والدولة العثمانية كغيرها من إمبراطوريات الشرق الأدنى، كانت تعاني نقصاً بالعملة المعدنية(الذهب و الفضة)، ولذلك فقد كانت ستواجه مشكلات جمة في الحفاظ على جيش ضخم ودفع مرتباته، و في مثل هذه الظروف كان من المستحيل أن يدفع الفلاح الضريبة الأساسية (العشور) نقداً، ولذلك كان يدفعها عيناً، وبما أنّ الحكومة عاجزة عن جمع هذه الضريبة المدفوعة بشكل عيني وتحويلها إلى نقد، عندئذ عملت على توزيعها على فرسان الجيش السباهية، بشرط أن يبقوا في مقاطعاتهم، ويحصلوا العشور بأنفسهم[٣٦١].

وقد سمح النظام بذلك، بتوفير جيش ثابت على استعداد دائم للتحرك عند أول إشارة، وقدّر عين علي أفندي الجيش الإقطاعي في سوريا و فلسطين بـ ٨٢٥٨ خيالاً و ٥٦٩٧ فارس جبلو[٣٦٢] في خدمتهم[٣٦٣]. وقد كان هذا الجيش، يجتمع بناءً على أوامر السلطان، فالفرسان السباهية يجتمعون بزعامة الصوباشي، تحت راية السنجق، أما بكوات السناجق كانوا يجتمعون تحت راية بك البكوات(البكلربكي)، ثمّ كان البكوات يلتحقون بوقت معين بجيش السلطان، والسباهية هم من الخيالة الذين شكلوا جناحي الجيش العثماني على شكل هلال، لجعلهم أكثر قدرة على حصار العدو ومناورته[٣٦٤]

وقد عدّ أحمد جودت باشا في كتابه تاريخ جودت " **إنّ أفضل قوات قتالية، في الدولة العلية، كانت تتكون من أصحاب التيمارات والزعامات**"[٣٦٥]. ويضاف إلى القيمة العسكرية التي وفرها نظام التيمار، أنّه لعب دوراً كبيراً في تثبيت دعائم السلطة المركزية العثمانية أيضاً، ولا سيما بعد نكبة ١٤٠٢م على يد

---

[٣٦٠] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٦٧.

[٣٦١] إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص١٧٠.

[٣٦٢] أفراد الخيالة المسلحة، الذين كان أصحاب التيمار والزعامت يضطرون لتقديمهم إلى الدولة، للاشتراك في الحرب مقابل تلك الأراضي، وكان هذا النوع من العساكر غير النظامية يشكل قوة كبيرة للدولة العثمانية أثناء الحرب، حيث عدّ العثمانيون عائدات التيمار من الرسوم والضرائب على أراضي التيمار، بمثابة أجر يأخذه السباهي مقابل ان يلتزم بالخدمة العسكرية مع عدد من أتباعه عندما تطلب منهم الدولة ذلك، فقد كان صاحب التيمار مطالب بتجهيز عدد من الجنود الخيالة يتناسب وحجم الدخل السنوي لتيماره، على أن يتكلف بمأكلهم وسلاحهم وخيولهم وكافة احتياجاتهم، يجهزهم من ماله أو من الأسرى الذين يحصل عليهم أثناء الحرب، فالذي يتراوح دخله بين ١٠٠٠٠-١٩٩٩٩أقجة عليه أن يقوم بتجهيز = جندي عن كل ٣٠٠٠ألاف أقجة، أما الذي يتراوح دخله السنوي بين ٢٠٠٠٠-٩٩٠٠٠أقجة فهو مطالب بتجهيز جندي عن كل ٥٠٠٠أقجة من ريع زعامته. انظر. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص٨١.

[٣٦٣] بولياك، الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة: عاطف كرم، ط١، دار المكشوف، لبنان، ١٩٤٨، ص ١٢٠ - ١٢١.

[٣٦٤] إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٨٠.

[٣٦٥] الشناوي، محمد عبد العزيز، مرجع سابق،ج١، ص١٣٨.

تيمورلنك، وذلك لكون بقائهم مرتبطاً بشكل أو بآخر بالحكومة العثمانية[٣٦٦]، وللإقطاع الحربي دور كبير في الفتوحات، فلطالما كان هدف المحاربين والمجاهدين، الحصول على قطعة من الأرض، والارتقاء إلى مستوى الفرسان، فالسلطان اورخان مثلاً وضع نظاماً للمكافآت على الخدمة العسكرية، بحيث قسم الأرض التي جرى امتلاكها على المحاربين، وأعلن أنّ جزءاً كبيراً من الأراضي التي سيتمّ الاستيلاء عليها خارج المدن، سيوزع على الجنود الذين اشتركوا في القتال[٣٦٧]، وتمكنت الحكومة المركزية من خلال التيمار، والفرسان المرتبطين به، من ممارسة نوع من الرقابة والضبط، على سكان الأرياف في البلدان المفتوحة حديثاً[٣٦٨].

**ب- فساد نظام التيمار.**

يعود الخلل الذي أصاب نظام التيمار، بدءاً من الربع الأخير من القرن السادس عشر[٣٦٩]، إلى عدة عوامل داخلية و خارجية.

**- التضخم النقدي.**

حصل في النصف الثاني من القرن السادس عشر، تضخم نقدي ساد العالم تقريباً، مرده التدفق الهائل للذهب والفضة من القارة الأمريكية باتجاه أوربا وخاصة إسبانيا، حتى بلغت الفضة بين عامي ١٥٣١- ١٥٧٠م من ٨٥% إلى ٩٧% من وزن مجموع ما يصل إلى أوربا.

و بما أنّ المعدنين وجب سكهما نقوداً، فقد أدى تدفق المعادن إلى الداخل بهذا الكم، إلى حدوث ارتفاع عام في الأسعار، وظهور مبكر لنظرية كمية النقود، وهي نظرية تاريخية تقول: إنّ الأسعار إن كان حجم التجارة ثابتاً، تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود، وقد حدث الارتفاع أولاً في إسبانيا، ثمّ انتقلت إلى بقية أوربا، فبين عامي ١٥٠٠- ١٦٠٠م، ارتفعت الأسعار في إسبانيا إلى خمسة أمثالها، وفي بريطانيا إلى ضعفين، وقد حل الأمر ذاته بالإمبراطورية العثمانية[٣٧٠]، و قد أدى هذا بالشرائح ذات الدخل المحدود، كأصحاب التيمارات والجنود الذين يتقاضون رواتبهم من الأوقاف، إلى أن تعاني فجأة من الفقر، وبذلك أصبح الفرسان السباهية، يفضلون ترك تيماراتهم، على الذهاب في الحملات العسكرية، والتي ستكون مكلفة أكثر بالنسبة لهم[٣٧١].

---

[٣٦٦] مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ص٨٠.

[٣٦٧] المرجع نفسه، ص٤٠.

[٣٦٨] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج١، ص٩٣.

[٣٦٩] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٠.

[٣٧٠] جالبريت، جون، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠، ص٤٨.

[٣٧١] إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص٨١.

**- التراجع العسكري.**

كان الفرسان السباهية أصحاب التيمارات، مسلحين بأسلحة القرون الوسطى، كالقوس والسيف والدرع، ومع احتفاظهم بهذه العقلية المضادة لاستخدامهم الأسلحة النارية، والتي لا تليق بمفهومهم عن الشجاعة، سيتجاوزهم الزمن لصالح المشاة الألمان، المسلحين بالأسلحة النارية، ولأجل ذلك فقد أخذت الحكومة العثمانية، منذ عهد السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)م تزيد عدد الإنكشاريين المسلحين بالأسلحة النارية، حتى وصل عددهم إلى ستة عشر ألفاً، وقد ارتبطت زيادة أعدادهم بالضرورة بازدياد نفقاتهم، فأحالت عدداً كبيراً من الإقطاعيات بعد عزل أصحابها من الفرسان السباهية إلى الإلتزام [٣٧٢].

**- الفساد و الرشوة.**

لما كان يترك للبكوات أمر إحالة الإقطاعيات وتلزيمها، فهم لم يحجموا عن إقطاع ما في حوزتهم لأتباعهم الخصوصيين، وللعبيد في الأعم الأغلب، والذين لا يتوقع منهم تقديم خدمات عسكرية في المقابل، بدل أن يقطعوها للمحاربين المجربين، ليس هذا فقط بل بلغ بهم الأمر حد تسريح جنودهم الإقطاعيين، إذا ما تطرق إلى نفوسهم أقل شك في أصولهم العثمانية[٣٧٣]، وهذا يفسر السبب في تحول كثير من أبناء السباهيين المسيحيين، من أبناء الأرستقراطيات المحلية، الذين انضموا للعثمانيين في القرن الخامس عشر إلى الإسلام[٣٧٤]. وقد حاول السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)م أن يضع حداً لهذه المساوئ، بواسطة قانون نامة الذي أصدره ١٥٣٠م، بنزع حق التعيين من حكام الإيالات، ومنحه للصدر الأعظم، بحيث ألغى طريقة اللامركزية في الإدارة[٣٧٥] إلا أنه وقع في خطأ أكبر.

فعلى سبيل المثال وهب السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)م أراضي فسيحة للصدر الأعظم الداماد رستم باشا، لتوزع على الغزاة المحاربين بمقتضى التقاليد العثمانية المقررة، فشرع الصدر الأعظم يوقفها على من يشاء وحسبما يشاء، اعتماداً على الحظوة والمال، ومنذ ذلك الوقت أصبح بيع التيمارات قاعدة أساسية في حياة الدولة العثمانية[٣٧٦].

**- انحطاط الإدارة.**

حتى نهاية القرن السادس عشر، كانت الدولة العثمانية تقوم بعمليات تفتيش دورية على التيمارات، تتكرر كل عشرين سنة، بحيث ترسل مفتشاً يعرف باسم إل يازجي إلى المكان المقرر، سواءاً كان ولاية أم سنجقاً، بحيث يبين كل مصادر الدخل، وكيفية توزيعها على السلطان (خزينة الدولة)، والوزراء والبكوات، وما يبقى من ذلك يوزع على الفرسان، على شكل تيمارات وزعامات، وبعد إهمال الدولة لهذه الإحصائيات

---

[٣٧٢] المرجع نفسه، ص٧٨.

[٣٧٣] بروكلمان، كارل، مرجع سابق، ص٤٦٠- ٤٦١.

[٣٧٤] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٩.

[٣٧٥] بروكلمان، كارل، مرجع سابق، ص٤٦١.

[٣٧٦] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص١٢٨.

الدورية[٣٧٧]، تمكن كثير من نساء السراي السلطاني، والطبقات الاجتماعية العاجزة عن الخدمة في الدولة، من الحصول على إقطاعيات، ما أدى إلى زعزعة النظام الحكومي في الأقاليم، وضعف الجيش الاقطاعي.

أدى كل ذلك إلى فقدان نظام التيمار لأهميته على الصعيدين العسكري والمالي، ولما ظهر للعثمانيين أنّ الإبقاء عليه ليس بذي فائدة عمدوا على إلغائه بشكل تدريجي تفادياً لوقوع تمرد، عن طريق تحويل التيمارات إلى أراضٍ للدولة وإخضاعها للالتزام[٣٧٨].

**٢) نظام الالتزام.**

بدأ العمل بنظام الالتزام، منذ فترة مبكرة رافقت قيام الدولة العثمانية، ففي عهد السلطان عثمان الأول(١٢٩٩-١٣٢٤)م، عرض عليه أحد الرجال من كرميان التزام رسم السوق، وعلى الرغم من معارضة السلطان في البداية لهذه البدعة على حد تعبيره، لأنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية، إلا أنّه أقرها بعد استشارة حاشيته، حيث تذرعوا بأن "**هذه الأسواق ملك للسلاطين، ولا بد للرعايا أن يدفعوا لهم شيئاً من المال**"[٣٧٩].

ثم تمّ اعتماده بشكل أساسي منذ عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م، حيث منح الممتلكات الثابتة بغير بدل أو إيجار، بهدف تشجيع الهجرة إلى استانبول لأعمارها، ثمّ ما لبث أن ربطها بالمقاطعة[٣٨٠] فيما بعد، حيث بلغ ما استوفاه منها ١٠٠مليون أقجة، ولمّا بدأ الناس بالشكوى والتذمر رفعها عنهم، إلا أنّ الصدر الأعظم أحمد باشا روم أعاد المقاطعة من جديد[٣٨١].

والالتزام هو حق يشتريه القادر بالمزاد لمدة ثلاث سنوات في الغالب، وهو مطالب بسداد قدر من قيمة الالتزام مقدماً، ثمّ تقديم كفيل يكفله عن سداد المقدار المتبقي، فإذا تمكّن الملتزم من سداد قيمة ما التزم به للحكومة بعد جمع حاصلات المقاطعة، كان المقدار المتبقي بعد ذلك هو مكسبه، و في حالة عجزه كانت تصادر أمواله ويوضع في السجن.

وكانت مدة عقد الالتزام تعرف باسم تحويل، وقد كان بإمكان الملتزم أن يحصل على المقاطعة بأكثر من تحويل، لمدة ست سنوات، أو تسع، أو حتى لمدة ١٢سنة[٣٨٢]، ومن ناحية أخرى، فإنّ الدولة بمقدورها أن

---

[٣٧٧] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص٨٣.

[٣٧٨] العزواي، قيس، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط٢، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٩.

[٣٧٩] الخطيب، أحمد، بشارة الرسول(ص) هازم أوربا وقاهر الروم محمد الفاتح، ط١، دار القدس، دمشق، ٢٠٠٤م، ص١٨٨.

[٣٨٠] مصطلح خاص استخدم للتعبير عن منح أي استثمار تابع للخزينة إلى الغير عن طريق الالتزام، وكان على ضربين المقاطعة الميرية ومقاطعة الملك. فالمقاطعات الميرية كانت توزع كل سنة أو سنتين أو ثلاث مرة واحدة، أما مقاطعات الملك كانت تمنح مدي الحياة. انظر. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص٢١٣.

[٣٨١] آق كوندز، أحمد و أوزتورك، سعيد، مرجع سابق، ص٧٤٦.

[٣٨٢] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق،ج١، ص٦٥١-٦٥٢.

تفسخ عقد لالتزام، قبل انتهاء مدة التحويل، إذا وجدت من يدفع أكثر لتلك المقاطعة، فتقوم بحساب المدة المنقضية من التحويل، وتنزع المقاطعة من الملتزم الأول نفسه، وتتم محاسبته على عدد الأيام التي شغلها من التحويل، أي ما وجب عليه من حاصل قسمة بدل الالتزام، على عدد أيامه مضروباً بعدد الأيام التي تصرف فيها بالمقاطعة، وهذا ما جعل الملتزم يشذ في عملية جمع الضرائب، لجباية ما يفي بقسط اليوم إضافة إلى نفقاته الخاصة، ومن ثمّ الحصول على ربح إذا أمكن، ومن جهة أخرى فإنّ هذا العمل، قد ينتج عنه صراع بين الملتزمين أنفسهم على حصة الالتزام، وما ينتج عن ذلك من تبعات سلبية عن المقاطعة نفسها[٣٨٣].

فعلى سبيل المثال، لم يتقبل الأمير يوسف سيفا في سنة ١٦١٠م عزله عن ولاية طرابلس الشام، وما يتبعها من جبلة، واللاذقية، وحمص، وحماه، وتلزيمها لشخص يدعى حسين باشا الرومي من بورصة، بعد أن زاد على التزامه مائة دينار ذهباً، وبعد حصول عدة مناوشات بين الطرفين وعدة معارك، نرى أنّ كل واحد منهما يوجه أنظاره نحو استانبول، بغية الحصول على الالتزام المذكور، فبينما كتب حسين باشا إلى السلطان أحمد الأول(١٦٠٣-١٦١٨م)، عن التعديات التي مارسها بنو سيفا تجاه الجباة الذين أرسلهم إلى عكار، نجد أنّ الأمير يوسف يتصل بالصدر الأعظم، ويوافق على زيادة مال الالتزام، وتأدية بعضه مؤجلاً، وأخر معجلاً، وعندئذ جاءت الأوامر السلطانية بتقريره على ولاية طرابلس وما يتبعها، إلا أنّ حسين باشا رفض الانصياع للأوامر، بحجة أنّه ينتظر أوامر من السلطان، وفي نهاية المطاف تمكن بنو سيفا من استعادة ولاية طرابلس، بعد أن خرج حسين باشا منها على يد رجل يدعى ابراهيم أغا مقرب من الصدر الأعظم، وبعد تفردهم بحكم الولاية لجأ بنو سيفا إلى تحصيل الزائد من مال الالتزام بالظلم والتعدي على مال سكان المقاطعة[٣٨٤].

تنطوي الأحداث على ثلاثة أفكار مهمة.

أولاً: رغبة الدولة العثمانية بالحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال، جراء تلزيم ولاياتها، وقد كانت هذه العادة قد بدأت منذ نهاية عهد السلطان سليمان القانوني[٣٨٥].

ثانياً: وجود الرشوة في عمليات الالتزام، طالت القصر والحكومة العثمانية، واعتماد الأطراف المتصارعة على جماعات ضغط داخل المركز العثماني.٠

ثالثاً: غياب السلطان عن أمور الحكم، وتحجبه لصالح بروز قوة الصدر الأعظم.

**- الصيارفة و الالتزام.**

لم تكن عقود الالتزام تتم إلا بوجود ضامن أو كفيل لدى الملتزم، يضمنه لدى الخزينة العثمانية، لتأمين سداد المبالغ المستحقة في أوقاتها، وهؤلاء الكفلاء يجب أن يكونوا مسجلين لدى الباب العالي، بحيث

---

٣٨٣ ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٧-٨.

٣٨٤ البوريني، الحسن بن محمد بن حسن بن عمر الصفوري، كراسة في تراجم ستة من أعيان ولاية دمشق وخمسة من أخبارها في القرن الحادي عشر الهجرى، ترجمة: مشهور عبد الرحمن الحبازي، د.م، د.ت، ص١٧٥-١٧٧.

٣٨٥ غنام، رياض، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، دار بيسان، بيروت، ص٣٠٠.

يحوزون رخصة مصرفية، تمكنهم من التعامل مع الخزينة في الشؤون الرسمية، تعرف باسم "قيور قلي براءت"، ولم تكن السلطات تمنح هذه الرخصة، إلا بعد التحقق من الوضع المالي للصراف ومؤهلاته، ودفع رسم معلوم للسطان، ويجوز أن تنتقل هذه البراءة بالوراثة، إذا أراد الابن الاستمرار في مهنة أبية، وجميع أمور الدعاوى المتعلقة بهم، كان أمر النظر فيها مناطاً بمحكمة الخزينة[٣٨٦].

وجميع الصيارفة كانوا من المسيحيين واليهود، بحيث ظهرت مكانتهم المهمة كمقرضين، وصرافين للحكومة المركزية، ولحكام الولايات، ولملتزمي الضرائب[٣٨٧]. ففي عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٩-١٥٧٤م) مول اليهود الحملة البحرية التي تمكنت من السيطرة على جزيرة قبرص، ولا سيما أنهم كانوا يأملون بأن تكون الجزيرة وطناً قومياً لليهود الفارين من الاضطهاد الأوربي[٣٨٨].

وفي عهد السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩)م سيطر على مالية دمشق، صيارفة يهود من أصول سفاردية وإشكنازية ، وقد دونوا سجلاتهم باللغة العبرية، بحيث تحكموا اقتصادياً بالولاية، مما دفع الأهالي للشكوى ضدهم إلى الأستانة، فقام السلطان بعزلهم، إلا أنّ الوالي اَضطر بعد فينة من الزمن لإعادتهم إلى مناصبهم، كون السجلات كتبت بلغتهم، حيث أنّ أي خطأ قد يحدث في عمليات الحساب، قد يؤدي إلى تشويش ويلحق بالوالي ضرر كبير[٣٨٩].

**- سلبيات نظام الالتزام.**

١- كانت أبرز التغيرات الإدارية والتي طرأت على الدولة العثمانية، هو تحويل نظام الالتزام من طريقة في جباية الضرائب، إلى نظام مالي إداري على يد الصدر الأعظم رستم باشا في عهد السلطان سليمان الأول(١٥٢٠-١٥٦٦م)[٣٩٠]، فبينما كان الوصول إلى المراتب العليا والقيادية في الدولة تتم وفق سلم حكومي معترف به، أصبح يكفي أن تصدر الإرادة العليا بالموافقة على إحالة التزام جباية الأموال الأميرية على القادرين والنافذين من رجال الدولة، حتى يتسلموا الحكم مع لقب الباشوية بمرتبة ميرميران بطوغين[٣٩١] أو بمرتبة وزير بثلاثة أطواغ لقاء مبلغ معلوم، حيث يذكر أحد التقارير لقنصل البندقية في القرن الثامن عشر "**أنّ باشوية سورية تساوي ٨٠ألف دوكا، ووظيفة الدفتردار تساوي نصف هذا**

---

[٣٨٦] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص ٣٢.

[٣٨٧] حوراني، ألبرت، تاريخ الشعوب العربية، تحقيق: أسعد صقر، ط١، ١٩٩٧، ص ٢٧١.

[٣٨٨] طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين، ص٣٢٦.

[٣٨٩] نعيسة، يوسف، يهود دمشق، ط١، دار المعرفة، دمشق، ١٩٨٨، ص٢٢.

[٣٩٠] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص٤٧.

[٣٩١] وتعني ذنب القطاس ( بقرة وحشية موطنها الأصلي بلاد التيبت). كان الأتراك يطلقون اذنابها في أعلامهم، واستبدل فيما بعد بذنب الخيل، وقد يعلوه هلال، ويستعمل على شكل راية او شعار لفرقة من الجند، أو إشارة إلى رتبة عسكرية مرتبة على الشكل الأتي : طوخ واحد : شعار لأمير السنجق، طوخان : شعار للبكلربك، ثلاثة أطواخ : شعار للوزير، خمسة أطواخ: شعار للصدر الأعظم، سبعة او تسعة أطواخ: شعار للسلطان. وكان إذا صرف أحد من منصبه جرد من هذه الشعارات، ثم أنّ السلطان محمود الثاني ألغى فيما ألغاه من هذه الشعارات. حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص ١٤٩.

**المبلغ، ووظيفة القضاة أقل من ذلك قليلاً، وكان الموظفون الأقل درجة يمنحون الأقطاعات والامتيازات بسعر معين**"[٣٩٢]، وكان للباشا الملتزم لقاء كل ذلك، الحق في استرداد ما دفعه عن طريق جباية الأموال الأميرية من باشويته، وذلك بتلزيم مقاطعاتها وأقاليمها ومحلاتها سنوياً، للمتنفذين والقادرين والوجهاء من مشايخها وأغواتها وأعيانها[٣٩٣].

وبما أن الباشا كان يدفع إلى جانب الضمان رشوة لأصحاب الحظوة والنفوذ في العاصمة، كي يضمن تأييدهم والمساعدة في سنوات لاحقة، كان يحاول انتزاع أكبر قدر من الأموال من ولايته دون وجه حق، حيث يلجأ إلى تضمين مقاطعاته بأسعار مرتفعة مع إضافة مبالغ أخرى على الالتزام، تعرف باسم ضموم وعوايد أو الدين الشرعي لخزينة الباشا[٣٩٤].

ويندرج تحت البنود السابقة ضرائب متعددة ومتنوعة، بلغ عددها في بعض العهود وبعض البلدان سبعاً وتسعين ضريبة، **كرسم فتوح بندر** إذا فتح أحد الناس دكاناً أو محلاً تجارياً، وجب عليه دفع رسم معين يحدده الوالي بعد المساومة، **ومباشرة حمام** عند المباشرة بفتح أو استئجار حمام، **وضريبة العزوبية** تستوفى من كل شاب غير متزوج، وقيمتها ست بارات بالسنة، **وقدوم غلمانية** وكانت تؤخذ بمعدل ستين بارة عند ولادة الابن البكر، **وعيدية** وكانت تؤخذ في كل عيد، وكذلك **خميسية** وكانت تؤخذ في كل خميس و **رسم قدوم** و يجري تسليمه عند قدوم الوالي واستلامه الوظيفة كتكريم له، ورسم خلعت أي هدية الوالي[٣٩٥]، و**رسم منشور** عند وصول بيورلدي أو فرمان من الوالي أو السلطان، ورسم **هدايا مباشرة** عند المباشرة بعمل أو مشروع[٣٩٦].

وكلما زاد الوالي او الملتزم بأسعار المقاطعة، أزداد معه شقاء الأهالي وبؤسهم، على الرغم من احتواء كل فرمانات التولية على نصوص تشدد( تقديم الخدمات للولاية، وخاصة لجهة الاجتناب، وغاية الاحتراز من الظلم، والتجاوز والتعدي، على الفقراء والرعية والسكان القاطنين في الولاية) واحتواء كل حجة التزام مقاطعة أو ناحية عبارات يشترط فيها على الملتزم القيام بأعمال التطمين والتأمين والتسليك[٣٩٧].

فعلى سبيل المثال عندما تولى أحمد باشا الجزار حكم ولاية صيدا، عمل على جمع أكبر قدر ممكن من الأموال لإرضاء الباب العالي، بحيث استولى على الأراضي لمنفعته الخاصة، وأجبر الحرفيين والتجار

---

[٣٩٢] هاملتون، جيب و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

[٣٩٣] الشرمند، أحمد، مرجع سابق، ص٦٣-٦٤٧.

[٣٩٤] القحط، بسام، مقاطعة صافيتا التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ١٧٩٠-١٨٣٢م، ط١، دار الفتاة، دمشق، ٢٠٠٢، ص٥٦.

[٣٩٥] عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، مصر، د.ت، ص١٦٤- ١٦٥.

[٣٩٦] الصمد، قاسم، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، د.م، د.ت، ص ١٢٤.

[٣٩٧] الشرمند، أحمد، مرجع سابق، ص٩٣.

على بيع سلعهم بأسعار يراها مناسبة لصالحه[٣٩٨]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عمد إلى تلزيم المقاطعات لأشخاص آخرين بمبالغ مرتفعة، فأمراء الدروز كانوا يحصلون على التزام جبل لبنان بنحو ثمانين كيس غير أنّ الجزار استغلّ الأمراء المتكالبين، وابتزّ منهم خلال خمس سنوات ٦٤٠ كيساً، ولما احتدمت المنافسة بين الأميرين يوسف و بشير تعهد الأول بدفع مبلغ ١٨٠٠كيس سنوياً، في حين زاد الثاني فالتزم الجبل ب ٣٠٠٠ كيس[٣٩٩]، دون أدنى تفهم وأمعان بأوضاع الأهالي الذين سيرزحون تحت أعباء ضرائب باهظة قد تدفعهم إلى الثورة، ففي سنة ١٧٩٢م أعطى الشهابيون منطقة الهرمل لشخص يدعى جهجاه الحرفوش كالتزام، فامتنع سكانها عن تسليمها له، وكانت النتيجة أن أحرقت البلدة وقتل أربعون شخصاً من أهلها[٤٠٠]. و بهذه الطرق الملتوية في جمع الأموال، التي أرهقت الناس، وأزهقت أرواحهم، فإن الجزار حاكم ولاية صيدا خلال تلك الفترة، لم يعطي اهتماماً في جمع ما مقداره ١٥٠٠ كيس كالتزام للولاية ودفعه للباب العالي[٤٠١].

٢- لعب نظام الالتزام دوراً كبيراً في جمود الإدارة المالية المركزية، فاعتماد الحكومة العثمانية على القادة والأعيان في فرض الضرائب من خلال تضمين مقاطعاتها، أدى إلى تلاشي الحاجة بمرور الوقت للقيام بإحصاءات دورية ( دفاتر الطابو )، لتحديد موارد الدولة المالية، حيث أن أخر سجل ضريبي عثماني يعود لسنة ١٥٩٧م في عهد السلطان محمد الثالث(١٥٩٥-١٦٠٣)م، وكنتيجة لرتابة العمل في الإدارات المالية العثمانية، وتفعيل اللامركزية في فرض وجباية الضرائب، وقلة الأعمال في دوائرها، أهملت إلى درجة كبيرة، ولم تخضع لأي عمليات تجديد أو إصلاح، فالسلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م كان قد جعل الإدارة المالية في عهده ثمانية عشر مكتباً، وزيدت في عهد كل من السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م والسلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦٦)م والسلطان أحمد الثاني (١٦٩١-١٦٩٥)م حتى أصبح عددها ٢٥ قسماً، ولكل قسم مكتب خاص به، واستمرت الأمور على حالها حتى القرن التاسع عشر من حيث الشكل، لكنها ازدادت خللاً حتى صارت أوراق الحسابات تجمع في أكياس دون ترتيب أو تنظيم، ليس هذا فحسب بل إنّ معظم موظفيها كانوا يجهلون الأمور المالية، وأمسى أغلبهم من الانكشارية[٤٠٢].

**خامساً: واردات أخرى.**

لم تقتصر واردات الدولة العثمانية على الضرائب التي كانت تجبيها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة بل وجد مصادر أخرى حاول العثمانيون الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن وهي:

---

[٣٩٨] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص ٧٦.

[٣٩٩] غنام، رياض، مرجع سابق، ص٣٠٥.

[٤٠٠] المعلوف، اسكندر عيسى، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، مطبعة بعبدا، لبنان، ١٩٠٨م، ص٢٢٨.

[٤٠١] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٧٧.

[٤٠٢] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص ٧٧.

**١) الجزية ( ضريبة الرأس).**

هي ضريبة يؤديها غير المسلمين، ( مسيحيون و يهود) في حال بقائهم على أديانهم، وعدم مشاركتهم في الحروب، وتعهد الدولة بحمايتهم، ولا تأخذ إلا من يستوفي شروطها، كأن يكون الشخص ذكراً بالغا، صحيح البدن، قادراً على العمل، ويعفى من ذلك النساء والأطفال والمرضى ، والمعوقون، والشيوخ، وغير القادرين على العمل، والرهبان الذين يعيشون على الهبات وحدها خارج الأديرة، والعبيد، والمتسولون.

و قد حدد مقدارها في البداية ما بين ١٢ و ٢٤ و ٤٨ درهماً من الفضة، لكل من الفقراء، و متوسطي الحال، والأثرياء على الترتيب[٤٠٣]،إلا أنّ العثمانيين عدّلوا هذه النسب، ورفعوها إلى مستويات ضريبة الرأس، التي كانت سائدة في البلدان المفتوحة في فترة ما قبل العثمانيين، وقاموا بتحصيل نسبة ثابتة واحدة عن كل عائلة، بمعدل قطعة ذهبية أو ما يعادلها بالنقود الفضية.

و قد استمرت هذه الضريبة بالارتفاع، مع وصول كل سلطان جديد إلى العرش، ابتداءً من عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤)م بقدر عشر أقجات[٤٠٤] تحت عنوان زيادة جلوس، حتى بلغت حوالي ٢٠٠اقجة في النصف الأول من القرن السابع عشر. و لم تكن هذه الضريبة موحدة في ذلك الوقت على أقل تقدير، ففي حين كان مهاجرو أق كرمان الذين يسكنون استانبول يدفعون ٢٠٠ أقجة على الرأس، كان يهود استنبول يؤدونها حسب غناهم، فالأغنياء منهم فرضت عليهم بواقع ٣٤٥ اقجة، و٢٢٥ أقجة للأسر المتوسطة، أما الفقراء فكانت جزيتهم حوالي ١٦٥ أقجة على الرأس[٤٠٥].

وفي فترات تدني الأقجة، خلال العقدين الأخيرين من القرن السادس عشر، أعلنت الحكومة أنها لن تقبل العملة المدفوعة إلا بالليرة الذهبية، مما أدى إلى مصاعب جديدة بالنسبة للفلاحين، كما كان هناك رسوم أخرى، عبارة عن تكاليف تخصص للجباة الملتزمين، وتقدر قيمتها بـ ١/٢٥ من قيمة ضريبة الرأس ذاتها[٤٠٦].

و في كثير من الأحيان، كان (رئيس الملة) هو من يقوم بجمعها، بحيث تفرض السلطات العثمانية على الملة مبلغاً إجمالياً، يتولى البطريرك أو الحاخام توزيعه على أبناء ملته، كما يشرف على جمعه وتأمينه للسلطات المحلية،[٤٠٧] ويعرف هذا المبلغ باسم مقطوع، وكثيراً ما ألحقت هذه القاعدة التي اتبعتها الدولة العثمانية في مناطق مختلفة، الضرر بمصالحها المالية، وهو ما تنبه إليه العثمانيون، وحاولوا إصلاحه بإصدار أوامر وفرمانات تقضي بذلك، ففي عام ١٥٥٥-١٥٥٦م صدرت الأحكام الشريفة إلى دفتر ولاية العرب، على الشكل التالي "**إنّ الخانات الزائدة لا تدفع الخراج، قد عين بأنهم سجلوا على نحو مقطوع،**

---

[٤٠٣] السعيد حبيب، كمال، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢م ، ص٤٠٨.

[٤٠٤] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٢٩.

[٤٠٥] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص ٢٧٣

[٤٠٦] إينالجيك، خليل، التاريخ و الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ١٢٩.

[٤٠٧] أبو نهرا، جوزيف، المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، جامعة القديس يوسف، ٢٠١٣م، ص ١١.

**وبهذا تضييع أموال كثيرة، وإذا ما صدر الأمر بأن لا يتم احتسابهم على نحو مقطوع، بل تحصى الخانات على نحو عادل وتسجل، وتؤخذ الجزية منهم، مثلما هو جار في سائر البلاد، وقد تم عرض ذلك على سدة سعادتي، وبناء عليه فقد ألغيت المقطوع المذكور، وأمرت أن تقوم وبلا تأخير، عند وصول حكمي الشريف الواجب الاتباع، بتعيين قاض متدين ونزيه، تعتمد عليه أنت، وترسل من جانبك أحد رجالك الذين تعتمد عليهم وليقوموا بوضع الخراج الشرعي، وأن يدونوا اسماءهم ورسومهم في دفتر**"[٤٠٨].

وهو ما كان يلحق الضرر بالقاعدة الضريبية(الرعايا) في بعض الأحيان، ففي عام ١٥٧٢م تظلم اليهود في مدينة القدس من دفتر دار دمشق لأنّه سجل كل من وجده في القدس بوصفهم دافعين للجزية، وأنّه يطالبهم بما سجله وهو ١٧٥جزية، وبعد الإحصاء الذي قام به القاضي الشرعي وجدهم ١١٥ خانة فقط، وهو دليل على وجود عمليات التلاعب كان يقوم بها المسؤولون الماليون للحصول على أكبر قدر من الأموال[٤٠٩].

ويدخل تحت بند الجزية أيضاً جميع الأموال التي كانت تقدمها الدول المسيحية الخاضعة للحماية العثمانية، حيث بلغ ما كانت تدفعه كل من إمارتي الأفلاق والبغدان حتى نهاية القرن الخامس عشر أقل من ١٠٠٠٠دوكا لكل إمارة إلا أنها استمرت بالازدياد حتى وصلت إلى ٥٠ الف في منتصف القرن السادس عشر، والى ١٠٠ ألف في النصف الثاني من القرن بالنسبة للأفلاق، و٣٥ ألف بالنسبة للبغدان[٤١٠].

وقد استمر نظام الجزية على نفس المنهج حتى عام ١٦٩٤م، حيث وضع الصدر الأعظم محمد زادة باشا، نظاماً جديداً يقضي برفع يد الملتزمين عن المقاطعات المختصة بهذه الضريبة، ومنحها لأولئك المعينين من قبل الإدارة المركزية بديوان الجزية، الذين يعرفون بأسماء عدة: مثل ملتزم الجوالي، أو جزية دار، أو مأمور تحصيل، وتمّ تقسيم دافعي الجزية إلى ثلاث فئات، تبعاً لمقدرتهم على الدفع، فأولئك الذين يعتبرون أغنياء، كان يجب على كل فرد من تلك الفئة دفع أربع قطع ذهبية كل سنة، وأولئك الذين يعتبرون متوسطي الحال، يدفع الواحد منهم قطعتين ذهباً سنوياً، والباقي كانوا في الفئة الدنيا، وعلى الفرد منها دفع قطعة ذهبية واحدة كل سنة، ويقضي هذا النظام بإجراء مسح شامل لغير المسلمين في كل إقليم، وتحديد عدد أشخاص كل فئة سنويا، وإصدار أوراق(تذاكر و بطاقات)، من ديوان الجزية في كل سنة هجرية، مطابقة لأعداد كل فئة من الفئات الثلاث، وترسل الأوراق في أضابير إلى قضاة الأقاليم في ولايات الدولة التي تخضع لضريبة الجزية، ولا يمكن فتحها إلا في شهر محرم من السنة الهجرية في المحاكم الشرعية.

---

[٤٠٨] السواريه، نوفان، سكان مدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي" دفاتر التحرير العثمانية المبكرة مصدرا"، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٥، عدد١، ٢٠١١م، ص٢٣.

[٤٠٩] ربايعه، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٤١٠] شوجر، بيتر، مرجع سابق، ص١٤٤

و من الأمور التي تتميز بها أوراق الجزية، أنّه مؤشر عليها بالأحرف الأولى، ومسجلة ومدفوعة في الإدارة المالية، في القسم المعروف باسم "محاسبة جزية سي"، ويوجد على كل ورقة السنة واسم الدفتر دار، واسم الجزية دار، وختمه وختم اثنين من الشهود، اللذين يصطحبانه كمساعدين له، واسم المقاطعة وبيان الفئة، وكانت ألوان الأوراق كالآتي: أحمر للفئة العليا، وبيضاء للفئة الوسطى، وصفراء للفئة الدنيا، وكان على الجزية دار طبقاً لذلك النظام، أن يقوم بتسليم تلك الأوراق إلى الممولين، بعد أن يسجل أسماءهم وبياناتهم، إذ إنّ تلك الأوراق تشكل لهم نوعاً من الحماية، فلم يكن لهم أي حق في حماية السلطان إذ أهملوا الاحتفاظ بها[٤١١].

ويكتب على الوصل الذي يأخذه الشخص "حرية الكافر"، بعد تدوين اسمه وصفاته، ويرى مرادجة دوسون أن جمع هذه الضريبة كان يتم بشكل تعسفي، إذ يوقف الجباة في الأشهر الأولى للسنة المسيحيين واليهود في كل الأماكن، التي يجدونهم فيها، ويسألونهم إذ ما كانوا دفعوا الجزية لقبضها منهم وإذ لم يفعلوا ذلك، وهم غالباً لا يحترمون القانون الذي يسامح القصر، والطاعنين في السن، ورجال الدين، فيستعملون كل الوسائل لجمع قيمة الإيصالات التي معهم، وقد يصل بهم الأمر إلى منع الممولين من ترك مساكنهم قبل خمسة أو ستة أسابيع، وحتى رؤساء رجال الدين، قد يتعرضون لمضايقات في سبيل تأمين قيمة الوصولات[٤١٢].

ويبدو أنّ هذا الموقف مبالغ فيه قليلاً، أو أنّه قد يخلو من الدقة العلمية، ولا يعدو كونه تبرير، لموقف اليهود والمسيحيين، الذين اعتنقوا الإسلام بشكل كبير في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، من شوام ومصريين وأرمن وحتى أجانب[٤١٣].

أما عن السبب في تطبيق هذا النظام، لم يكن من أجل ضبط وتنظيم أحكام الجباية فحسب، وإنّما للحصول على عائدات جمع هذه الضريبة التي كانت تعود للملتزمين، ففي مصر سنة ١٧٣٤م ضمنها الملتزمون من الباشا العثماني بثمانين كيساً، في حين حصّلوا من المسيحيين واليهود مائة وعشرين كيساً، إلا أنّ هذا النظام الجديد لم يلبث أن تعرض للاختراق، ففي أواخر القرن الثامن عشر على سبيل المثال، جرت العادة بأن يعطي أغا مصر العليا، أمر تحصيل الجزية المقررة على أقباط ويهود مصر العليا، إلى البك حاكم جرجا، دون أن يسلمه الحصة المحددة من الأوراق التي كان يحملها، لكن أقباط و يهود المنطقة، كانوا يحصلون من ذلك البك، على أوراق خاصة لها نفس الثمن ونفس الفعالية، فيتمكن الأغا من الحصول على مبلغ كبير من المال لنفسه، جراء قيمة الأوراق التي احتفظ بها، عند تقديم الحساب

---

[٤١١] نصر، موسى، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، مكتبة الأسرة، الإسكندرية، ص٦٢-٦٣.

[٤١٢] دوسون، مرادجة ، مصدر سابق، ص ١٠٧.

[٤١٣] ميلاد، سلوى، وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٤٥.

للروزنامجي[٤١٤]. واستمر اتباع هذا الأسلوب حتى عهد السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩)م حيث ألغي لصالح لجنة مؤلفة من القاضي، والحكام المسلمين، وأعيان اليهود والمسيحيين[٤١٥].

**٢) العوارض.**

تصنف في خانة الضرائب العرفية، التي كانت تفرضها الدولة العثمانية، في حالات الطوارئ والظروف العارضة كالحروب، بقرار من الديوان الهمايوني، وأمر من السلطان العثماني، وقد اتخذت عدة أشكال.

**ضريبة النزل:** تفرضها الدولة لتوفير ما يحتاجه الجيش من المؤن، أثناء مسيره كالدقيق واللحم والشعير، ويقوم على جمعها قضاة المنطقة، ثمّ يقومون بتسليمها للموظف المختص بها، الذي يعرف باسم أمين النزل[٤١٦]، ويكلف بهذا المنصب أحد موظفي الدولة، أو أحد أعيان المنطقة، كالولاة، والقضاة وغيرهم، حيث جاء في أحد الأوامر السلطانية الموجهة لدفتر دار دمشق ما يلي "**سبق أن أرسل إليك حكمي الشريف، إنه تم تعيينك أميناً للنزل، الذي يتم جمعه لمستلزمات الحملة العسكرية، ثمّ أرسلت إليك أمر شريف أخر، أمرت فيه أن تقوم بالكتابة، عن مقدار ما تمّ جمعه بالفعل من النزل، وكيفية تأمينك وإبلاغ ذلك على العجل**"[٤١٧] ويمكن أن تفرض هذه الضريبة أيضاً على شكل بدل نقدي، ففي عام ١٥٩٤ م ثبت النزل في مقاطعة رودسجوق ب ٢,٥ كيل أي حوالي ٦٤ كغ من الحبوب، لكل وحدة أسرية، أو ببدل نقدي قيمته ٣٠٠ أقجة[٤١٨].

**سورسات:** وهي تعني مهمة نقل المؤن اللازمة للجيش إلى مكان ما، بعد أن يتم تسديد ثمنها من قبل الحكومة، التي كانت تدفع للقرويين الذين يسلمونها مقداراً معيناً من الدقيق والشعير، أسعار متدنية جداً بالنسبة لقيمتها الحقيقة[٤١٩].

فأثناء الاستعداد لحملة إيران ١٦٣٧-١٦٣٨م في عهد السلطان مراد الرابع(١٦٤٠-١٦٤٨)م، تمّ دفع ١٢ أقجة مقابل كيلة الشعير للقرويين، في حين أنّ المناطق التي لم تستطع دفع حصتها، تراوحت الأموال المطلوبة مقابل ذلك ما بين عشرين و٦٠ أقجة للكيله، وفي حالة الدقيق كان يدفع للفلاحين ٢٠ أقجة للكيلة، ولكن عندما كانت الإدارة المركزية تطلب نقداً، كان يجب دفع ٦٠ و ١٠٠ أقجة لكل كيلة[٤٢٠]، و هذا يدل على أنّ السورسات قد تدفع على شكل بدل نقدي أيضاً.

---

[٤١٤] نصر، موسى، مرجع سابق، ص٦٦-٧٠.

[٤١٥] مصطفى، أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص١٩١.

[٤١٦] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٧.

[٤١٧] عبد اللطيف، زهير غنايم، العوارض الديوانية والتكاليف العرفية في فلسطين في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، ٢٠١٣م، ص٦٢.

[٤١٨] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية،ج١، ص ١٦٧.

[٤١٩] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٧.

[٤٢٠] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص ٢٠٢.

**الإشتراء:** و هي تعرف باسم الذخيرة المشتراة (اشتراء ذخيرة سي)، وعلى الرغم من أنّ هذه العملية –أي الشراء– كانت تتم بسعر السوق[٤٢١]، إلا أنها كانت تمثل عبئاً كبيراً على القرويين، الذين وجب عليهم إمداد سلسلةٍ كاملةٍ من المحطات على طريق الجيش[٤٢٢].

**الخدمة في الجيش:** و هي متعددة كالخدمة على سفن الأسطول العثماني، فقد يطلب من بعض المناطق ولا سيما الساحلية، بأن ترسل كل وحدة ضريبية من أرباب الأسر، مجذفاً واحداً تحت إشراف القاضي المحلي، ويحصلون أثناء ذلك على النقود التي تلبي احتياجاتهم، مما توفره الدولة لهم من أهالي تلك المنطقة[٤٢٣]، ففي القرن السادس عشر كان كل مجذف مسلم يعطى ١٠٦ أقجات، بينما يعطى غير المسلم ولنفس العمل ٨٠ أقجة كراتب شهري[٤٢٤]، ولمّا كان الأسطول العثماني المكون من ٢٠٠ سفينة شراعية، يحتاج إلى حوالي ٢٢,٠٠٠ مجذف، لأدركنا الدور المهم للعوارض في تمويل الأسطول العثماني، الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى سبعمائة سفينة[٤٢٥].

و لم يقتصر الأمر على الخدمة البحرية، ففي عام ١٥٦٨م تلقى قاضي القدس الشريف، أمراً بتهيئة ١٥٠٠ قواس، لمستلزمات الحملة على اليمن، وبمعنى أخر تجنيد قواس واحد، من كل عشرين خانة عوارض وتقدير علوفاتهم لمدة شهر واحد[٤٢٦].

**الضرائب النقدية:** كان من أشكال العوراض أن تجبى نقداً، تحت عنوان عوارض أقجة سي[٤٢٧]، فخلال فترة الحروب الطويلة مع إيران والنمسا في نهاية القرن السادس عشر، حصل عجز كبير في ميزانية الدولة العثمانية، نتيجة لنفقات القوات البرية والبحرية، مما دفع الدولة إلى تحويل ضرائب العوارض التي كانت غير منتظمة، إلى ضرائب سنوية تدفع نقداً، ناهيك بالزيادة في مقدارها مع الوقت، فبينما ألزمت كل وحدة أسرية في عام ١٥٧٦م بدفع خمسين أقجة، ارتفع هذا المبلغ إلى مائتين وخمسين أقجة عام ١٦٠٠م[٤٢٨] . وقد تحولت بمرور الوقت لأحد أهم مصادر الدخل، ففي ستينيات وسبعينيات القرن السابع عشر كان ٢٠% من واردات الخزينة تأتي من خلالها[٤٢٩]، وللحيلولة دون سحق الأهالي الفقراء تحت وطأة الضرائب، أقيمت أوقاف العوارض، للحصول على تلك الضرائب من أثرياء المنطقة[٤٣٠].

---

[٤٢١] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٧.

[٤٢٢] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية،ج١، ص ٢٠٣.

[٤٢٣] إحسان اوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٧.

[٤٢٤] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٦٤.

[٤٢٥] ابن دبلان بن خضر الوذيناني، خلف، الفتح العثماني لجزيرة رودس ١٥٢٣م، مكتبة الملك، السعودية، ١٩٩٧م، ص٥٣.

[٤٢٦] عبد اللطيف، زهير غنايم، العوارض الديوانية والتكاليف العرفية في فلسطين في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، ص٦٦.

[٤٢٧] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٧.

[٤٢٨] إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص٢٨٢.

[٤٢٩] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج٢، ص٢٠١.

[٤٣٠] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص ٦٤٨.

**أسلوب توزيع العوارض.**

اتبعت الدولة العثمانية أسلوب مختلف في توزيع وجباية هذا النوع من الضرائب، حيث قسمت المناطق إلى أقضية، وانطلاقا من ذلك فإنّ المشرف على توزيع وجباية العوارض هو القاضي الشرعي، ثم قسمت هذه الأقضية إلى خانات تدفع كل منها مقداراً متساوياً تبعاً لقدرتها على الدفع، حيث قسمت الممولين إلى ثلاث فئات الأغنياء ومتوسطي الحال والفقراء[٤٣١].

إلا أنّ خانة العوارض، تختلف من حيث الدلالة عن الخانة الحقيقية، ففي أوائل القرن السادس عشر كانت كل خانة حقيقية تساوي خانة عوارض، ولكن مع مرور الزمن تجاوز عدد الخانات الحقيقية خانات العوارض (١٥،١٠،٧،٥،٣ خانة حقيقية=حانة عوارض واحدة)[٤٣٢] وقد يزيد العدد ففي عام ١٥٧٩م كان على كل وحدة من عشرين أسرة، دفع رسم قدره ٢٥,٦٤ كغ من الحبوب كعوارض[٤٣٣] .

ولأجل حصر خانات العوارض، كان تجري عمليات تحرير خاصة، فبعد أن يتم تسجيل كافة السكان في المكان المخصص جعله للعوارض، يسقط منهم المعافون، ثمّ يجري حساب عدد خانات العوارض من الباقين.

و تعتبر جميع الأماكن، التي تتعرض للكوارث الطبيعية والحروب معفاة بشكل مؤقت من تأدية العوارض، بالإضافة إلى بعض الأشخاص الذين يقومون بأعمال مختلفة لصالح الدولة، كحراس الممرات، والمضايق، وصناع الجسور، ومستخرجي الملح، وزراع الأرز[٤٣٤]، فعلى سبيل المثال صدر أمر سلطاني في عام ١٦٥٤م إلى الحاكم الشرعي في مدينة القدس، بإعفاء عدد من القرى المجاورة لقناة السبيل من الضرائب السلطانية مقابل حماية القناة وأي خراب للقناة، يتحمل نفقة إصلاحه أهل القرى، وتعود الضرائب عليهم من جديد، وفرض التصليحات إذا وجد التخريب بفعل فاعل[٤٣٥]، ويعفى من ضرائب العوارض أيضاً، الأشراف، والخطباء، والأئمة، والمحصلين، والعميان، ورعايا أوقاف الحرمين[٤٣٦].

**٣) مال الأوقاف.**

يقصد بالوقف حبس الملك سواء أكان أرضاً أم عقاراً أم غير ذلك، وتحديد صرف متحصلاته في أوجه محددة، مثلما يقتضي الواقف في الشروط التي أوردها في نص الوقفية، والتي تعرف باسم (وقف نامة). وكل وقف مهما كان نوعه يحتاج إلى شخصين يتوليان إدارة شؤونه والإشراف عليه، أحدهما يطلق عليه

---

[٤٣١] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص١٣.

[٤٣٢] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٦.

[٤٣٣] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدول العثمانية، ج١، ص ١٦٨.

[٤٣٤] إحسان أوغلى، أكمل الدين، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٥.

[٤٣٥] أبو أرميس، محمود ابراهيم و رباعية، ابراهيم، وقف قناة السبيل في القدس من خلال الوثائق العثمانية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، م٢٢، ع٢، ص ١٢٣– ١٢٤.

[٤٣٦] عبد اللطيف، زهير غنايم، العوارض الديوانية والتكاليف العرفية في فلسطين في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، ص٥٧.

متولي الوقف والثاني ناظر الوقف[٤٣٧]. وما يهم في دراسة الأوقاف هو بيان مدى علاقتها بمالية الدولة، وكيفية تنظيمها، وإدارة وارداتها واستفادة الدولة منها؟

كما نعلم أنّ العثمانيين لم يعنوا بتقديم الخدمات فيما يتعلق بالرعايا، بل تركوا ذلك للأعمال الخيرية التي تغطيها الأوقاف، وعلى الرغم من أنّ وارداتها بشكل عام لم تكن تدخل في خزانة الامبراطورية، إلا أنّ أهميتها المالية والاقتصادية للدولة والمجتمع العثماني على حد سواء، جعلتهم يربطوها ببعض الإدارات المالية في العاصمة والقضاة الشرعيين في الولايات. فعلى سبيل المثال بلغت واردات الدولة في عام١٥٢٧–١٥٢٨م ٩,٧ مليون دوكة كان منها ١مليون واردات من الأوقاف والأملاك الخاصة، ففي الأناضول وحدها بلغت مداخيل الأوقاف ١٧% اي ١٣,٦٤ مليون أقجة من مجموع المداخيل التي بلغت ٧٩,٧٨ مليون أقجة، صرفت على صيانة وإصلاح المؤسسات الخيرية التالية:

| مسجد كبير | ٤٣٤ |
|---|---|
| مسجد صغير | ١٠٥٥ |
| معاهد دينية | ١١٠ |
| مدرسة للأطفال | ١٥٤ |
| زوايا صغيرة وكبيرة للدراويش | ٦٢٦ |
| مطعم مجاني للمسافرين الفقراء | ٤٥ |
| خان | ٧٥ |

كما كان هناك حوالي ٣,٧٥٦ شخص يقبضون رواتب في المساجد، و ١٢١ عالم في المعاهد الدينية[٤٣٨]، وهذا يظهر أهمية الاوقاف اقتصاديا واجتماعيا، كذلك فإنّ الأوقاف المخصصة للإنفاق على الحرمين الشريفين كانت تحت اشراف رئيس الخصيان البيض منذ عهد السلطان مراد الثاني(١٤٢١–١٤٥١)م، ويعاونه طائفة من الموظفين خارج القصر، وبعض علماء الدين من أعضاء الهيئة الإسلامية، ثم تحول هذا المنصب إلى رئيس الخصيان السود، ولهم مخصصات كانت تصرف لهم في مقابل الإشراف على الأوقاف، أطلق عليها ثمن الحذاء (جزمة)، وفي القرن الثامن عشر كان رئيس الخصيان السود يشرف على الأوقاف المرصودة على خمسمائة جامع ومسجد، وكان يرأس اجتماعات أسبوعية يحضرها متولون يختصون بما يسمى الحرمين ديواني، ويساعد رئيس الخصيان عدد من رجال القضاء، كان يطلق على

[٤٣٧] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٤.

[٤٣٨] إينالجيك، خليل، مرجع سابق، ج١، ص١٥٠.

أحدهم (حرمين مفتشي)[٤٣٩]، واثنان من القضاة من فئة نائب، ويبدو أنّ العلاقة الوثيقة التي كانت قائمة بينهم و بين السلاطين، هي من مكنتهم من الإشراف على الأوقاف[٤٤٠].

وقد كان الفائض عن هذه الأوقاف يوضع في خزينة تعرف باسم(دولاب)، أو خزانة الأوقاف الإمبراطورية، ومنذ القرن السابع عشر استخدمتها الدولة العثمانية كخزانة احتياط، تستدين منها لتسديد التزاماتها من وقت إلى أخر[٤٤١].

وقد نجم عن إشراف الخصيان على الأوقاف ومواردها المالية، وصولهم إلى درجة كبيرة من النفوذ، مكنتهم أمام ضعف بعض السلاطين، أن يتحكموا بمقاليد الأمور ففي عهد السلطان عثمان الثالث على سبيل المثال (١٧٥٤-١٧٥٧)م، الذي قضى معظم حياته إن لم يكن كلها تقريباً في الحجرة الفولاذية، تولى أغا الكزلار مسؤولية الإدارة، حيث أخذ يولي ويعزل من يشاء وكيفما شاء، بناءً على رغبته ورغبة مرافقيه ونساء السراي[٤٤٢]، وفي محاولة للحد من نفوذهم أناط الصدر الأعظم راغب باشا في عهد السلطان مصطفى الثالث(١٧٥٧-١٧٧٤)م، مهمة الإشراف على الأوقاف وارداتها المالية للدفتر دار، وهذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في حصيلة الموارد المالية المتعلقة بها، غير أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل، فالكزلار آغا نجح بعد عدة سنوات من حمل الحكومة العثمانية على أن تعوضه وزملاءه الذين كانوا يعملون كمساعدين له في نظارة الأوقاف، عن الخسائر التي لحقت بهم طوال تلك الفترة، ودفعت هذه التعويضات من الزيادة التي طرأت على إيرادات الأوقاف[٤٤٣].

**٤) المصادرات والمخلفات.**

كانت الدولة في زمن أول سلاطين بني عثمان، لا تضبط سوى أموال ومتروكات، من قام على الدولة، على أن هذه العملية كانت تتسع، وتتناول مخلفات كل موظفي الدولة، الذين توفوا وهم بالخدمة[٤٤٤]. و قد تطال بعض الموظفين، الذين لازالوا على رأس عملهم، فعندما تولى السلطان محمد الرابع العرش(١٦٤٨-١٦٧٨)م، كانت الدولة تواجه صعوبات مالية، حيث بلغ العجز في خزينة الدولة حوالي خمسين مليون أقجة، بينما أخذت التمردات تنشب بين صفوف القابي قولوا، الذين بدؤوا يطالبون بإكرامية الجلوس، ولم تتحق مطالبهم إلا بعد أن صودرت عدد من الثروات، من بينها ثروة مستشار السلطان ابراهيم

---

[٤٣٩] عددهم خمسة، وهم قضاة من فئة مولى كبير، اختصوا بالإشراف على الأوقاف السلطانية، ينفقون من إيراداتها على المؤسسات الدينية والخيرية، وكان ثلاثة من أولئك المفتشين في مدينة بروسة، ولهؤلاء المفتشين الخمسة جهاز يضم عدداً كبيراً من الموظفين كانوا يتجولون في مناطق الأوقاف. انظر: عيسى، عبد الرزاق، تاريخ القضاء في مصر العثمانية،١٥١٧-١٧٨٩م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ص٥٦.

[٤٤٠] الشناوي، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ج١، ص٦٦٦ .

[٤٤١] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٢.

[٤٤٢] عامر، محمود، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، ط١، دار الصفدي، دمشق، ٢٠٠٣م، ص١٣٨.

[٤٤٣] الشناوي، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ج١، ص ٦٦٨.

[٤٤٤] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٦٧.

الأول(١٦٤٠-١٦٤٨)م جينجي خوجا الذي أعدم على إثرها[٤٤٥]، و التي بلغت حوالي مليوني قطعة ذهبية[٤٤٦].

و مع مرور الوقت أصبحت هذه العملية تعتبر شرعية، بعد الفتوى التي أصدرها المفتي بهجت عبد الله، الذي أراد أن يجعل من أعمال السلطان أحمد الثالث(١٧٠٣-١٧٣٠)م الجائرة قانونية، ويبدو أن المفتي قد استند في فتواه على المبدأ المعروف جيداً عند المسلمين، وهو أن كل موظف في الدولة هو عبد للسلطان، ويجب أن يجمل مع العبد الرق الذي يكون شخصه وما ادخره من الأموال لمولاه. لقد كان السلطان يعتبر الوريث الشرعي والعام، لكل إنسان يموت وهو في خدمة الدولة، ولا يستثنى من هذا القانون، غير علماء الدين وجنود الانكشارية، حيث أنّه بعد موت أحد موظفي الدولة توضع الأختام على بيته، ثمّ يعلم الصدر الأعظم السلطان الذي لا يتأخر عن أخذ حقوقه. أما في الولايات فإن الحكام هم الذين يقومون بضبط الأموال، التي يخلفها موظفو الدولة، حتى أنّ الوالي نفسه عندما يموت أو يغضب عليه، فإنّ خلفه هو المسؤول عن تقديم أمواله للدولة، فيضع القاضي الأختام على متروكاته، ثم يحضر مفتشون بسرعة من العاصمة لاستلام مخلفاته، فيبيعونها في المزاد العلني، ويضعون الأموال في صناديق مال السلطان، ومنذ عهد السلطان محمود الأول(١٧٣٠-١٧٥٤)م ذهبت الدولة حتى إلى الاستيلاء على قسم من متروكات الأهالي، من الذين يتركون ثروة تدل على أنها أعظم مما هي عليهم حالتهم المادية[٤٤٧].

**سادساً: استنتاج.**

إنّ نظام الحكم العثماني لم يكن طبقياً، يقوم على تقسيم المجتمع إلى رعايا وحكام فحسب، ولا عسكرياً عماده الأساسي الجيش والقوات المسلحة، بل هو نظام طفيلي نفعي بكل ما للكلمة من معنى، همه الوحيد الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال من مختلف المصادر وتوظيفها في صالحه.

كذلك فإنّ أساليبهم التي استخدموها في إدارة الموارد (فرض الضرائب وجبايتها) والاعتماد عليها كنظام إداري في المقاطعات، أثبتت فشلها مع مرور الأيام، حيث أنّ نظام التيمار على الرغم من الفوائد التي قدمها للحكم العثماني خلال فترة تأسيسه، غير أنّه لم يستطع مجاراة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعصور الحديثة.

أما بالنسبة للأنظمة المالية البديلة كالالتزام، فعلى الرغم من كونها حققت فوائد ربحية لخزينة الدولة خلال فترة قصيرة، إلا أنّ أضرارها على المدى البعيد فاقت الفوائد التي حققتها، حيث تمكنت بعض الفئات التي استأثرت بمصارد الدخل عن طريق القوانين التي سهلت لها هذا الأمر، تكوين كنتونات مستقلة داخل أراضي الدولة العثمانية، كثيراً ما شقت عصا الطاعة، ليس هذا فحسب بل أن الخزينة خسرت كثيراً من عائداتها، عن طريق تضمين مقاطعاتها بأسعار أقل من دخلها الحقيقي، حيث كانت الرشاوى السبيل

[٤٤٥] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٧.

[٤٤٦] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق، ص١٤١.

[٤٤٧] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٦٨.

الوحيد للحصول عليها، بينما كان المتضرر الأكبر هو الرعية التي سلبت كل حقوقها، حيث غدت كالعبيد عليها تقديم كل ما تملك لسيدها. ومن ذلك نستطيع أن نقول أنّ الأنظمة التي طبقها العثمانيون على أراضيهم، كان لها دور كبير في تفكك الإمبراطورية وتقسيمها، حيث انتفى شعور الولاء الوطني الذي يعتبر سبباً أساسياً ورئيسياً في ديمومة البلدان واستمرارها.

**الفصل الثالث: نفقات الدولة........................... .................. 92**

**أولاً: مصاريف الولايات.................................. .................. 93**

١) ولايات التيمار........................................ ................. 93

٢) ولايات الساليانة....................................... ................. 94

**ثانياُ: مصاريف الجهاز المركزي.............................. .................. 97**

١) رواتب الجند.......................................... ................. 97

٢) رواتب الجند(أثرها في بنية الدولة) ومحاولات إصلاحية! ................................. 101

٣) إكراميات الجلوس...................................... ................. 106

٤) مصاريف الحملات العسكرية.......................... ................. 109

٥) نفقات السلطان........................................ ................. 117

٦) مصاريف الأماكن المقدسة............................. ................. 124

**ثالثاً: استنتاج.................................................. .................. 126**

## أولاً: مصاريف الولايات.

حاول العثمانيون مع اتساع إمبراطورتيهم، وبعد الأقاليم عن العاصمة استانبول، اتباع نظام مرن في جباية الواردات وتسديد النفقات، وعلى هذا الأساس فقد نظر إلى كل ولاية على أنها وحدة مالية مستقلة، يعمل جهازها المالي المكلف من قبل العاصمة استانبول، بتغطية نفقاتها من الجبايات الحاصلة لديها، والباقي يرسل إلى الخزينة فيما يعرف باسم (الإرسالية)[٤٤٨]. وقد وجد لدى العثمانيين نوعين من الولايات من حيث التقسيمات الإدارية المالية وهما:

### ١) ولايات التيمار.

يطلق عليها أيضاً (ساليانة سز)، ومعنى ذلك الولايات التي لا يتقاضى أمراؤها مرتبات سنوية، بل توجه إليهم بدلاً من ذلك مقاطعة زعامت أو خاص. ومنذ البداية شكلت الولايات التي طبق فيها هذا النظام، القاعدة التي قامت على أساسها الإمبراطورية، حيث أنّ العثمانيين اعتمدوا بشكل أساسي على منح الإقطاعات العسكرية للجند والموظفين كبدل للرواتب النقدية.

ومن هذه الولايات الروملي، وبودين، والأناضول، وقرمان، وذو القدر، وسيواس، وأرضروم، وديار بكر، وحلب، والشام، وطرابلس، وغيرها[٤٤٩]. ومع ذلك فإنّ تطبيق هذا النظام، لا يعني أنّ واردات الدخل والنفقات اقتصرت على ذلك ففي عام ١٥٢٧– ١٥٢٨م بلغ دخل ولاية دمشق من غير الإقطاعيات العسكرية، والتي تعد دخلاً ومصروفاً متكافئاً ١٠٩٢٥٩٧٠أقجة جاءت من:

| حاصل أموال المقاطعات | ١٠٤٨٥٩٧ |
|---|---|
| جزية أمراء قبرص | ٤٤٠٠٠٠ |

بينما جاءت المصاريف على الشكل التالي:

| أجور إنكشارية قلعة مشق | ١٥٢٨٢١ |
|---|---|
| أجور تؤدى شهريا | ٨١٥٨٠ |
| أجور حامية قلعة الكرك | ٧٣٨٠٥ |
| مصاريف الكعبة الشريفة | ١٠٨٦٤٧٥ |
| خلعة[٤٥٠] أمير أمراء الشام | ٤٣٦٠ |

[٤٤٨] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٥٠.

[٤٤٩] السيد محمد، سيد محمود، مرجع سابق، ص٤٢٠.

[٤٥٠] اسم عربي لما يسمى بالتركية قفتان. وهو نوع من الملابس الخارجية، أو ما يسمى بالعباء، أو البشت، او الرداء الذي كان السلطان يكسيه على موظفيه أو وزرائه، إعراباً عن رضائه عنهم. ولهذه الخلعة درجات وأنواع، كانت أعلاها ما=

وبعد استقطاع المصاريف أرسل الباقي(٨١٥١٥٦٤) أقجة إلى استانبول[٤٥١]. بينما كان النوع الأخر من الولايات يعرف بـ

**٢) ولايات الساليانة.**

يطلق هذا الاسم على الولايات التي كان يحصل أميرها على راتب سنوي، وبمعنى أخر لم يطبق نظام الإقطاع العثماني على أراضيها، وقد كانت هذه الولايات تسعاً فقط، هي مصر، وبغداد، والحبشة، واليمن، والبصرة، ومنطقة الحجاز، وبعض سناجق إيالة قبطان البحر( الجزائر)[٤٥٢]. أما بالنسبة لمصادر الدخل والمصاريف، فهي لا تختلف عن ولايات التيمار، ففي مصر مثلاً بلغ الدخل في عام ١٥٩٥-١٥٩٦م ٦٣,٠٧٩,٠٠٠ بارة، من مصادر مختلفة كالآتي:

| ضريبة الأراضي | ٤٤,٤٧٨,٠٠٠ |
|---|---|
| ضريبة الرأس | ٢,٢٧٥,٠٠٠ |
| جمارك السويس | ٣,٩٢٢,٠٠٠ |
| جمارك الاسكندرية ورشيد | ٥,٠٧٦,٠٠٠ |
| جمارك دمياط | ١,٦٢٩,٠٠٠ |
| جمارك بارلوس | ٤٠٦,٠٠٠ |
| جمارك بولاق | ١,٧٣٧,٠٠٠ |
| مقاطعات مختلفة | ٣,٥٥٦,٠٠٠ |

بينما كانت المصاريف بمعظمها ذات طابع عسكري، حيث بلغت رواتب الجند مع الضباط والإداريين ٣١,٦ مليون بارة. بالإضافة إلى ٤,٣ مليون بارة أرسلت إلى مكة والمدينة أما الباقي فقد أرسل إلى استانبول(إرسالية)[٤٥٣].

---

يمنح للشريف، وهي من فرو السمور، ويطلق على من يكلف بإلباس الخلعة قفطان أغاسي أي أغا الخلعة، كما أنّ الصدور العظام والوزراء يلبسونها لمن يهمهم أمره. انظر. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص١٠٣.

[٤٥١] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢١- ٢٢.

[٤٥٢] السيد محمد، سيد محمود، مرجع سابق، ص٤٢١.

[453] Show, Stanford, the financial and administrative organization development of Ottoman Egypt,1517-1798, Princeton university press, 1962, p108-111.

ومع شيوع الالتزام واعتماد العثمانيين عليه كأحد الانظمة الإدارية في الولايات، وجد نوع من الازدواجية في التعامل المالي مع هذه الوحدات، حيث نجد أن بعض الأقاليم كتفليس[٤٥٤] والبوسنة استمرت على التقاليد السابقة حيث فرض على ولاتها إرسال فائض الدخل بعد استقطاع المصاريف كما في سنة ١٧٢٩-١٧٣٠م. بينما لجؤوا في مناطق أخرى إلى تحصيل رسوم مالية ثابتة عن طريق ملتزمين أو من حكام الأقاليم، ففي القرن الثامن عشر قدرت عائدات حلب بما يتراوح بين ستة ملايين وستة ملايين ونصف قرش، أرسل منها أربعمائة ألف قرش إلى استانبول كالتزام للباشوية، كذلك فإنه في نفس الوقت تعهد كل من باشا طرابلس وباشا صيدا بإرسال ٧٥٠ كيساً إلى الباب العالي وتأمين نفقات الحج بنفس القيمة[٤٥٥]. هذا يبين مقدار الهدر الحاصل جراء الاعتماد على نظام الالتزام. وقدر الأجانب أنّ الهدر العام الذي كانت تتعرض له الخزانة، جراء فساد أنظمة جباية الضرائب، حوالي ستة عشر مليون جنيه استرليني سنوياً، إذ أنّ الحكومة كانت تتلقى أقل من أربع ملايين جنيه، من أصل عشرين مليون كانت تجمع لصالحها. وهذا الرقم صغير نسبياً مقارنة بمساحة إمبراطورية كالدولة العثمانية، وما ترتب على هذا الاتساع من ازدياد الإنفاق على الأجهزة الإدارية والعسكرية، ففي حين بلغ دخل الدولة العثمانية في عام ١٧٨٩م مليونين وربع مليون جنية فقط، قدرت موارد بريطانيا ١٦,٨ مليون جنيه وفرنسا ٢٤ مليون جنيه[٤٥٦].

وعلى الرغم من ذلك فإنّ العثمانيين نظرا لحاجتهم إلى مورد مالي ثابت، استغنوا عن نظام الإرسالية في بعض المناطق، لما يلحق ذلك من ضرر في خزينتهم عندما تزداد النفقات عن الإيرادات، ففي اليمن مثلاً بلغ مجموع إيرادات الدخل سنة١٥٩٩-١٦٠٠م أربعمائة ألف قطعة ذهبية جاء قسم كبير منها عن طريق:

| خراج على الأراضي | %٤٩ |
|---|---|
| ضرائب على المواشي ورسوم أسواق | %٥ |
| رسوم على المرافئ | %٢٩ |

[٤٥٤] عاصمة جورجيا تقع على نهر كورا، أهم معالمها قلعة (ناريكارا)، كاتدرائية سيون، كنيسة متيخي، متحف فنون جورجيا الذي يضم أيقونات ذهبية تعود للقرن الثالث عشر الميلادي . والمدينة هي المهد التاريخي والثقافي لجورجيا. انظر: الخوند، مسعود، مرجع سابق، ج٨، ص٢٩.

[٤٥٥] جب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٧٤.

[٤٥٦] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج٢، ص٤٣٣.

أما بالنسبة للمصاريف فقد كانت في معظمها ذات طابع عسكري، حيث بلغت رواتب الجنود وحدها ١٥مليون بارة أي حوالي ٦٧% ، وقد بلغ العجز وقتها ٦,٥ مليون بارة، أي ما يعادل ستة عشر ألف قطعة ذهبية، وكان هذا العجز يعوض بتحويل أموال من خزانة مصر[٤٥٧].

وتجنباً لازدياد المصاريف المأجورة، فإنّ الحكومة العثمانية قد سمحت لعدد كبير من الموظفين أصحاب الرواتب المحددة، أو الذين لا يمتلكون رواتب سواء في المركز أو الولايات، بتحصيل بعض الأجور من العامة لصالحهم الخاص، وقد استفادت الخزينة من ذلك بأنها تمكنت من تجنب زيادة رواتب الموظفين في بعض الحالات، وعدم دفع رواتب في حالات أخرى، حيث أنّ الأجور التي تلقاها القضاة منذ نهاية القرن الرابع عشر، لم تكن تكفي لسد احتياجاتهم اليومية، وعلى هذا الأساس فإنّ الحكومة قد سمحت لهم بتحصيل أجورهم بشكل مباشر عندما يزودون الأشخاص بوثائق قانونية، كالرسوم المقررة على معاينة التركات، وتقسيمها، والمبيعات والحجج الشرعية[٤٥٨]. وبما أنّ هذا التدبير شرعي في الدولة العثمانية فقد نجح البعض في استغلاله، بتحويله إلى مصدر دخل ثابت، باعتباره أحد واردات الخزينة، وهذا ما فتح باب الرشوة على مصراعيه ضمن السلك الإداري للحكومة العثمانية. ففي منتصف القرن السابع عشر صرح أحد الصدور العظام في سبيل الحصول على المال" **على أنّ جميع الهدايا، التي يقدمها مستلمو الوظائف له ولزملائه، منذ ذلك الحين تعد دخلاً مالياً للخزينة**"[٤٥٩] حيث لم تعد إمكانيات الشخص وقدراته تؤهلانه لتولي المنصب، بل ما يمكن أن يدفعه في سبيل ذلك، فأغا الانكشارية كان يدفع عشرين ألف قرش للصدر الأعظم عند تعيينه، بينما كان يدفع رئيس الجمارك ثلاثين ألفاً، أما حكام الولايات فقد كانوا يدفعون بحسب ولايتهم والرتبة الحاصلين عليها، كذلك فإنّ الكيخية بك كان يتناول من جميع الموظفين الجدد مبلغاً يتراوح بين ربع ونصف ما كانوا يدفعونه للصدر الأعظم، حيث أنّ باشوات الطوغين يدفعون له ٢٥٠٠قرش، بينما يدفع له باشوات الأطواغ الثلاث ٧٥٠٠، وكل رئيس دائرة كان يتقاضى هذا النوع من الرسوم من الموظفين التابعين له[٤٦٠]. وبشكل عام فإنّ جميع الموظفين المدنيين من رتبة وزير وحتى أبسط كاتب دائرة، لا يتلقون راتباً معيناً، وإنما يعيشون مما ينتفعون به من دخول منصبهم باستثناء النيشانجي والدفتر دار الثاني والثالث[٤٦١]، وبعض الكتبة التابعين للخزينة والديوان[٤٦٢] وقد لجأ اصحاب الرواتب الثابتة من الكتاب إلى الاختلاس وممارسة الرشوة، ولاسيما عندما تطرأ تخفيضات على قيمة العملة، ما يؤدي إلى انخفاض رواتبهم، ففي عام ١٥٩٥م أعدم كاتبان من الخزينة، وعزل سته أخرون بسبب تعاطي الرشوة، وفي عام ١٥٩٨م وصل الأمر بالصدر الأعظم إلى أن يقول للكتاب "**إنكّم**

---

[457] Shilioglu, Halil, Yemen in 1599-1600 yili butcesi, prent. Yusuf Hikmet Bayur Armagani, Ankara, 1985. P15.

[٤٥٨] ابراهيم عيسى، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص٥٥.

[٤٥٩] جيب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص١٧.

[٤٦٠] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٨٤-٨٧.

[٤٦١] المصدر نفسه، ص١١٥.

[٤٦٢] جب، هاملتون و هارولد، بوين، مرجع سابق، ج٢، ص١٦.

**تخربون النظام الصالح لدولتنا بخيانتكم**"[٤٦٣]. وباستثناء ذلك فقد كانت معظم المصاريف ذات طابع عسكري أو تتبع السلطان العثماني.

## ثانياً: مصاريف الجهاز المركزي.

قامت الدولة العثمانية منذ نشأتها على أسس عسكرية، حيث شكل الجيش الركيزة الأساسية في نظامها، ولاسيما أنّ نشوءها بين كيانات سياسية في شبة جزيرة الأناضول، بعضها إسلامي وبعضها الأخر مسيحي، حتم عليهم تنظيم قوة تدافع عن ممتلكاتهم وتتوسع على حساب جيرانهم في حال سمحت لهم الفرصة[٤٦٤].

و لذلك فقد كانت أغلب مصاريف العثمانيين ذات طابع عسكري ومنذ تأسيس أول جيش منظم في عهد السلطان أورخان(١٣٢٦-١٣٦٠)م، قسمت القوات إلى نوعين منها ما يتقاضى راتبه بشكل نقدي، ومنها ما يلحق بالإقطاعيات كفرق البيادة[٤٦٥] والسباهية، الذين يعطون قطعة من الأرض، لتأمين احتياجاتهم ومستلزماتهم مقابل الالتحاق بالجيش عند الضرورة، وقد شكل هذا النظام الذي طبق بشكل كبير مع توسع الدولة، بدلاً عن الرواتب النقدية التي يتقاضاها الموظفون العثمانيون الإداريون منهم والعسكريون بحسب درجتهم، والوظيفة الموكلة إليهم[٤٦٦]. غير أن فساد هذا النظام، وتراجع القوات العسكرية المرتبطة به، دفع الدولة العثمانية للاستغناء عنه تدريجياً، حيث ازداد الاعتماد على القوات المأجورة التي تتقاضى رواتب نقدية، حيث شكلت مصاريفها أحد أعظم بنود الانفاق في الإمبراطورية.

### ١) رواتب الجند.

شكلت مواجب الجند أعظم مصاريف الامبراطورية العثمانية، فقد بلغت حوالي ٣١% من نفقات الدولة في عام ١٥٢٧م، وحوالي ٤٢% في عام ١٥٦٧م[٤٦٧]، وللدلالة على مدى الأعباء التي كانت تتحملها الخزينة للإيفاء برواتبهم، يكفي ذكر قول الصدر الأعظم لطفي باشا(١٥٣٠-١٥٤٢)م عن الدفع لخمسة عشر ألف جندي علوفجي بأنّه نوع من البهلوانية[٤٦٨]. وجميع القوات المأجورة في الدولة العثمانية، كانت تتقاضى رواتبها كل ثلاثة أشهر قمرية، تعرف باسم القسط، حيث يشار إليه باختصار من أحرف الأشهر

---

[٤٦٣] اينالجيك، خليل، مرجع سابق، ص ١٦٤.

[٤٦٤] الشناوي، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ج١، ص٤٩.

[٤٦٥] الراجل، الماشي وفي الاصطلاح هي صفة للجنود المشاة مقابل الجنود الفرسان السباهية. انظر: حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص٤٦.

[٤٦٦] الجنابي، بثينة، نظام الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي، مجلة كلية التربية الأساسية، عدد٧١، ٢٠١١م، ص١٠.

[٤٦٧] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٨.

[٤٦٨] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص١٠٦.

الثلاثة، فهناك قسط (محرم وصفر وربيع الأول)، الذي يعرف باسم مصر، وقسط رجج (ربيع الأول وجمادى الأول والأخر)، وقسط رشن (رجب وشعبان ورمضان)، وقسط لذ(شوال وذي الحجة وذي القعدة)، ويطلق على مجموعة الأقساط اسم المقرر[٤٦٩]. ويبين عين علي أفندي رئيس قلم المقابلة في عهد السلطان أحمد الأول(١٦٠٣-١٦١٨)م، في رسالته التي أصدرها تحت عنوان(رسالة وظيفة خوران مراتب بنده كان أل عثمان)، مواجب الجند في ثلاثة أشهر قمرية، رجب وشعبان ورمضان "رشن" لسنة ١٠١٨هـ – ١٦٠٩م وعدد أنفارها، ومجموع يومياتها على الشكل التالي:

| الجماعات | نفر | في يوم (أقجة) | المقرر في ثلاثة أشهر | في سنة كاملة |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الانكشارية | ٣٧٦٢٧ | ٢٨٤٣٨١ | ٢٥١٩٢٥٨٤ | ١٠١٨٩٩١٤٦ |
| عجمي اوغلان[٤٧٠] | ٩٤٠٦ | ٢٤٥٢٣ | ٢٢٠٦٨٢٠ | ٩٢٧٣٣٨٠ |
| بلوكات الفرسان | ٢٠٨٦٩ | ٣٦٩٦٨٥ | ٣٢٧١٧١٢١ | ١٣٠٨٦٨٤٨٤ |
| جبجي[٤٧١] | ٥٧٣٠ | ٢٦١٧٧ | ٢٣١١٧٥٣ | ٩٤١٨٩١٢ |
| طوبجي | ١٥٥٢ | ١١١٦٧ | ٩٨٧٣٢٥ | ٣٩٥٣٢٩٢ |
| عربة جي[٤٧٢] | ٦٨٤ | ٥٥٧٦ | ٤٩٣٥٢١ | ١٩٧٤٠٨٠ |
| المجموع | ٧٥٨٦٨ | ٧٢١٤٦٣ | ٦٣٨٠٩١٩٣ | ٢٥٧٦٠٠٥٢٤ |
| الرؤساء وعمال دار صناعة السفن والعذب | ٢٣٦٤ | ٢٢٣٩٥ | ١٩٤٣٧٤٦ | ٧٧٠٤٩٨٤ |

إنّ اتباع الحكومة للتقويم القمري في تسديد النفقات أحدث مشاكل مالية، ولا سيما أنّ موارد الدخل كانت تجبى على أساس السنة الشمسية، حيث أنّ الفرق بين السنتين المتمثل باثني عشر يوماً لصالح السنة الشمسية، أدى لوجود سنة مصاريف زائدة كل اثنان وثلاثين عاماً. وبما أنّ رواتب الجند كانت تدفع على أربعة أقساط كل سنة، كان من الضروري دفع قسط زائد كل ثمانية أعوام[٤٧٣]. ولتغطية هذه المصاريف الطارئة، اتبعت الدولة طرقاً مختلفةً في ذلك، كضم مبلغ إضافي على أثمان المقاطعات، عندما كانت

[٤٦٩] ساحلي اوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٦٨.

[٤٧٠] مصطلح أطلق في العهد العثماني، للدلالة على الغلمان الذين كانوا يجمعون من أولاد المسيحيين البلقانيين وسواهم، وفقاً لما نص عليه قانون الدوشرمة، حيث كانوا يتدربون في الأوجاقات لمدة سبع أو ثمان سنوات، يتعلمون خلالها تعاليم الدين والقراءة والكتابة وفنون القتال، ثمّ يوزعون على وحدات الجيش، وقد كان منهم من يلحق بالقصور والحدائق السلطانية كبوستانجية، ومنهم من يلحق في البحرية العثمانية، والقسم الغالب منهم يلحق في أوجاقات الانكشارية. انظر. حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص١٥٢.

[٤٧١] فرقة مصلحي الأسلحة. انظر. عامر، محمود، المصلحات المتداولة في الدولة العثمانية، ص٣٧١.

[٤٧٢] وحدة االعربات أو أوجاق العربات، وقد شكل العربجية القسم الثاني من الجنود المدفعية، مهمتهم قطر المدافع وتأمين الخدمات لها. حلاق، حسان و صباغ، عباس، مرجع سابق، ص١٥٠.

[٤٧٣] اينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٧٠-١٧١.

تؤجر أموال الدولة، تحت اسم "تفاوت السنة الشمسية"، وأن يحسب سعر العملة عند دخوله إلى خزانة الدولة بسعر دون سعره عند الدفع. فكانت الخزانة تسجل الذهب إذا ما دخل الخزانة بـ ٥٨ أقجة على أن تحسبه عند الصرف بـ ٦٠ اقجة، كذلك كانت تقبض العملة الأجنبية الفضية كالريال الإسباني مثلاً بسعر ٣٨ أو ٣٩ أقجة، وتصرفه على أساس سعرها بـ ٤٠ أقجة، حيث كان هذا الفرق يوفر للخزينة دخلاً إضافياً تحت اسم تفاوت حسنة[٤٧٤].

ومنذ القرن السابع عشر حاول العثمانيون جباية وارداتهم على أساس السنة القمرية أحياناً، وفي أحيان أخرى عمدوا إلى تقسيمها بين الأشهر القمرية والشمسية في محاولة لإيجاد توازن مع نظام الدفع[٤٧٥]، حتى أنهم بادروا منذ سنة١٧٤١م بدفع قسم من رواتب الجنود، كالبحرية والحاميات الموجودة خارج العاصمة، على أساس السنة الشمسية[٤٧٦].

ومما زاد الطين بله أنّ أعداد هذا الجيش المأجور لم تكن ثابته، بل كانت في ازدياد مستمر، حيث انتقل عدد العسكريين من ٤٨ألفاً في عام ١٥٩٥م، إلى ٧٠٩٠٠ في عام ١٦٣٠م، وفي عام ١٦٥٢م سيصل عددهم إلى ٨٥ ألفاً، شكل الانكشارية وحدهم ثلثي هذه الأرقام، وقد ترافق هذا الازدياد الملحوظ مع تراجع في ديناميكية الدولة العثمانية، والذي عدّ من أهم صفاتها في القرن السادس عشر وما قبله، حيث لم يعد هناك غنائم ولا فتوحات جديدة، تشكل مصادر دخل قادرة على تحمل أعباء ونفقات هذه الجيوش. كذلك فإنّ عدد التيمارات بقي ثابتا، وعلى النقيض فإنّ عدد الحائزين لم يقل، نتيجة ازدياد محاسيب كبار الوجهاء، وبما أن الحكومة ستبحث عن مصادر دخل جديدة، فقد كان الرعايا ولاسيما الفلاحين هم المعنيون بذلك[٤٧٧].

ولم تكن الزيادة في أعداد القوات تتم وفق قواعد وأسس ناظمه، بل على العكس جاءت نتيجة تصدع القاعدة الأساسية للجيش، التي تقوم على تربية الأطفال المسيحيين، ثمّ فصلهم عن أهلهم، حيث يدربون وفق قوانين ونظم ضمن مدارس القصور السلطانية، ويتخرجون منها حسب مؤهلاتهم، إما جنوداً في الجيش، أو خدماً في القصر، أو موظفين كباراً[٤٧٨].

فالسلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)م اضطر تحت وطأة الحروب المستمرة، إلى إدخال حوالي اثني عشر ألف جندي من الرعايا في سلك الجيش، وهو ما أثار الكثير من البلبلة والشغب والأعمال

[٤٧٤] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٩١.

[٤٧٥] المرجع نفسه، ص٢٧٥.

[٤٧٦] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص١١٥.

[٤٧٧] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٢.

[٤٧٨] الجنابي، بثينة، مرجع سابق، ص١٢.

القبيحة[٤٧٩]. وفي عهد السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م كرس هذا الانهيار، عندما لبى السلطان رغبة طائفة من الشبان بالانضمام إلى سلك الانكشارية، كانوا قد أظهروا قسطاً من الشجاعة واللباقة في إنقاذ الناس، جراء التدافع والازدحام الحاصل في العاصمة، أثناء الاحتفال بمناسبة ختان ولده، وقد أطلق عليهم اسم أغا جراغي[٤٨٠].

وبما أنّ معظم هؤلاء كانوا أصحاب أسر، فقد ألغي مبدأ تحريم الزواج، ما جعل الانتماء إليهم وراثياً بغض النظر عن المقدرة العسكرية[٤٨١]، ولأنّهم مدنيون في الأصل فقد انكبوا على ممارسة نشاطاتهم الزراعية والصناعية، ولم يعد يربطهم بالجيش سوى الاسم، ولم تعد تطأ أقدامهم الثكنات سوى لتسلم المرتبات، وبما أنّ الحكومة كانت عاجزة عن الدفع لهذه الأعداد الضخمة، فقد كانوا يبيعون تذاكر علوفاتهم إلى الراغبين من الناس[٤٨٢]، وبالتالي يصبح الشاري جندياً انكشارياً، وذلك للاستفادة من الامتيازات الخاصة بهذه الفئة، ولا سيما الاعفاء من الضرائب، وقد بلغت السخرية وجود اسماء سيدات ضمن قوائم العلوفات[٤٨٣].

وعلى الرغم من محاولة الحكومة إنقاص أعدادهم، بإصدار أوامر تقضي بإخراج العسكريين من الحرف، وقطع كل علاقة بين العامل والانكشاري[٤٨٤] ومنع المدنيين من الدخول في سلك الجيش، ومن ذلك أحد الأوامر التي صدرت إلى والي الشام سنة ١٥٧٧م بأن يقتصر التعيين في الوظائف الشاغرة ضمن طائفة الانكشارية على الروم وليس من المحليين[٤٨٥]. إلا أنّ هذه المحاولات كانت محكومة بالفشل؛ لأسباب منها تمرد العسكر وعدم خضوعهم للأوامر، حيث أنّ الانكشاريين الذين كانوا يشعرون بأنّ رواتبهم ضئيلة، ولا تكفي لأعالتهم وخاصة بعد أن تحول معظمهم إلى رجال ذوي أسر، عمدوا إلى تزييف قوائم العلوفات بوضع أسماء وهمية حتى يحصلوا على حصتهم، فلما تولى السلطان محمد الثالث(١٥٩٥-١٦٠٣م) عرش السلطنة بدأت الاستعدادات للقيام بحمله على المجر، حيث دفعت أجور جيش البلاط الموجود في العاصمة، ثمّ أرسلت الأموال إلى الجنود الموجودين على الأراضي المجرية، برئاسة أحد أفراد الحاشية المعروف باسم أقينجي والي أغا، الذي صرح بأنه لن يدفع الأموال حسب القوائم، بل فقط للذين

---

[٤٧٩] بنت جعفر صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص١٦٤.

[٤٨٠] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص١٣٠.

[٤٨١] بنت جعفر صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص١٦٠.

[٤٨٢] السامرائي، أحمد محمود علو و الدليمي، محمد، الانكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة ١٨٢٦م، تكريت، ٢٠٠٩م، ص٨٠.

[٤٨٣] بنت جعفر صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص١٧٦.

[٤٨٤] السامرائي، أحمد محمود علو و الدليمي، محمد، مرجع سابق، ص٨٠.

[٤٨٥] صافي، خالد، حسين باشا مكي، مجلة الجامعة الاسلامية، مجلد١٣، عدد٢، ٢٠٠٥، ص٤٢.

هم موجودون على أرض الواقع، مما أدى إلى حدوث تمرد في صفوفهم، وما أن علم السلطان بالحادثة حتى عزل الأغا يمشجي حسن، وعين مكانه والي أغا جراء محاولته إصلاح الخلل الحاصل[٤٨٦].

ولم يكن ليقدم الجنود على عمليات التزوير؛ لولا الفساد الذي استشرى ضمن الجهاز الإداري العثماني، ومن ذلك قيام الوزراء والباشوات وغيرهم من أصحاب الحظوة والنفوذ، بتسجيل اسماء خدمهم واتباعهم ضمن قوائم الجيش، وبذلك يكفلون قيام الدولة بإعالتهم[٤٨٧]. ففي عام ١٧٧٨م وجد لدى الصدر الأعظم جلبي محمد باشا بعد عزله، رزمات من البطاقات قدرت بحوالي اثني عشر ألف وسبع مائة بارة، كما وجد لدى وكيل خزينته بطاقات بلغ واردها اليومي تسعة آلاف بارة[٤٨٨].

**٢) رواتب الجند (أثرها في بنية الدولة). ومحاولات إصلاحية!**

إنّ تحول الجيش العثماني في معظمه إلى قوات مأجورة، كان له أثر كبير على مختلف مناحي الدولة العثمانية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، حيث يلاحظ أنّ رواتب القابيقولو كانت سبباً في اندلاع ثورات، وتولية سلاطين، وحتى نصر في معارك.

* **أثرها في بنية الدولة.** منذ عام ١٤٣٢م أشار أحد تقارير مدينة(دوبروفنيك)[٤٨٩] إلى سخط الانكشاريين، وعدم رضاهم بأعباء الخدمة العسكرية بسبب قلة رواتبهم، ولم تحل الأمور إلا بعد إرسال المال والهدايا لهم، ولما تخلى مراد الثاني(١٤٢١-١٤٥١)م عن العرش لابنه السلطان محمد(١٤٥١-١٤٨١)م بعد الانتصار في معركة فارنا١٤٤٤م، أظهر الجيش العثماني ولا سيما الانكشارية التمرد على السلطان، بعد تأخر رواتبهم لمدة سنة ونصف، فهجموا على عاصمة الدولة(أدرنة) ونهبوها، ما اضطر السلطان مراد للعودة إلى الحكم فقمع التمرد وأشغل العسكر بالحرب على اليونان[٤٩٠]. وبعد وفاة مراد الثاني(١٤٢١-١٤٥١)م وتولي السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م السلطنة للمرة الثانية، عاد الجيش العثماني للتمرد مرة أخرى، بعد عمليات التخفيض المتكررة التي أجراها السلطان على قيمة العملة[٤٩١]، ولم تهدأ الأمور إلا بعد صدور أوامر بزيادة رواتبهم[٤٩٢].

---

[٤٨٦] بيتروسيان، إيرينا، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مراجعة جمعة الماجد، دبي، ٢٠٠٦م، ص ٨٩.

[٤٨٧] نورس، علاء موسى كاظم، مسئولية الانكشارية في سقوط الدولة العثمانية، بغداد، ص١٢٣.

[٤٨٨] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص١٥١.

[٤٨٩] اسمها التاريخي (راجوزه)، وهي بلده تقع في يوغسلافيا على شاطئ البحر الأدرياتيكي، بقيت عاصمة جمهورية ارستقراطية من سنة ١٤٠٣م حتى سنة ١٨٠٩م. وهي شبة قلعة مبنية على شاطئ البحر. انظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص٥٦.

[٤٩٠] بيتروسيان، إيرينا، مرجع سابق، ص١٩١- ١٩٢.

[٤٩١] ساحلي أوغلي، خليل، مرجع سابق، ص ١٠٨.

[٤٩٢] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص١٣٢.

ولما احتدم صراع العرش بين الأميرين بايزيد وجم ولديْ السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١)م، اشترط الجيش على السلطان بايزيد(١٤٨١-١٥١٢)م عدم اللجوء إلى خفض العملة مقابل وقوفهم إلى جانبه. ولم يكد يهنأ بجلوسه على العرش حتى أرغموه على إبعاد الوزير الثاني مصطفى باشا الذي كان يقف ضدّ طموحاتهم بزياد الرواتب، ثمّ عينوا مكانه اسحاق باشا بعدما حصلوا منه على وعود برفع إجورهم[٤٩٣]. وسيظهر هذا الأمر واضحاً أثناء صراع أولاد بايزيد ( احمد، سليم، كوركود) على العرش، حيث أن السلطان بايزيد(١٤٨١-١٥١٢)م لما شعر بدنو أجله أراد تولية ابنه حمد مكانه، غير أنّ رفض الجيش العثماني، ومنعهم للأمير من دخوله استانبول قادما من اماسيا حال دون ذلك[٤٩٤]، حيث أنهم لما طلبوا منه زيادة رواتبهم امتنع؛ بحجة عدم وجود أعمال حربية في ذلك الوقت، فحقدوا عليه وأضمروها في أنفسهم، ولما سمحت الفرصة اقتصوا منه[٤٩٥].

كذلك فإنه بعد تولي السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤)م للعرش بثلاثة أيام، أظهر الجيش العائد من بلغراد التمرد؛ نتيجة تأخر رواتبهم لفترة طويلة، وعلى الرغم من بطش الصدر الأعظم صوقللو محمد باشا، فإنّ الأمور كادت تتطور لولا وصول بيالة باشا في الوقت المناسب من إيطاليا محملاً بالغنائم، حيث تمّ صرف المرتبات[٤٩٦].

وفي عهد السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م شهدت العاصمة استانبول سنة ١٥٨٩م تمرداً للانكشارية، عرف باسم واقعة بكلربكي، راح ضحيتها الباش دفتردار محمود أفندي، ودوعانجي محمد باشا بكلربكي الرومللي، بعد أن فقدت الأقجة العملة الرئيسية في الدولة آنذاك ٥٠% من قيمتها، دون أن تطرأ زيادة على مرتباتهم، وستندلع ثورة أخرى في عام ١٥٩٣م بزعامة السباهية بسبب انخفاض قيمة رواتبهم، ولم تسكن الثورة حتى عزل سيواش باشا عن الصدارة العظمى[٤٩٧].

لم تقتصر التمردات التي قام بها الجيش رداً على سياسة تخفيض العملة على العاصمة استانبول، بل تأثرت الولايات بشكل لافت للنظر، ففي تبريز اضطر الوالي لقتل حوالي ألفين من العسكر لإنهاء التمرد، وفي ولاية مصر أيضاً تمرد الفرسان السباهية في عهد الوالي أويس باشا (١٥٨٦-١٥٩١)م بسبب

---

[٤٩٣] عبد العزيز يوسف، عماد، تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية١٤٨١- ١٦٤٨م، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجلد٩، عدد٤، ٢٠٠٩م، ص٣٠١.

[٤٩٤] ابن زنبل الرمال، أحمد بن أبي الحسن بن أحمد، تاريخ وقعة الغوري هو والسلطان سليم وما جرى له مع الجراكسة والملك طومان باي، مركز ودود المخطوطات، د.م، د.ت، ص١٠-١٣.

[٤٩٥] بنت جعفر صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص١٩٦.انظر أيضا. السيوفي، حبيب، الانكشارية في الدولة العثمانية، بيروت، د.ت، ص ١٥.

[٤٩٦] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق، ص ٩٧.

[٤٩٧] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج١، ص٤٢٩.

النقصان في قيمة رواتبهم، حيث تم تخفيض البارة بقيمة النصف تماشياً مع سياسة المركز[٤٩٨]. وفي مدينة بودا[٤٩٩] أيضاً هجم الانكشاريون على مقر البكلربكي فرخاد باشا سنة١٥٩٠م – نتيجة تأخر رواتبهم لتسعة أشهر – حيث فقد الباشا حياته على إثر ذلك، بينما تمكن الدفتردار من الهرب حيث نهبت الخزينة وبعض البيوت[٥٠٠].

وفي عام ١٥٩٢م رفض الانكشارية الاتجاه إلى بلغراد لمساندة قوات سنان باشا هناك، وأرسلوا إليه يطلبون منه ضمانات بالنسبة لرواتبهم، وإلا فإنهم لن يبارحوا أماكنهم. عندئذ لم يجد السردار[٥٠١] بداً من مفاتحة السلطان بالموضوع، فأرسل إليه عريضة بالمطالب، فارتعدت فرائضه ظناً منه أنّ الانكشارية يطلبون منه الخروج معهم في الحملة، غير أنّه لما علم الأمر، وأنّ الجيش يطالب بحقوقه المالية، اغتبط من شدة الفرح، وأخرج من الخزينة ستين كيساً، تحوي كل منها عشر ألاف قطعة ذهبية، تمّ إيصالها إلى سنان باشا في بلغراد[٥٠٢]، وما يثير الدهشة هو احتفاظ السلطان بأموال وفيرة في خزائنه، على حساب الجيش الذي لا يستلم مرتباته، وإن هذا على شيء؛ فهو إثبات على مدى سطحية الحكام العثمانيين، والفساد الإداري الذي وصلت إليه الأمور.

وفي عهد السلطان ابراهيم(١٦٤٠–١٦٤٨)م أدى تقاضي الجنود لمعاشاتهم بنقود مغشوشة سنة ١٦٤٤م، إلى تمرد عنيف، رافقه تعليق عدد من المشانق لأعضاء الديوان على أغصان دلبة مقابل القصر السلطاني[٥٠٣].

إنّ عدم إمكانية العثمانيين الحفاظ على وضع مالي مستقر، كان له دور كبير في حالة الضعف التي أصابتهم، حيث أنّ الجيش العثماني لم يكترث بقتال الأعداء، بل أصبح جل طموحه الحصول على أكبر قدر من الأموال بشتى الوسائل، ففي عهد السلطان محمد الرابع(١٦٤٨–١٦٨٧)م عين إبشير باشا في منصب الصدارة العظمى سنة ١٦٥٤م قادماً إليها من حلب، وكالعادة فقد عين في باقي المناصب

---

[٤٩٨] عبد العزيز على عيسى، أحمد، الصراع بين البيوتات المملوكية في مصر العثمانية، الاسكندرية، ٢٠٠١م، ص ٦١–٦٣.

[٤٩٩] مدينة قديمة على الجانب الأيمن لنهر الطونة في مقابل مدينة بوست على الجهة اليسرى، اتحدت المدينتان فكونتا بودابست عاصمة المجر. وتبعد عن مدينة ويانة نحو مائتي كيلو متر. انظر: المحامي، محمد فريد، مرجع سابق، ص٢١٤.

[٥٠٠] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق،ص١٠٥.

[٥٠١] اللقب الذي أطلق على الصدر الأعظم إذا توجه للحرب دون مشاركة السلطان فيها وكان يقال له السر عسكر أيضاً أي قائد الجيش كما أطلق عليه في الأغلب السردار الأكرم. انظر. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص١٣٣.

[٥٠٢] بيتروسيان، إيرينا، مرجع سابق، ص ١٨٨.

[٥٠٣] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص ١١٤.

أشخاصاً من حاشيته، وبما أنّ هذا الأمر لم يكن يرق لأصحاب النفوذ السابق في القصر السلطاني، فقد حرضوا الانكشارية والسباهية ضده، فعملوا على نهب بيته ومنزل شيخ الإسلام، ثم ما لبثوا أن قطعوا رأسه، وقد تحصلوا جراء ذلك على زيادة في مرتباتهم وعلوفات خيلهم[٥٠٤].

وفي عهد السلطان سليمان الثاني(١٦٨٧-١٦٩١)م طالب القابيقولو برواتبهم المتأخرة، فحاول الصدر الأعظم مسايرتهم، وأعطاهم القليل من المال، واعداً إياهم باستكمال الباقي حينما ترد الأموال من الولايات، وبما أنّ الانكشارية كانوا يعلمون مسبقاً أنّ الخزينة فارغة، وأنّ الدولة لا قدرة لها على إعطاء ما تأخر من رواتبهم؛ انتشروا في استانبول وأعلنوا تمردهم وبدؤوا يسلبون الأهالي وينهبون البيوت، ولم تهدأ الفتنة إلا بعد أن تدخل أهالي استانبول بالاتحاد مع خدم السراي، حيث قتلوا منهم عدد كبير[٥٠٥]. وقد رافق ذلك تمردات امتدت إلى الولايات، حيث استغلت كل من النمسا والبندقية التخبطات التي تمر بها الدولة العثمانية، وسيطروا على البوسنة وكل ما حولها بالإضافة إلى المورة[٥٠٦].

وبشكل عام فإنّ التاريخ العثماني مليء بالثورات العسكرية، التي كانت في جوهرها ذات أسباب مالية، ناجمة عن فساد إداري، أدى في نهاية المطاف إلى حصول فوضى طالت مختلف أجهزة الدولة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، التي استمدّ منها العثمانيون قوتهم لفترات طويلة.

*** محاولات إصلاحية.**

لم تكن المحاولات الإصلاحية التي قام بها العثمانيون في سبيل إعادة النظام إلى الجيش العثماني، من خلال إحكام الأمور المالية ذات محتوى شامل، طالت مختلف أجهزة الدولة العامة- المؤسسة الحاكمة- والتي كان صلاحها سينعكس على مختلف فروع الدول الأخرى، بما في ذلك المؤسسة العسكرية. بل كانت في معظم الأحيان أنية انتهت بزوال الحاجة إليها، وفي أحيان أخرى لاقت معارضة من قبل أجهزة طفيلية، وفرّ لها الفساد الإداري ثروات طائلة، ونفوذاً لم تكن لترضى بالتخلي عنه بسهوله. وإن كانت المحاولات الأوى قد ظهرت منذ عهد السلطان عثمان الثاني(١٦١٨-١٦٢٣)م خلال الربع الأول من القرن السابع عشر، فإنّ النهاية المشؤومة التي حلت بالسلطان حورت المفهوم الإصلاحي إلى نطاق ضيق جداً اقتصر على بعض المحاولات اليائسة. ومن ذلك قيام الصدر الأعظم مصطفى باشا بن محمد كوبريلي بإنهاء تمرد للجند في سنة١٦٨٩م بدفع متأخراتهم من مال الأوقاف، وإن لم تكن هذه المحاولة سوى إبرة مخدر، فإنّه حافظ على الإمبراطورية من الانهيار الكلي وقتذاك[٥٠٧].

---

[٥٠٤] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق،ص١٤٢-١٤٣.

[٥٠٥] الشناوي، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ج١، ص٥١٧.

[٥٠٦] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق، ص١٤٨.

[٥٠٧] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٣٩.

كذلك فإنّ الصدر الأعظم نعمان باشا كووبريلي أبدى همّه عالية لإعادة هيكلة الانكشارية، ودفع رواتبها بانتظام، غير أنّ محاولاته لاقت اعتراضاً من السلطان أحمد الثالث(١٧٠٣-١٧٣٠)م، الذي كان ضنينا بأموال الخزينة، ولشدة بخله قام بعزله وعين ابراهيم باشا مكانه. وبما أنّ السلطان لا يرضى بأن يؤخذ شيء من الخزينة، فرض الصدر الأعظم ضريبة جديدة على الدكاكين وأصحاب المحال التجارية عرفت باسم البدل، وهو ما أدى إلى اندلاع ثورة – لكون معظم الانكشاريين كانوا يمتهنون التجارة كعمل إضافي– انتهت بعزل السلطان وقتل حاشيته، وتعيين السلطان محمود الأول(١٧٣٠-١٧٥٤)م مكانه[٥٠٨]. كما أنّ السلطان مصطفى الثالث(١٧٥٧-١٧٧٤)م عندما حاول تقنين المصروفات المالية للجيش وضبطها، جوبه بمعارضة من وزرائه، ولمّا دعا أغا الانكشارية لمفاتحته في الموضوع، أجابه بأنه سيكتفي بنصف ما تعطيه له الدولة لدفع مرتبات جنوده، ووضح أنّ كلامه فقط عن الانكشارية، وليس عن غيرهم من أنواع الفرق الأخرى، ولماّ سأله السلطان بتعجب عن السبب، كان جوابه بأنّ السلطان لا علم له بأنّ عساكر الانكشارية الموجودين في العاصمة لا يتناولون فعلاً سوى نصف المبلغ، وأنّ الباقي يأخذه رجال هيئة العلماء ووزراء الدولة وموظفو البلاط، وأوضح للسلطان بأن إيقاف هذا السلب، يحتاج إلى موقف شجاع وعمل جدي[٥٠٩]، وهذا ما كان يفتقده السلطان حيث أنّه في أحد المرات أشار الصدر الأعظم على السلطان بضرورة الإصلاح بقوله " **أفندم إنّ هذا الجيش لا ينفع العصر، وضروري من إيجاد النظام الجديد**" فاندهش السلطان ونظر يميناً وشمالاً ثمّ قال (**إنّ جيشنا عظيم**) وغمز إلى الصدر الأعظم بالسكوت، وبعد هذا المجلس طلب الصدر الأعظم وقال له "**إنك قلت قولاً عظيماً، يخشى منه الخطر، أما أنا ففي حيرة من قبل توليتي السلطة بسنين عديدة في مسألة اختلال الجيش، ولكن خوفاً من الخطرات العظيمة، أخفي هذا الداء بجوفي كالقروح**"[٥١٠]. وما نهاية السلطان سليم الثالث(١٧٨٩-١٨٠٧)م، إلا دليل أخر على صدق هذه المخاوف، حيث أنّ الإصلاحات التي بدأ بتطبيقها والتي شكل الجيش عمادها الأساسي، مست بشكل مباشر النواحي المالية للمستفيدين، ليس هذا فحسب بل أنّ وجود سلطة مركزية فعالة من شأنه أن يقوض نفوذ أرباب الغايات وأصحاب المصالح، الذين شكلوا كتلة راديكالية متطرفة تمكنوا من إقصاء السلطان، وإنهاء مشروعاته الإصلاحية. ومما تقدم نستنتج أنّ المحاولات الإصلاحية لم ترق إلى المستوى المطلوب بحيث شملت مختلف أجهزة الدولة، بل استمرت على نطاق ضيق، لم ير النور حتى عهد السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩)م الذي بدأ أول أعماله بالقضاء على الانكشارية فيما يعرف باسم الواقعة الخيرية[٥١١].

---

[٥٠٨] السيوفي، حبيب، مرجع سابق، ص٣٣-٣٤.

[٥٠٩] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص١٥١.

[٥١٠] ابن خضر الوذيناني، خلف بن دبلان، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام ١٩٠٩م، ط٢، مكة المكرمة، ٢٠٠٣م، ص١٦٩-١٧٠.

[٥١١] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج١، ص٦٤٠-٦٦٠.

### ٣) إكراميات الجلوس.

درج سلاطين بني عثمان عند استلامهم مقاليد السلطة، على إغداق الهبات والأعطيات على الجيش العثماني، وأول فعل من ذلك يعود للسلطان بايزيد الثاني(١٤٨١-١٥١٢)م، وذلك أنّه بعد وفاة السلطان محمد الثاني(١٤٥١-١٤٨١)م، حصل صراع على العرش بينه وبين أخيه الأمير جم، فوقف الجيش العثماني إلى جانب السلطان بايزيد(١٤٨١-١٥١٢)م وعملوا على تهيئة الأمور له في استانبول، حيث تخلصوا من الصدر الأعظم قرماني محمد باشا الموالي لجم، ووضعوا على عرش السلطنة كوركود بن بايزيد، ريثما يصل والده من أماسيا، وكرد منه بالجميل، فقد وزع عليهم الأموال سروراً بتعيينه[٥١٢].

ومنذ ذلك الوقت عدّ الجيش العثماني إكراميات الجلوس حقوقاً وجب على كل سلطان تأديتها، حيث أنّه لما عاد السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م من مراسم توديع والده، حاولت الانكشارية وسائر طوائف الجيش إنعاش ذاكرته بفضلهم في وصوله إلى العرش، حيث قطعوا الطريق عليه بسيوفهم ورماحهم مرددين العبارة التالية "**فليعبر السلطان من تحت سيوفنا ورماحنا، حتى يكون تحت أيدينا**"[٥١٣]. إلا أن السلطان غافلهم ودخل من طريق أخر، غير أنّه اضطر لدفع خمسين دوكا ذهبية لكل جندي، تفادياً لوقوع فتنه[٥١٤].

ولما توفي السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م تاركاً على العرش ابنه الوحيد سليمان، أظهر الدفتر دار تخوفه من هجوم الانكشارية على القصر بقصد نهب الخزينة، فوزع السلطان الجديد على إثر ذلك البقشيش المعتاد[٥١٥].

وقد كانت المصاريف المترتبة على هذه العطايا كبيرة جداً، حيث أنّه لما توفي السلطان سليمان القانوني في حملته على المجر، أخفى الصدر الأعظم خبر وفاته، وأرسل إلى سليم يعلمه بالأمر، فما كان منه سوى التحاقه بالجيش، حيث التقى به في مدينة بلغراد. وما أن علم الجند بوفاة السلطان حتى ثار سخطهم، وفي محاولة لتهدئتهم أمر السلطان الجديد بتوزيع البخشيش عليهم، حيث كانت حصة الانكشارية تعادل ضعفي حصة بلوكات السباهية، وإن دل ذلك على شيء، فهو برهان على أهمية الانكشارية في الجيش؛ باعتبارها العمود الفقري له، ولما أدرك الجيش أن السلطان الجديد ضعيف حاولوا الحصول على مزيد من الأموال، فصرحوا بأن ما دفع لهم ليس بالشيء الكثير، ثم ما لبسوا أن قطعوا الطريق على السلطان أثناء المسير إلى القصر لإكمال مراسم التتويج، فسدوا البوابات وانهالوا بالشتائم على القادة والوزراء، الذين حاولوا إصلاح الأمر حتى أنّهم ربطوا آغاهم علي باشا بمنديل من رقبته

---

[٥١٢] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٧٩.

[٥١٣] القرماني، يوسف بن أحمد، مصدر سابق، ج٣، ص ٤١.

[٥١٤] بنت جعفر صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص ١٩٨.

[٥١٥] بتروسيان، إيرينا، مرجع سابق، ص١٣٩.

ومسكوه بأطرافه، وهم مستعدون لأن يخنقوه في إي لحظة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل اتهموه والصدر الأعظم بتكديس أموال تخصهم، عند ذلك لم يجد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤)م بداً من تلبية رغباتهم، حيث دفع لهم البخشيش مرة أخرى[٥١٦] ما أوقع الخزينة تحت عجز قدره ٢٥ مليون أقجة[٥١٧].

ولما تولى السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م السلطة، صرف للانكشارية وحدهم مائة وعشرة آلاف دوكا، كذلك أعطي للوزراء مثلها[٥١٨]، وفي عهد السلطان محمد الثالث(١٥٩٥-١٦٠٣)م حصل الجيش العثماني على إكرامية جلوس بلغت حوالي مليون وثلاثمائة ألف دوكا، كان نصيب الانكشارية منها حوالي خمس وخمسين ألف دوقية ذهبية[٥١٩]، أي ما يعادل جميع واردات الدولة العثمانية خلال تلك الفترة والبالغة ٣٠٠ مليون اقجة[٥٢٠]، وعند حسابها بالعملة الذهبية على أساس أنّ كل دوكا تساوي ١٢٠أقجة[٥٢١]، سيكون الناتج ٢٥٠٠٠٠٠دوكا ذهبية، وهذا يظهر الأعباء التي كانت تتحملها الخزينة جراء هذه المصاريف الطارئة.

ولأهمية المردود الذي كانت تقدمه هذه الإكراميات، انخرط الجيش العثماني بالعملية السياسة الممهدة لاعتلاء العرش بشكل مباشر، لما يعود ذلك بالنفع على أفراده من عزل وتولية سلاطين جدد، حيث أنّه لما توفي السلطان أحمد الأول(١٦٠٣-١٦١٧)م، أيدت الانكشارية أخاه الأمير مصطفى المجنون على حساب ابنه عثمان، حيث تمكنوا جراء ذلك من الحصول على ٢مليون سكة حسنة كإكرامية جلوس، ولتيقنهم بأن السلطان الجديد غير جدير بالحكم، فقد كانوا على دراية بأنّ خلعه مسألة وقت لا أكثر[٥٢٢]. وهو ما حدث بالفعل بعد ثلاثة شهور، حيث تم إقصائه من قبل أصحاب النفوذ في القصر السلطاني بقيادة الكزلار آغا، وكالعادة فإن الانكشارية لم يمانعوا ولاسيما أنّ حصتهم محفوظة[٥٢٣]، حيث بلغ ما وصلهم ستة ملايين دوكا وزعها السلطان الجديد عليهم[٥٢٤]. وعلى الرغم من الكرم الشديد الذي أظهره السلطان تجاه الجيش لكسب محبتهم واحترامهم، إلا أنهم لم يردوا الجميل له خلال المعركة التي حصلت مع بولونيا سنة١٦٢٠م، حيث اضطر السلطان لعقد صلح بعدما رفضت الانكشارية القتال، ولما شعر

---

[٥١٦] بيتروسيان، إيرينا، مرجع سابق، ص١٦٦.

[٥١٧] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

[٥١٨] بنت جعفر صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[٥١٩] اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية، ص٩٩.

[٥٢٠] اينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ص١٧٠.

[٥٢١] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص١٨٧.

[٥٢٢] بنت جعفر صالح المغازي، أماني، مرجع سابق،ص٢١١.

[٥٢٣] المحامي، فريد بك، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

[٥٢٤] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص٢٦.

السلطان أن هذا الجيش غير ذي فائدة، حاول التخلص منه بإعداد جيش أخر في الولايات الأسيوية، يكون ساعده الأيمن في ذلك[٥٢٥]. وما أن تسرب الخبر إلى مسامع الانكشارية وباقي قوات الجيش، حتى أعلنوا العصيان، ثمّ ما لبثوا أن هجموا على القصر السلطاني، وعملوا على تنصيب السلطان مصطفى مرة أخرى على العرش. وعندما أدرك السلطان عثمان مدى الخطر المحدق به، حاول امتصاص نقمتهم بتوزيع الأموال عليهم، حيث أمر آغا الانكشارية أن يعطي كل فرد منهم خمسين شريفي ذهبي، وخمسة أذرع جوخ[٥٢٦]، إلا الانكشارية رفضوا الهبات المقدمة؛ ولاسيما أنّ ما وصلهم فيما بعد كان أكبر بكثير، حيث بلغت إكرامية الجلوس وحدها مليون ونصف سكة حسنة[٥٢٧]. باستثناء ما حصلوا عليه من ثروات تخص حاشية السلطان، كسليمان آغا دار السعادة، والدفتر دار باقي باشا، ومراد جاويش ملتزم الجمارك، بعد التخلص منهم بقتلهم[٥٢٨].

ولما انقضت الأمور لغير صالح السلطان مصطفى، أيدت جماعة **القابي قولو** خلعه، ورضيت بتولية مراد بن أحمد القاصر من زوجته كوسم مهابكير سلطاناً على العرش، بعد وعود بحصولهم على إكراميات الجلوس، على الرغم من أنّ السلطان مراداً (١٦٢٣-١٦٤٠)م لما تولى العرش وبايعه العسكر اشترط عليهم أمرين، أولهما أن لا يعارضه أحد في تولية أو عزل أحد من الوزراء، وثانيهما أن لا يعطي بخشيش ولا ترقي، لأن الخزائن ليس فيها شيء؛ بسبب اختلاس الوزراء وأولي الأمر من حين مدة السلطان عثمان إلى حين توليته هو- بلغ مقدار الهدر الحاصل ٥٠ مليون قطعة ذهبية خلال سنة ونصف من الأحداث التي شهدتها استانبول-[٥٢٩] حيث وافق الجميع على ذلك وكتب السلطان مراد(١٦٢٣-١٦٤٠)م حجة بذلك لدى قاضي عسكر الرومللي حسين أفندي[٥٣٠]. ولأنّ الجيش العثماني على استعداد دائم للتمرد في حال عدم حصوله على هذه الإكراميات، حاول العثمانيون تأمين هذه الدفعات المالية الضخمة بشتى الطرق:

- كضرب الأواني الذهبية والفضية في السراي، كما في عهد السلطان مراد الرابع(١٦٢٣-١٦٤٠)م، الذي اضطر إلى توزيع ٢ مليون سكة ذهبية، لامتصاص نقمة الجند فيما بعد[٥٣١].

---

[٥٢٥] التميمي، عبد الجليل، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣- ١٩١٨، ط١، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية والتوثيق والمعلومات، ١٩٩٤م، ص١٥.

[٥٢٦] ابن السرور البكري الصديقي، محمد، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، مركز ودود للمخطوطات، د.م، د.ت، ص٧٨.

[٥٢٧] يلماز، أوزتونا، مرجع سابق، ج١، ص٤٦٤.

[٥٢٨] ابن السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية، ص٧٩.

[٥٢٩] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج١، ص٤٦٤-٤٦٧.

[٥٣٠] ابن السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية، ص٩٠.

[٥٣١] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق،ج١،ص٤٦٧.

– مصادرة الثروات ففي عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧)م، وزعت ثروة جنجي خوجا مستشار السلطان ابراهيم(١٦٤٠-١٦٤٨)م على الجند بعد إعدامه[٥٣٢]، والبالغة حوالي مليوني قطعة ذهبية[٥٣٣].

– استلاف قروض مالية، حيث أنّ السلطان محمود الأول(١٧٣٠-١٧٥٤) اضطر أمام إفلاس الخزينة وعجز مالية الدولة، للاستدانة من اليهود مقابل فوائد فاحشة، لتوزيع البخشيش على الانكشارية الذين أظهروا التمرد، ولم يدع اليهود هذه الحادثة تمر بمنأى عن أهدافهم الشخصية، بل استغلوا حاجة السلطان محمود الأول إليهم، وطالبوا بتعيين أحدهم للإشراف على مالية الدولة فلبى السلطان رغباتهم[٥٣٤]. وقد استمر توزيع الأموال على الجيش حتى عهد السلطان عبد الحميد الأول(١٧٧٤-١٧٨٩)م الذي أبطل هذه العادة، ولا سيما أنّ الخزينة كانت فارغة، والدولة تخوض حروباً غير موفقة مع الروس، فلم يتمكن من توزيع العطايا المطلوبة وربما لم يواجه تمردات، وخاصة أنّ الجيش موزع على جبهات القتال، وقد سار خلفاؤه من بعده على هذا الأساس[٥٣٥].

**٤) مصاريف الحملات العسكرية.**

شكلت الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية على جبهاتها المختلفة، أعظم مصاريف الخزينة العثمانية حتى في عهد القوة والاستقرار، وكثيراً ما اضطر السلاطين العثمانيين تماشياً مع الظروف للبحث عن موارد مالية لسد نفقاتها، فالسلطان محمد الثاني(١٤٥١-١٤٨٠)م وجد نفسه مضطراً أمام المعارك المتلاحقة التي خاضها، لاتخاذ تدابير مالية صارمة لتمويل جيوشه حتى أثار مختلف طبقات المجتمع، بما فيهم كبار الأرستقراطيين والعلماء، بعد حرمانهم من معظم وارداتهم المالية، حيث أنّ الدولة وضعت يدها على أكثر من عشرين ألف قرية ومزرعة، من الأوقاف والأملاك الخاصة، ووزعتها على التيماريين، تلا ذلك رفع رسوم الجمارك، وتخفيض قيمة العملة الفضية عدة مرات، واستحداث ضرائب جديدة على الفلاحين وغيرهم من الرعايا[٥٣٦].

ولما أراد السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م القيام بحمله على الشام ومصر سنة ١٥١٦م، اضطر دفتر داره لاستدانة ستين ألف ريال لتغطية النفقات من تاجر يهودي[٥٣٧]. إلا أنّه حتى منتصف القرن السادس عشر كانت معظم الحروب مفيدة للخزينة، فالحملات كانت قصيرة، تبعها الاستيلاء على أراضٍ

---

[٥٣٢] مانتران، روبير، مرجع سابق،ج١،ص٣٦٠.

[٥٣٣] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق،ص١٤١.

[٥٣٤] عامر، محمود، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، ط١، دار الصفدي، دمشق،٢٠٠٣ م، ص ١٣٤– ١٣٨.

[٥٣٥] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٥٦.

[٥٣٦] إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية، ص٤٢.

[٥٣٧] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص١٢٩.

جديدة، كهنغاريا وسوريا ومصر والعراق، شكلت مدفوعاتها المالية روافد هامة للخزينة العثمانية[٥٣٨]. يضاف إلى ذلك الغنائم التي حصل عليها السلاطين وجيوشهم، حيث قيل إنَّ ما استولى عليه السلطان سليم من كنوز وأموال الغوري فاق الخيال، حيث بلغت مائة قنطار ذهب دنانير، ومائة قنطار فضة أنصاف[٥٣٩]. غير أنّ توقف الفتوحات العثمانية بعد منتصف القرن، وحاجة الدولة للاحتفاظ بجيش ضخم على حدود الإمبراطورية، مع استمرار المعارك على مختلف الجبهات، أدى كل ذلك إلى نتائج سلبية على خزينة الدولة، والتي بدأت تظهر منذ السنوات الأخيرة لحكم السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)م ففي عام ١٥٥٧م بلغ عجز الخزينة ٨٠ ألف قطعة ذهبية [٥٤٠].

ومنذ عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤)م ظهرت النتائج السلبية للحروب بشكل واضح، حيث قادت عمليات فتح جزيرة قبرص ١٥٧١م لأسباب مختلفة – منها تأمين سلامة الملاحة البحرية بين استانبول ومصر وسورية، وإنهاء للتعديات التي كان يقوم بها فرسان القديس يوحنا، ومن ذلك اعتراضهم للسفينة التي تحمل دفتردار مصر، واستيلاؤهم على خيول وأغراض ابتاعها السلطان لنفسه، حيث لم يتمكن من استرداها إلا بعد جهد جهيد[٥٤١]– الويلات على الدولة العثمانية؛ حيث شكلت جبهة أوربية موحدة، ضمت كلاً من (البابوية، أسبانيا، البندقية) وقفت في وجه العثمانيين، وتمكنت من الانتصار عليهم في معركة بحرية قرب ليبانتو[٥٤٢] سنة١٥٧١م، موقعه فيهم خسائر فادحه[٥٤٣]. فمن بين ثلاثمائة سفينة شكلت الأسطول العثماني، غنم المتحالفون مائة وثلاثين، وأغرقوا أربعة وتسعين، وحصلوا على ثلاثمائة مدفع وثلاثين ألف أسير[٥٤٤]. وهو ما أجبر العثمانيين على إعادة بناء أسطولهم بالكامل، حيث أنفقت أموال ضخمة على ذلك، مقارنة بأنّ تكاليف الحفاظ على الأسطول وصيانته، وصلت إلى مليونين ومائتي ألف دوكا ذهبية، فكيف بنا نعيد بناء أسطولٍ جديد التهمته البحار[٥٤٥]؟!

وخلال عهد السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م حاول العثمانيون الخروج من ضائقتهم المالية، بإعلان الحرب على الايرانيين طمعاً بخيرات بلادهم وكنوزها، حيث هالهم منظر الهدايا التي حملها الوفد

---

[٥٣٨] باموك، شوكت، مرجع سابق، ص٢٤٧.

[٥٣٩] ابن زنبل الرمال، مصدر سابق، ص٤٨.

[٥٤٠] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٦٩.

[٥٤١] الدغيم، محمود السيد، تاريخ البحرية العثمانية حتى نهاية عهد الخليفة سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول١٥٧٤م، منشورات اتحاد المؤرخين العرب في القاهرة، ١٩٩٤م، ص٣١.

[٥٤٢] تقع على جانب مضيق ليبانت، الذي يصل بين بين خليج باتراس، وخليج كورنث في بلاد اليونان. انظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص١٠٩.

[٥٤٣] الدغيم، محمود السيد، مرجع سابق، ص٣١.

[٥٤٤] هريدي، صلاح أحمد علي، القبارصة وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الاسكندرية في العصر العثماني ٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م)، دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية، د.م، د.ت، ص١٤.

[٥٤٥] العزاوي، قيس جواد، مرجع سابق، ص٣٤.

الإيراني على ظهر خمسمائة جمل، أثمنها ست جرارات مليئة بالماس والياقوت واللؤلؤ، قدمت للسلطان بمناسبة تعيينه على العرش[٥٤٦].

غير أنّ النتائج المترتبة على هذه الحروب جاءت عكسية بكل ما للكلمة من معنى، فقد دخلت الدولة العثمانية في حروب طويلة استمرت اثني عشر عاماً (١٥٧٦–١٥٨٨)م، استنزفت خزينتها وأوقعتها في ضائقة مالية لا تحمد عقباها[٥٤٧]. ولا أدل على ذلك من كلام الصدر الأعظم سنان باشا الذي أخذ يسترحم شيئاً من خزانة السلطان، لأداء مواجب الجند وتفادي فتنه لا تحمد عقباها حيث قال" **دخلنا قد أصبح اثنين بالنسبة لمصاريفنا التي صارت ثلاثة، ولو كان العجز لمدة سنة واحدة، لسده عبدكم من ماله، لكنة عجز على طول أعي تدبيره**"[٥٤٨]. وللوقوف على صحة هذا الكلام فقد بلغ مصروف الحملة العسكرية العسكرية التي قادها الوزير فرهاد باشا ضد إيران سنة ١٥٨٦م ١٧٩,١مليون أقجة جمعت موارد دخلها من:

| | |
|---|---|
| عوارض | ١٠٢,٩ |
| جزية | ٩,٨ |
| حلب | ١٣,٣ |
| بغداد | ٢,٣ |
| طرابلس | ١٠ |
| مقاطعات | ١٣ [٥٤٩] |

ولم تكد الجبهة الايرانية تهدأ، حتى اشتعلت جبهة النمسا، بأمر من السلطان محمد الثالث(١٥٩٥–١٦٠٣)م[٥٥٠]، الذي كان يرغب بإشغال الانكشارية بالحروب، ولاسيما بعد أن كثرت تمرداتهم، وأصبحوا يشكلون خطرا على الدولة العثمانية من الداخل[٥٥١].

---

[٥٤٦] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق،ج١، ص٣٩٨.

[٥٤٧] هريدى، محمد عبد اللطيف، الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا، دار الصحوة ،القاهرة، ص٧٠.

[٥٤٨] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٧٢.

[٥٤٩] المرجع نفسه،ص٢٧٤.

[٥٥٠] مانتران، روبير، ج١، مرجع سابق، ص٣٤٥.

[٥٥١] المحامي، فريد بك، مرجع سابق، ص٢٦٤.

غير أنّ العمليات العسكرية المتواصلة وضعت الخزينة تحت عجز قدره ٦٠٠ مليون أقجة سنة ١٥٩٧-١٥٩٨م[٥٥٢]، كان منها حوالي مليون دوكة ذهبية، صرفت على تسليح أسطول خير الدين برباروس بمفرده للقيام بحملات ضد االنمسا[٥٥٣]. ولتأمين هذه المصاريف اضطرت الحكومة إلى زيادة الجزية من أربع إلى خمسة أضعاف، مع تحويل ضرائب العوارض التي كانت غير منتظمة حتى ذلك الوقت، إلى ضرائب سنوية تدفع نقداً[٥٥٤].

كذلك اتبعت طرق أخرى في سبيل تمويل الحملات عن طريق القروض من التجار وأصحاب المناصب العليا، ففي عام١٥٩٠م أمر السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م نتيجة العجز في الميزانية أعضاء المجلس الإمبراطوري وحكام المقاطعات، ببناء سفن شراعية على حسابهم من أجل الحملة البحرية المتوقعة على إسبانيا، وفي المقابل منحوا سندات لإعادة الدفع من الضرائب غير المدفوعة عن السنوات الماضية، وفي سبيل تقليل التكاليف العسكرية، منح الولاة الحق في جمع الضرائب، لتجنيد القوات المرتزقة (السكبان)[٥٥٥].

ونتيجة للاضطرابات التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في ذلك الوقت، أعلن الشاه عباس(١٥٨٧-١٦٢٩)م الأول الحرب على العثمانيين، والتي استمرت طوال عهد السلطان أحمد الأول(١٦٠٣-١٦١٨)م وإن كان بشكل متقطع بين عامي(١٦٠٣-١٦١٢)م(١٦١٤-١٦١٨)م[٥٥٦]، ولمعرفة المصاريف العظيمة التي استنفذتها هذه الحروب، ليس هناك أبلغ من قول السلطان عندما عرض عليه الصلح" **لا بدّ من القتال، ولو صرفت في ذلك جميع خزانتي، ولو بعت الثياب التي علي**"[٥٥٧].

وخلال عهد السلطان ابراهيم الأول(١٦٤٠-١٦٤٨)م أناخت المصاريف العسكرية المخصصة لفتح جزيرة كريت[٥٥٨] بثقلها على الخزينة العثمانية . ولاستمرار العمليات العسكرية أنزل الصدر الأعظم أحمد باشا ملك ضريبة استثنائية بالتيمارات بنسبة خمسين بالمائة، تحت عنوان (بدل إي تيمار)، وضاعف ضريبة الجيش (أوردوكتشي)، ثمّ سكّ عملات ذات عيار منخفض، ملزماً أرباب الحرف والتجار بقبولها، وأن يبادلوا السكين عملة إيطالية الواحد بمائتين وستين أقجة، بدل من مائة وسبعين، أو مائة وعشرين أُقجة

---

[٥٥٢] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص١٧٠.

[٥٥٣] العزاوي، قيس جواد، مرجع سابق، ص٣٤.

[٥٥٤] إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية، ص٨١.

[٥٥٥] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج١، ص ١٦٩.

[٥٥٦] هريدى، محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص٧٣.

[٥٥٧] ابن السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية، ص٦٣.

[٥٥٨] كريت. تقع في البحر الأبيض المتوسط على مسافة ١٠٠كم جنوب بيليبونيسوس شبه الجزيرة الجنوبية لليونان، وتبلغ مساحة الجزيرة ٨٣٣٢كم. انظر: الموسوعة الجغرافية، ص٣٠.

بدلاً من ثمانين للقرش[٥٥٩]. وبينما كانت الدولة العثمانية غارقة في حرب كريت فإنها اضطرت لفتح جبهة جديدة في ترانسلفانيا[٥٦٠] في أول الستينات، وجبهة أخرى منذ ١٦٦٢م في المجر حتى سنة ١٦٦٥م[٥٦١]، وتبين كشوفات الخزينة لعام ١٦٦٩م أنّ ثلثي مصروفات الحكومة البالغة ٦٣٧,٢ مليون أقجة كانت ذات طابع عسكري، فبغض النظر عن الدفع لجيش قوامه ثمانية وتسعون ألف رجل، كانت مبالغ كبيرة تصرف على الطعام، والبدلات العسكرية المصنوعة من أصواف سالونيكا، وصناعة البارود في قرمان، بينما وصلت مصاريف الأسطول إلى واحد وأربعين مليون أقجة إي ٦,٥%، وذلك في وقت كانت العمليات العسكرية مقصورة على المنطقة الأوكرانية[٥٦٢]. وبين عامي ١٦٧٢-١٦٧٦م دخلت الدولة العثمانية في معارك مع بولونيا، ولم تكد الإمبراطورية تنعم بهدوء نسبي حتى فتحت جبهة جديدة مع روسيا، استمرت حتى سنة ١٦٨١م. وفي نفس العام شن العثمانيون هجوماً على المجر لمحاربة النمسا، بناء على دعوة أحد الأشراف المجريين المعروف باسم(تيكيلي)، الذي أثار الولايات التابعة للنمسا للتخلص من استبدادها الديني، وخاصة إنّ إمبراطور النمسا ليوبولد كان متعصباً للكاثوليكية، لدرجة أنّه كان يأمر بقتل كل من يلوح عليه ميل للمذهب البروتستانتي[٥٦٣].

وعلى الرغم من أنّ الحملات الأولى أظهرت تفوقاً نسبياً لصالح العثمانيين، إلا أنّ هزيمتهم أمام أسوار فيينا سنة ١٦٨٣م جرت عليهم الويلات، حيث شكل حلف أوربي من قبل الروس والنمساويين والبولونيين والدولة البابوية والبنادقة، ضد العثمانيين. لتبدأ معارك على مساحات شاسعة وفي مناطق مختلفة[٥٦٤].

ولتأمين مستلزمات الجيش من مؤن وذخيرة، فرضت الدولة العثمانية على ولاياتها ضرائب ضخمة تحت عنوان(إمداد-إي سفرية)، ولكون الفلاحين هم الذين يتحملون القسم الأكبر من الضرائب، هجروا قراهم وشكلوا عصابات نهب، ولكون معظم الجنود على الجبهات لا يتلقون من الإمدادات إلا الشيء اليسير، ترك معظمهم المواقع القتالية، وزحفوا باتجاه استانبول[٥٦٥]، ولتفادي الكوارث خلع السلطان محمد

---

[٥٥٩] مانتران، روبير، مرجع سابق،ج١، ص٣٦١.

[٥٦٠] ترانسلفانيا. في اللغة الرومانية (آرديل): إقليم يقع في رومانيا حالياً وهو بين جبال الكاربات وجبال الألب، وتعني كلمة ترانسلفانيا( ما وراء الغابات) وقد أطلق عليها أهل النمسا هذا الاسم لوفرة الغابات الكثيفة والتي تفصلها عن النمسا. انظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص٨٣.

[٥٦١] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٧٦.

[٥٦٢] إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج٢، ص٢١٢.

[٥٦٣] المحامي، فريد بك، مرجع سابق،ص٢٩٩-٣٠٠.

[٥٦٤] آصاف، يوسف بك، مرجع سابق، ص٩٣.

[٥٦٥] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٧٥.

الرابع(١٦٤٨-١٦٨٧)م عن العرش[٥٦٦]. ومع ازدياد المصاعب المالية سكوا عملة من النحاس (مانغير) محل الأقجة التي تغدو بلا قيمة[٥٦٧].

ولإعادة التوازن المالي إلى الخزينة، فرض العثمانيون ضرائب على المحاصيل التجارية كرسم الدخان على بائعي شتلات التبغ والمقاهي التي تقدمه، حيث بلغت وارداتها ٥٠٠٠٠٠مليون أقجة، كذلك فرضوا ضرائب على الخمور ومزارع العنب التي يقوم بإنتاجها مسيحيو الروملي، وهو ما أثار انزعاجهم، حيث أنّ الأمور تطورت حتى وصلت إلى عصيان مدني، عبروا عنه بترك أراضيهم، والهجرة إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة النمساوية [٥٦٨].

كذلك فإنّ البن المستورد إلى استانبول، فرضت عليه ضريبة بمقدار ثمانية أقجات عن كل أوقية بالنسبة للمسلمين، وعشر أقجات لغير المسلمين تحت عنوان رسم البدعة[٥٦٩]. ومع كل مصادر الدخل التي أوجدها العثمانيون فهي لا تتوازن مع نفقات الحملات العسكرية التي وصلت إلى ما نسبته٥٦,٨% من مدفوعات الخزينة عام ١٦٩١م و٨٣,٥% في العام التالي[٥٧٠]، وللحيلولة دون حدوث انهيارات في أجهزة الدولة، فإن السلطان مصطفى الثاني(١٦٩٤-١٧٠٠)م اتخذ عدة إجراءات على النحو التالي:

- عمل على زيادة الضرائب المفروضة على البن والتبغ، وخفض رواتب المستخدمين في القصور السلطانية، ولزيادة العائدات من القطع النقدية أنشأ ضربخانات في كل من مصر وأرضروم وأزمير [٥٧١]

- أقرّ بيع مقاطعات الالتزام للأشخاص مدى الحياة( المالكانه)[٥٧٢]، مقابل مبالغ مالية عالية، وعلى الرغم من أنّ السلطان مصطفى(١٦٩٥-١٧٠٣)م قد ظن أنّ هذا النظام سيوفر دخلاً كبيراً للخزينة، وسيحسن العلاقة بين الملتزمين والرعايا، غير أنّ هذه الطريقة ساعدت على استئثار الملتزمين واستبدادهم، كما أنّ تصرفاتهم أصبحت أكثر استقلالية عن الدولة[٥٧٣].

---

[٥٦٦] الدبس، يوسف، مرجع سابق، ص١٨١.

[٥٦٧] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٧٦.

[٥٦٨] بنت محمد حمودة، سمية، مرجع سابق، ص٢٥٢.

[٥٦٩] جب، هاملتون و بوين، هارولد، مرجع سابق، ج٢، ص٥٦.

[٥٧٠] بنت محمد حمودة، سمية، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[٥٧١] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق،ص١٥٤. انظر أيضا. مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٧٧.

[٥٧٢] كانت الدولة العثمانية بموجب هذا النظام تتخلى عن جميع حقوقها الإدارية والمالية لصاحب المقاطعة. بينما اقتصرت حقوقها الحصول على ( معجلة)، وهو مبلغ يدفعه من رسا عليه الالتزام، وهو يبدأ برقم يتراوح بين ٢-١٠ أضعاف الربح الذي يجبيه الملتزم، و(مؤجلة) وهو قدر يسدده صاحب المالكانة كل عام، ومبالغ أخرى كبدل دلالية وبدل جبلو. انظر. دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص١٠-١١٠.

[٥٧٣] بنت محمد حمودة، سمية، مرجع سابق، ص٢١٧.

ولإدراك الخسائر التي لحقت بالعثمانيين من الحروب التي خاضوها في نهاية القرن السابع عشر، يكفي أن نعرض بنود معاهدة كارلوفتس ١٦٩٩م مع تحليلها وبيان النتائج التي تمخضت عنها، حيث جاء فيها:

– ترك بلاد المجر بأكملها مع ترانسلفانيا للنمسا، تحصل روسيا على مدينة أزاق، ترد مدينة كامنيك وإقليمي بودوليا وأوكرين لبولونيا، تكون جزيرة المورة من نصيب البندقية[٥٧٤]. لقد نتج عن هذا البند أنّ العثمانيين قد خسروا مداخيل هذه الأراضي التي تبلغ مساحتها ما مجموعه (٣٤٦٠٠٠كم)[٥٧٥]، حيث أنّه منذ عام ١٦٩١–١٦٩٢م كان الدخل الممتنع الحصول نتيجة الإعفاء من الضرائب، أو نتيجة الاحتلال من طرف العدو قد قدر ٧٠٧٠٧٨٠١ أقجة، بينما كان الدخل الممتنع من أموال المقاطعات التي استحال إيجارها نتيجة الحرب٩٠,٦٢٠,٥٩٩ أقجة، من أصل الدخل العام والذي يقدر ٨١٨,١٨٨,٦٦٥ أقجة، على حين أنّ المصاريف بلغت ٩٢٩,١٧٣,٩١٠ أقجة[٥٧٦].

– ثاني بند يبين الخسائر المادية، هو إلغاء جميع الضرائب التي كانت تدفعها دول الحلف المقدس كجزية للسلطان العثماني، بمعنى أخر فقد مصدر من مصادر الدخل، وللدلالة على مدى الضيق التي كانت تعاني منه الدولة العثمانية، هو انتعاش الخزينة بعد فترة قصيرة من توقف المعارك، حيث بلغ الفائض خمس وأربعين مليون أقجة في عام ١٧٠١[٥٧٧] كذلك فإنه خلال فترة الهدوء التي شهدتها سلطنة أحمد الثالث(١٧٠٣–١٧٣٠)م ولا سيما بعد توقيع معاهدة بساروفجة[٥٧٨] ١٧١٨م وفرت الحكومة العثمانية سيولة نقدية بمقدار أربعين مليون أقجة[٥٧٩]، ولأنّ السلطان أحمد الثالث أدرك منافع الابتعاد عن الحروب، لما تشكله من عوامل استنزاف لموارد الدولة، فضل عقد صلح مع شاه ايران طهماسب، وإعادة ما كان قد استولى عليه العثمانيون( همذان[٥٨٠]، يريفان، تبريز) أثناء الأزمة الداخلية التي مرت بها إيران، ولا سيما أنّ العمليات العسكرية الأولى لعام ١٧٢٩م[٥٨١]، أدت إلى حدوث حركة هجرة داخلية من المناطق المتاخمة للعمليات العسكرية، إلى مراكز عدد من المدن، ولاسيما استانبول التي غصت بالسكان. وما ترتب على ذلك من ارتفاع بالأسعار مع زيادة الفقر، حيث تدنت قيمة العملة الفاقدة لقيمتها أصلاً، بينما

[٥٧٤] المحامي، فريد بك، مرجع سابق،ص٣١٠.

[٥٧٥] بنت محمد حمودة، سمية، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[٥٧٦] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص١١٨– ١١٩.

[٥٧٧] بنت محمد حمودة، سمية، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[٥٧٨] موقع جغرافي بين مدينة سمندره في صربيا ونهر المورة سميت به المعاهدة التي عقدت بين الدولة العثمانية والنمسا والبندقية بعد حرب استمرت ثلا سنوات(١٧١٥– ١٧١٨م) وقد تخلت الدولة العثمانية بموجبها عن بانات والقسم الغربي من الأفلاق وشمال الصرب والبوسنة إلى النمسا. انظر. صابان، سهيل، مرجع سابق، ص٥١.

[٥٧٩] بنت محمد حمودة، سمية، مرجع سابق، ص٢٤٩

[٥٨٠] تقع جنوب غرب طهران. وهي أكبتانا القديمة، وأطلق عليها في التوراة اسم (أحمتا). انظر: الخوند، مسعود، مرجع سابق، ج٤، ص٢١٠.

[٥٨١] العسلي، بسام، مرجع سابق، ص٢٠٨.

زيدت ضرائب العوارض لتتناسب مع الإنفاق الحربي[٥٨٢]. كذلك فإنّ الحروب التي خاضها العثمانيون في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أدت إلى عجز مالي كبير كالآتي:

- وقعت الخزينة اثناء الحرب مع روسيا(١٧٦٧-١٧٧٤)م تحت عجز، بعدما كانت مزدهرة مالياً وقت السلم، حيث أجبر السلطان على تخفيض قيمة العملة بقدار ٢٢%، لتأمين نفقات العمليات العسكرية[٥٨٣].

- تنازل العثمانيون بموجب معاهدة كتشك كينارجي ١٧٧٤م عن كيلبورون وكيرش ويني كالي[٥٨٤] وبسارابيا[٥٨٥] وكرمان وبلجورود ونستروفسكي وأوتشاكوف[٥٨٦] للروس، بالإضافة إلى دفع ١٥ ألف كيس من الذهب كغرامة حربية[٥٨٧].

- اضطرت الحكومة العثمانية أثناء العمليات العسكرية التي خاضتها بين عامي ١٧٨٧-١٧٩٢م للبحث عن موارد مالية لتغطية النفقات العسكرية، حيث وقع الخيار على إمكانية الحصول على قروض خارجية من فرنسا أو اسبانيا أو هولندا، إلا أنّ الأمور لم تكلل بالنجاح حيث أوضحت هولندا في عام ١٧٨٩م أنها ليست بوضع يسمح لها بالإقراض، كذلك حاولت الحصول على قروض من الدول المسلمة الصديقة كالمغرب، إلا أنّه سرعان ما تبين أنّ مصادر هذا البلد المالية شحيحة جداً، وهذا ما دفعها إلى استخدام الحلول السابقة، كفرض ضرائب إضافية وقت الحرب، ومصادرة ثروات كبار رجال الدولة.

- خلال فترة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩)م ضد إيران وروسيا واليونان، خفضت العملة بمقدار ٦٠%، كذلك صدرت عملات تحت اسماء أظهرت حاجة الدولة إلى عائدات مالية لاستمرار الحرب (جهادية).

- أدت النفقات العسكرية للحرب ضد روسيا سنة ١٨٢٨-١٨٢٩م إلى تخفيض المحتوى الفضي للقرش بشكل حاد من ٢,٣٢غ إلى ٠,٥٣غ، حيث اضطرت الخزينة بالإضافة إلى تحمل نفقات الحملات العسكرية، إلى دفع أربعمائة مليون قرش كتعويض للحكومة الروسية[٥٨٨]. ومما سبق نستنتج أن الطابع العسكري الذي غلب على العثمانيين منذ نشأتهم، والذي تمكنوا بفضله من التوسع بشكل كبير، كان له نفس الدور تقريباً بانحسارهم.

---

[٥٨٢] طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في إيرن، ط١، دار النفائس، ٢٠٠٩م، ص٢٤٦.

[٥٨٣] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص١١٦.

[٥٨٤] مجموعة من القلاع في شبة جزيرة القرم. المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص٣٣٧.

[٥٨٥] تقع إلى الغرب من مدينة كونستنزا الرومانية على البحر الأسود. انظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

[٥٨٦] ثغر في الشمال الغربي من البحر الأسود وهو إلى الشمال من أوديسا أطلق عليه الأتراك اسم (أوزي).

[٥٨٧] حسين، مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة،١٩٨٧م، ص ٣٦١.

[٥٨٨] شوكت، باموك، مرجع سابق، ص ٣٤٨

٥) نفقات السلطان.

انتقل سلاطين بني عثمان من حياة القبيلة البدائية، إلى سكن القصور والحياة الفخمة بالتدريج، حيث يقال أنّ السلطان عثمان الأول(١٢٩٩-١٣٢٦)م لم يترك شيئاً من المال، وإنما ترك بعضاً من الخيل والغنم في نواحي بورصة، بينما كان السلطان مراد الأول(١٣٦٠-١٣٨٩)م لا يأكل إلا من كسب يده، من غير أن يأخذ شيئاً من بيت مال المسلمين، وبمعنى أخر خزينة الدولة[٥٨٩].

إلا أنّ انتقال العثمانيين وبشكل سريع من إمارة صغيرة إلى إمبراطورية عظيمة، ولا سيما بعد فتحهم القسطنطينية ١٤٥٣م، حيث أبهرتهم مظاهر الأبهة والفخامة التي طغت على حياة الأباطرة البيزنطيين، دفعهم لمحاكاة عيشتهم والتطبع بطباعهم، محاولين إرساء قواعد دولتهم على أسس امبراطورية[٥٩٠]، حتى قيل في وصف الحاصل في عهد السلطان سليمان القانوني " **أنّ محيط عواهل الغرب، أصبح في عهد السلطان سليمان القانوني على شيء كثير من الحقارة، بالنسبة لمحيط القسطنطينية**" فقد وجد عدد كبير من القصور تخص السلاطين في عهده وعهد خلفائه، كسراي داؤود باشا، وحدائق اسكندر جلبي الخاصة، وقصر نشاط أباد، وكولشن أباد، وسراي أدرنة، وغيرها الكثير[٥٩١].

إلا أنّ أشهر القصور وأشدها فخامة، والذي عدّ مركز الإمبراطورية، ومنه تخرج الفرمانات التي توجه سياسة الدولة، هو سراي الطوبقابي أو باب المدفع، والذي ظل مقر السلاطين العثمانيين حتى أوائل القرن التاسع عشر[٥٩٢].

لم تكن مصاريف هذه القصور والحدائق الخاصة بالسلطان، تشكل عبئاً على الدولة في عهد القوة[٥٩٣]، ولا سيما أن أعداد العاملين فيها كان قليلاً جداً، ففي عهد السلطان بايزيد الثاني(١٤٨١-١٥١٢)م لم يكن عددهم يتجاوز المائة والعشرين عاملاً، وبما أنّ السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م كان ميالاً إلى الحرب والأمجاد العسكرية، فهو لم يعبأ بحياة القصور، بل على العكس عمل على تحجيمها، وأخضعها لضوابط وقوانين محكمة، حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي ما إن فرغ من ترتيب شؤونه، حتى بدأ بإضفاء مظاهر الأبهة والفخامة على حياته، متحجباً عن رعاياه ضمن القصور، ومتشبهاً بالأباطرة البيزنطيين، سانداً إدارة الدولة وقيادة الجيوش إلى الوزراء والصدور العظام، منصرفاً إلى حياة اللهو بين السراري والجواري. ففي عهده ازداد عدد الخدم في سراي الطوبقابي إلى ٤٨٨ عاملاً، ثمّ ما لبث أن وصل

---

[٥٨٩] ابن السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية، ص٢٥.
[٥٩٠] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص١٢٥.
[٥٩١] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٤.
[٥٩٢] مانتران، روبير، مرجع سابق،ج١، ص٣٦٢.
[٥٩٣] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص٢٥.

إلى ١٣٧٠ يتقاضون رواتب مقدارها (٢,٥٣٦,٠٦٥)أقجة سنوياً، وبين(١٥٣٩-١٥٤٠)م، وصل عددهم إلى ألفين، وبازدياد أعدادهم ازدادت المصاريف من عشرين ألف أقجة ذهبية إلى خمسين ألفاً.

وقد استمرت أعداد خدم القصر والموظفين بالازدياد، حيث بلغ عددهم في عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤)م خمسة وعشرين ألف شخص ما بين موظفين وزوار باستثناء القصور الأخرى[٥٩٤]، وخلال عهد السلطان أحمد الأول(١٦٦٠٣-١٦١٨)م أظهر الكشف الذي قدمه العين علي أفندي رئيس قلم المقابلة أعدادهم، وما يتقاضونه من رواتب كل ثلاثة أشهر كالآتي:

| الطائفة | نفر | كل ثلاثة أشهر |
|---|---|---|
| سراجو خاصة | ٤٣٢٢ | ٢١٠١٢٩٩ |
| بوابو الدركاه العالي | ١٩٢٥ | ١٥٠٢٨٠٠ |
| بوابو الباب الهمايوني | ٤١٧ | ١٤١٨٦٥ |
| خدم المطبخ العامر | ١١٢٩ | ٨٢٣٨٠٢ |
| خياطو الخلع | ٣١٩ | ٣٦٨١٥٥ |
| حرفيون | ٩٤٧ | ٧٢٢٥٥٨ |
| مؤذنون | ١٥ | ١٧٨٢٠ |
| مهترية الخيمة | ٨٣٥ | ٤٨٥٦٤٣ |
| مهترية العلم | ٢٢٨ | ١٨٣٥٤٩ |
| خزنة الخزينة البرانية | ١٨ | ٦٦٧٨٠ |
| معمارو الخاصة | ٤٤ | ٤٤٩١٠ |
| سقاؤو الديوان | ٣٦ | ٢٩٦٣١ |
| شطار الخاصة | ٥٧ | ٦٦٧٨٠ |
| اطباء الخاصة | ٢١ | ٨٠٣٧٠ |
| منجمو الخاصة | ٥ | ٢١٢٤ |
| جاقرجي | ٢٧١ | ١٤٧٧٩٥ |
| شاهينجي | ٢٧١ | ١١٩٠٣٢ |
| أتمه جي | ٤٥ | ١٩٦٢٤ |
| كتخدا باب ويوده | ١٣ | ١٧٧٠٠ |
| طبيب يهودي | ٤١ | ٥٧٣٨٠ |
| المجموع | ١٠٩٨٩ | ٨٦٦٢٩٥٤ |

[٥٩٤] عامر، محمود، الدولة العثمانية تاريخ ووثائق، ص٩٩-١٠٠.

وعلى هذا الأساس يكون ما يتقاضونه في سنة كاملة هو ٢٧٦٠٠٤٧٤ أقجة، وفي عام ١٦٤٠م وصل عددهم إلى أربعين ألف نسمة[٥٩٥]، وإلى مائة ألف سنة ١٦٤٨م[٥٩٦]. وجميع المستخدمين في القصر يتناولون طعامهم من المطابخ السلطانية، مما يعني أنّ أموالاً ضخمةً كانت تنفق على هذا الأساس، ففي عام ١٥٧٣-١٥٧٤م كرس حوالي ٣٧٤ خروفاً لإطعام طيور الصيد والقنص فقط[٥٩٧].

كذلك تبين كشوفات الخزينة أنّ ٢,٥مليون أقجة، كانت مصروفات الخزينة في عام ١٥٢٣م، بينما وصلت إلى ١٣,٤ مليون أقجة في عام ١٥٨١م[٥٩٨]، وهو مبلغ كبير جداً في وقت كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمة نقدية انعكست على البلاد بأكملها.

ولمّا تولى السلطان محمد الثالث(١٥٩٥-١٦٠٣)م عرش السلطنة وفى ديون والده الذي اشتهر بالإسراف والتبذير، ومن جملتها ثمانين ألف دينار ثمن خضراوات المطبخ السلطاني[٥٩٩]، ويقال أنّ السلطان ابراهيم(١٦٤٠-١٦٤٨)م أقام وليمه ضخمة أدت إلى فراغ الخزينة، بمناسبة اتخاذه فضلي باشا أحد ندمائه صهراً له[٦٠٠]. ولم تقتصر المصاريف على المبالغ النقدية، فهناك واردات عينية فرضت على الولايات، كانت تحفظ وتخزن من قبل أمين يعرف باسم(قيلير- إي أميري)[٦٠١]، وهذه الواردات كانت تصل إلى مبالغ ضخمة، ففي القرن السابع عشر كانت ولاشيا ترسل ٤٢٠٠رطل عسل و٢٥٠٠٠ألف رطل حبوب سنوياً، بينما كانت مولدافيا ترسل ٢٨٠٠٠ألف رطل عسل، ومثلها من الحبوب وجلود ٦٠٠ ثور، و٦٠٠ وزنة شحم لصناعة الشموع[٦٠٢].

أما ما فرض على مصر بدءاً من عام ١٥٤٠م وما بعد، فقد بلغ ٣٦٠٠٠كيله من الأرز، و٦٦٠٠أوقة سكر، و٢٥٠٠كيلة حمص، و٤٥٠ ثور، عدا الفلفل والبهار والقرنفل، يضاف إلى ذلك ما كانت ترسله الولايات الأخرى كدمشق، والجزائر، والبوسنة[٦٠٣]. ولندرك مدى المبالغ الضخمة التي كانت تنفق على المطابخ السلطانية، يكفي أن نذكر أنّه لما تولى السلطان مصطفى الثاني(١٦٩٥-١٧٠٣)م عرش السلطنة، كتب إليه والي صيدا مصطفى باشا، يقول أنّه لا يمكن أن يحكم بلاد الدروز سوى بيت معن،

---

[٥٩٥] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق،ج٢،ص٢٩٨.
[٥٩٦] مانتران، روبير، مرجع سابق،ج١،ص٣٦٠.
[٥٩٧] المرجع نفسه، ج١، ص٢٧٠.
[٥٩٨] ساحلي أوغلى، خليل، مرجع سابق، ص٢٦٩.
[٥٩٩] القرماني، مصدر سابق، ج٣، ص٨٠.
[٦٠٠] حليم بك، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٣٩.
[٦٠١] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٢٧١.
[٦٠٢] شوجر، بيتر، مرجع سابق،ص٤٥.
[٦٠٣] عامر، محمود، الدولة العثمانية تاريخ ووثائق، ص١٠١.

حيث أظهر استعداد الأمير أحمد بن معن لذلك بدفع مائتي كيس للمطبخ، فورد العفو لابن معن مع أوامر الولاية على البلاد[٦٠٤].

وما يثير الذهول أنّ واردات شعوب وأمم بأكملها كانت تنفق على قصور السلاطين، ففي عام ١٦٥١-١٦٥٢م بلغت موارد السلطنة في عهد السلطان محمد الرابع(١٦٤٠-١٦٨٧)م ٥٠٠٧١١٤٩٢ اقجة ثلثها نفقات للسلطان على النحو التالي[٦٠٥]:

| المخصصات للحرم السلطاني وأولادهن وأغوات الحرم | ١٢,٨٤٨,٠٠٠ |
|---|---|
| وكلاء على خيم السلطان والسقاة | ٥,٠٣٨,٣٦٥ |
| لمواكبي السلطان والحرس والسقاة | ٢٢,٤١٥,٣٨٨ |
| للمطابخ السلطانية | ٨,٦٠٠٠٠٠ |
| للحطب وثياب الخدم | ٦,٦٢٦,٢٩٣ |
| للإسطبلات | ٨,٠٦٥,٧١٢ |
| للعلف والشعير | ١,٥١٦,٢٨٨ |
| للحوم والمأكل | ١٣,٠٠٠,٠٠٠ |
| قيمة فرو للقصر السلطاني | ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ |
| ثمن الألبسة والمفروشات | ١,٣٨٦,٠٣١ |
| المجموع | ١٢١,٤٩٦,٠٧٧ |

كل هذه النفقات والدولة العثمانية تمر بأزمة مالية خانقة، انعكست بشكل مباشر على القاعدة الشعبية التي أظهرت استياءها من الوضع الحاصل، ولو أنّ قسماً من هذه الأموال كان قد أنفق في رأب الصدع، لربما استعادت الدولة العثمانية توازنها، وهو ما حاول الصدر الأعظم أحمد باشا طارخانجو تفعيله، إلا أنّه فقد حياته سبباً لذلك[٦٠٦]. ولا تقف النفقات عند هذا الحد، بل أنّ كثيراً من أموال الخزينة كانت تتعرض للاختلاس من قبل حاشية القصر، حيث إنّه لمّا حدث صراع على النفوذ بين خديجة طورخان والدة

---

[٦٠٤] كرد علي، محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٨.

[٦٠٥] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص٢٦.

[٦٠٦] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٠.

السلطان محمد الرابع وجدته كوسم مهابكير، تسابق الطرفان في شراء القادة وعقد التحالفات، عن طريق إغرائهم بأموال الخزينة التي كانت تحت تصرفهم[٦٠٧].

فبعد التخلص من جدة السلطان محمد الرابع(١٦٤٠-١٦٨٧)م كوسم مهابكير، وجد لديها ثروة كبيرة تضم ٢٠صندوقاً من الذهب البندقي، و٣٠٠شالا من أفخر الشيلان، وعدة علب من الذهب منقوشة المينا، مملوءة من الحجارة الثمينة النادرة الوجود، مثل الزمرد والماس والياقوت[٦٠٨]. كذلك وجد لدى أحد اتباعها من جنرالات الانكشارية بعد قتله خمسة ملايين سكة ذهبية وفضية[٦٠٩].

ولم يقتصر الأمر على سيدات القصر المحكمات بقواعد التشريفات الملكية، بل تعداه حتى أصبح للسلاطين جيش من الجواري يسرحون ويمرحون ويوجهون سياسة الدولة، فالسلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م كان يعاشر أربعين محظية من الخاص أوضة لك، ولم تتمكن والدته من إقناعه بهذا الكم إلا بعد جهد جهيد[٦١٠]. كما وجد لدى إحدى وصيفات نوربانو والدة السلطان محمد الثالث(١٥٩٥-١٦٠٣)م استركيرا اليهودية ثروة قدرها خمسة ملايين أقجة بعد قتلها على يد الانكشارية؛ لتدخلها في شؤون الدولة[٦١١].

ولعل السلطان ابراهيم(١٦٤٠-١٦٤٨)م يجسد المثل الحقيقي والواضح في غياب السلاطين عن شؤون الحكم، وتحجبهم في القصور بين الجواري والنساء، حيث أنّه في كل أسبوع كان يبنى ببكر، ويجري له عرس، وكلّما سمع هو أو والدته أو أحد عماله بحسناء جلبوها للسلطان، ولمّا حل به الوهن والضعف أخذ العقاقير والأدوية من قبل أحد ندمائه المدعو جنجي خوجا، حتى أنّ المملكة أصبحت تفاخر بأن سلطانها "**يستطيع أن يقترب من أربع وعشرين بكراً في الأربعة والعشرين ساعة**" ولشدة ولعه بالنساء فقد وصل إليه في أحد المرات أنّ زوجة أحد القادة غاية في الجمال، فأرسل إلى واردار علي باشا ثلاثين ألف ليرة ذهبية ليرسلها إليه، غير أنّ الوالي رفض الأوامر، ثم أعلن تمرده بعدما علم أنّ السلطان يريد رأسه، وهو كان قد أقدم على قتل الصدر الأعظم لسبب أتفه من ذلك، حيث أنّه لمّا أرسل في طلبه لتدارك حطب للقصر قال له الوزير" **إنّ هذا الطلب، ليس من الأمور المهمة التي يفكر فيها، من يفكر في أمور السلطنة**". ولم يجرأ على تولي الصدارة في عهده إلا من كان على جانب كبير من الدهاء والحنكة، تمكنه من مجاراة السلطان ابراهيم(١٦٤٠-١٦٤٨)م وطلباته العقيمة، فالصدر الأعظم زادة محمد باشا الذي بقي في منصبه لمدة ثلاث سنوات، قد جاءه أمر من السلطان يقول فيه "**إنّ الخزينة نضبت أموالها،**

---

[٦٠٧] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٩.

[٦٠٨] آصاف، يوسف بك، مرجع سابق،ص٩٠.

[٦٠٩] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج١، ص٤٩٨.

[٦١٠] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٣٢.

[٦١١] بنت جعفر بن صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص٢٠٨

**ولا بدّ أن يسترجع ما أهداه أجداده السلاطين إلى حرمي مكة والمدينة من المجوهرات، لسد العجز**"[٦١٢] – وهذه الهدايا كانت ثمينة جدا فالسلطان أحمد الأول(١٦٠٣–١٦١٧)م على سبيل المثال، كان قد أمر سنة ١٦١٤م إرسال شبابيك من الفضة المحلاة بالذهب للحجرة الشريفة بمكة المكرمة، وفصاً من الماس قيمته٨٠ألف دينار[٦١٣]– فقال الصدر الأعظم على دهائه وريائه، وهو يقرأ هذه الإرادة السلطانية " **لقد سقطت الدولة إلى هذه الحالة، بفيلق من الجواري الناقصات من بنات بولونيا، والمجر، وفرنسا**" حيث أنّ موارد الصناجق والإيالات أصبحت وقفاً على الجواري من رتبة خاصكي[٦١٤] وعددها سبعة، لدرجة أنّ مداخيلها كانت تزيد على مائة ألف قرش في السنة، فإيالة الشام كانت لزوجته أو جاريته السابعة، ولم ترضى النساء أن يجبي لهن الولاة وبكوات الألوية الأموال، بل عينوا جباة مخصوصين من قبلهم يجبونها باسمهم، فحتى الصدر الأعظم الشهير كوبريللي محمد باشا الذي مدّ في عمر قوة الدولة سنوات، لم يكن إلا جابياً لواردات الشام[٦١٥]. ولما عقد نكاحه على تللي خاصكي، وهي أحد جواريه أعطاها خزينة مصر مهراً لها[٦١٦]، وفرش بيتها بالفرو وجلد السمور، ولدرجة ولعه به أنفق على شرائه أموال ضخمه، ثمّ ما لبث أن جعله عادة فرضت على كبار رجال بلاطه، من كبار القضاة، والعلماء، والوزراء، وأركان الانكشارية، وأصبحت السمور هذا الفراء الذي يستورد من روسيا ضرورياً جداً للترقي في المناصب[٦١٧]، حتى أطلق على أيام حكمه (صامور دوري) عهد السمور[٦١٨].

كذلك فإنّ جميع التعيينات والوظائف كانت تتم مقابل دفع مبالغ ماليه كبيرة، ومن يتردد بالدفع أو لا يقبل الخضوع للسلطان كان يفقد حياته، فيوسف باشا قائد الحملة على كريت تمّ قتله، بحجة أنّه لم يقدم من غنائم الحرب شيئاً للسلطان ووالدته[٦١٩]. وفي جميع العهود عرفت سلطنة النساء ازدهاراً كبيراً من الناحية المالية، حيث كانت تتعاطى النساء من رتبة خاتون حسب درجاتهن، فالأولى منهم تتقاضى عشرة أكياس في الشهر، أي ستة ألاف قرش سنوياً، والباقيات كل واحدة أنقص كيس من الأخرى، والجارية الكبيرة الملقبة(خزينة دار أوسطة) فتحصل على خمسة أكياس، ونائبتها على ثلاثة أكياس، وتحصل هذه الأموال

---

[٦١٢] كرد علي، محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦٩.

[٦١٣] ابن السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية، ص٦٢–٦٣.

[٦١٤] الجواري في القصر السلطاني، يؤتى بهن بطريقتين، إما أن يشتريهن أمين جمرك استانبول، وإما أن يقدمهن رجال الدولة كهدايا للسلطان، حيث يربين في القصر، ويعلمن الموسيقى، والخياطة، والرسم، بحسب قابليتيهن، ثمّ يرقين بعد ذلك ليكن من خواص السلطان، وأنجبت له أميراً أطلق عليها اسم ( خاصكي سلطان)، وإذا ولدت له أميرة أطلق عليها اسم خاصكي قادين. انظر: حلاق، حسان ؛ صباغ، عباس، مرجع سابق، ص٧٩.

[٦١٥] كرد علي، محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦٧.

[٦١٦] كوندز، أحمد أق و أوزتورك، سعيد،مرجع سابق،ص٣١٦

[٦١٧] الثقفي، محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٤٧.

[٦١٨] كوندز، أحمد أق و أوزتورك، سعيد، مرجع سابق، ص٣١٥.

[٦١٩] الشناوي، عبد العزيز، مرجع سابق، ج١، ص٦٣٢.

من أوقاف مكة والمدينة التي يشرف عليها رئيس الخصيان السود، أما بقية النساء فتأخذ كل واحدة حسب درجتها[٦٢٠]. ناهيك بالهدايا المقدمة في مختلف المناسبات، فعند ولادة إحدى زوجات السلطان، كانت تمنح مبلغاً يتراوح بين خمسة عشر وثمانية عشر ألف ليرة ذهبية[٦٢١]. ولكل منهنّ مجوهراتهنّ الخاصة، فالسلطان عبد الحميد الأول(١٧٧٤-١٧٨٩)م أنفق خمسة عشر مليون قرش على مجوهرات نسائه فقط، وهو نفسه الذي أبطل إكراميات الجلوس بحجة خلو الخزينة، وأنقص قيمة العملة بحجة الحرب الدائرة مع الروس[٦٢٢].

كان من المتوقع أن يظهر العثمانيون كحكام على قدر المسؤولية في أوقات الأزمات، إلا أنّ تصرفاتهم كانت تثبت العكس في معظم الأحيان، حيث أنّ فترة حكم السلطان مراد الثالث(١٥٧٤-١٥٩٥)م التي شهدت أزمة مالية خانقة، كادت تودي بالدولة العثمانية أكبر دليل على ذلك، فهو أي السلطان كان قد أقام فرحاً لولده، استمر لمدة شهرين كاملين، ومن شدة جنونه كان قد جعل صواني صغار من ذهب وفضة ملأها بالذهب، تلقى لأصحاب التسلية، واللهو، وطالبي الأمان والفقراء[٦٢٣] ونستطيع القول بصدق أنه لا مجال أو حدود لمعنى التبذير عند السلاطين العثمانيين، فالسلطان هو الذي يرسم سياسة الدولة، وهو الذي يحدد الممنوع والمحظور، والبسط والقبض بيده.

ومما لا شك فيه أنّ هذه المصاريف الضخمة التي كانت تنفق من قبل فرد واحد في أمور مختلفة، كان لها انعكاس سيء على سير شؤون الحكم مع مرور الزمن، حيث يشير المؤرخ التركي جودت باشا إلى ذلك بقوله " **إنّ الدولة العلية لما انتقلت من دور البداوة إلى دور الحضارة، لم يتخذ رجالها الأسباب اللازمة لهذا الانتقال، وحصروا أوقاتهم في حظوظ أنفسهم وشهواتهم، يقيمون في العاصمة في القصور الفخمة، ويفرشونها بأنواع الأساس والرياش مما لا يتناسب مع رواتبهم، فاضطروا للارتشاء وبيع المناصب بالمال، وتلزيم البلاد وإقطاعها بالأثمان الفاحشة، فضاق ذرع الأهلين واضطر كثير من أهل الذمة أن يهجروا الأرض العثمانية إلى البلاد الخارجية، وترك غيرهم القرى وجاء الآستانة فرارا من الظلم، فلم يبق مكان في الآستانة وتلاصقت الدور، وتضايقت أنفاس الناس، وكثر الحريق والأوبئة، وصعب تدارك ما يلزم هذه المدينة الضخمة من الحبوب. من أمثال، (الترك السمكة تفسد من رأسها)، وحقيقة أنّ فساد الولايات ينبعث من العاصمة، أيام كان يقبض فيها على زمام الأحكام غالباً جهلاء ظلام، وصموا بسلب الناس بكل حيله، حتى ينعموا بما يجمعون في قصورهم ومصايفهم على ضفاف الخليج في فروق، وإذا صادفت العناية أن تولى الصدارة رجال عظام على شيء من حسن الإدارة وقوة الإرادة وبعد النظر، فإنّ رئاسة النظار كثيراً ما تولاه في السلطنة العثمانية الندماء والسخفاء، بل**

---

[٦٢٠] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٣٥.

[٦٢١] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٣.

[٦٢٢] دوسون، مرادجة، مصدر سابق، ص٣٥.

[٦٢٣] ابن السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية، ص٣٤.

**الطباخون، والطبالون، والمزينون، والبساتنة، وغيرهم من المقربين من نساء القصر الملوكي، أو الزنوج الخصيان، الذين كانوا يولون ويعزلون كما يشاء ضيق عقولهم**"[٦٢٤].

**٦) مصاريف الأماكن المقدسة.**

حاول سلاطين بني عثمان منذ قيام دولتهم، التدليل على الطابع الإسلامي، محاولين الحصول على تأييد جماهيري خارج حدود السلطنة، ولا سيما أنّ مفهوم دولتهم كان قائماً على التوسعات العسكرية، لذلك فقد أولوا الأماكن المقدسة في الحجاز أهمية خاصة، بإرسال المساعدات المالية إليها.

ويعد السلطان بايزيد الأول(١٣٨٩-١٤٠٢)م أول من أرسل هذا النوع من الإعانات إلى أهالي الحرمين الشريفين، فيما يعرف باسم الصرة، والتي بلغت ٨٠ ألف قطعة ذهبية، وفي عهد ابنه محمد جلبي( ١٤١٣- ١٤٢٠)م، أرسلها مرتين لتوزع على أمراء مكة، وأشراف الحجاز، والعلماء، والأمراء، وفقراء الحرمين في موسم الحج.

وقد استمر السلاطين اللاحقون على هذه التقاليد، حيث أنّ السلطان مراد الثاني(١٤٢١-١٤٥١)م كان يرسل كل عام ١٠٠٠ فلوري، وبينما لم ترسل سوى مرة واحدة في عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨٠)م، فإنّ السلطان بايزيد(١٤٨٠-١٥١٢)م واظب على إرسالها طوال سني حكمه تقريباً وقد تراوحت ما بين ٦٠٠ دينار و٥٦٢٠.

إلا أنّ أهم التطورات التي طرأت عليها هو الزيادة في أموال الصرة خلال عهد السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م والتي بلغت ٦٠ الف دينار سنة ١٥١٤م. وربما يندرج ذلك في إطار الدعاية التي حاول العثمانيون تجميل أنفسهم بها، وما يدل على ذلك رسالته للسلطان طومان باي حاكم مصر، يقول له فيها " **أنا أولى منك بخدمة الحرمين الشريفين**"[٦٢٥].

ومنذ ذلك الوقت غدا إرسالها لأهالي مكة والمدينة مع القدس، أمراً دورياً كل عام حتى سنة ١٩٢٧م، ولأهميتها بالنسبة للعثمانيين فقد أوجدوا مؤسسة خاصة بها، دعيت بقافلة الصرة، التي اشتملت على عدد من الموظفين، يترأسهم شخص يطلق عليه صرة أميني، وكان يختار عادة من العسكريين ذوي الرتب العالية، أو من الموظفين الإداريين أو من علماء الدين. ويلي أمين الصرة من حيث الأهمية كاتب الصرة، وكانت وظيفته الاحتفاظ بدفتر الصرة، حيث يسجل ما يطرأ عليها من تغيير، سواء بالانحلال أو

[٦٢٤] كرد علي، محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦٧.

[٦٢٥] شافعي، لمياء، الصرة العثمانية الموجهة إلى مكة المكرمة ٧٩١-٩٧٤هـ/١٣٨٩-١٥٦٦م، مجلة جامعة إم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد٥٤، ١٤٣٣هـ، ص ٤١٩- ٤٢٨.

الإفراغ[٦٢٦]، ويعد السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠)م أول من جعل للصرة دفتراً تسجل فيه اسماء المستحقين، حيث يقوم كاتب (دار السعادة) ومفتش الحرمين الشريفين بالتوقيع على دفاتر الصرة المجهزة، ثمّ يذيلها الدفتردار بتوقيعه، ويختمها النيشانجي، وترسل مع موكب الصرة[٦٢٧]، الذي ينطلق من استانبول إلى الحجاز خلال فترة سفر قافلة الحج الشامي، وهو ما كان يعني قطع مسافات طويلة، ولذلك فإنّ الأوامر كانت تصدر إلى الولاة ومساعديهم، وقادة الانكشارية في الولايات التي تمر منها القافلة، بتوفير القوات اللازمة، لحماية قافلة الصرة، والحجاج المرافقين لها[٦٢٨].

غير أنّه تقرر منذ عام ١٦٦٨م بدوافع الأمن أن ترسل الصرة من مصر بدلاً من استانبول، على أن يقتطع مقدارها من الخزينة الإرسالية كل عام، وأن يوصلها أمير الحج الشامي بدلاً من أمير الحج المصري، وعلى هذا كان الولاة في مصر يرسلون بعثة خاصة قوامها خمسمائة جندي من رجال الأوجاقات العسكرية لتوصيل الصرة إلى الشام، لكن هذا الوضع لم يستمر إذ ورد فرمان سلطاني عام ١٦٨٧م بأن تدفع هذه الصرة من خزينة مصر، ويبطل أرسالها إلى الشام، صحبة أمير الحج المصري. وفي عام ١٧١٤م قرر أن ترسل الصرة كل عام إلى السلطان صحبة الخزينة الإرسالية، ومن هناك ترسل إلى الحرمين الشريفين والقدس[٦٢٩].

وقد كانت أموال الصرة تأتي من عدة مصادر على رأسها خزينة الدولة، بالإضافة إلى الأوقاف المخصصة لأهالي الحرمين الشريفين[٦٣٠]، وقد كانت هذه الأموال تصرف لكل من هو مذكور في دفاتر الصرة من العرب والعجم، كما توزع على أهل البيوت من النساء والرجال والأطفال، ومنها ما يختص بالقبائل الموجودة على طريق الحج والعاملين على البرك والآبار وغير ذلك[٦٣١].

بالإضافة إلى صرة استانبول كانت الولايات مكلفة بإرسال إعانات مالية لأهالي الحرمين، سواء لإصلاح الطرق، أو لتقديم الخدمات[٦٣٢]، وبشكل عام فإنّ العثمانيين لم يقدموا من الخدمات، إلا بما يتناسب مع

---

[٦٢٦] الحزماوي، محمد ماجد صلاح الدين، الصرة السلطانية لعلماء القدس الشريف وفقرائها في العهد العثماني(١١١١-١٣١٧هـ/١٧٠٠-١٩٠٠م)، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٤، عدد٤، ص٧٢-٧٣.

[٦٢٧] شافعي، لمياء، مرجع سابق، ص٤٣٥.

[٦٢٨] الحزماوي، محمد ماجد صلاح، مرجع سابق، ص٦٧.

[٦٢٩] فهمي علي عمر، سميرة، إمارة الحج في مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٦٩.

[٦٣٠] شافعي، لمياء، مرجع سابق، ص٤٣٤.

[٦٣١] صابان، سهيل، مخصصات القبائل العربية من واقع الصرة العثمانية، لعام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك، عدد٢٠، ١٤٢٨- ١٤٢٩هـ، ص ٢٠.

[٦٣٢] فهمي علي عمر، سميرة، مرجع سابق، ص٣٢٧.

سياساتهم الرامية لإظهارهم كحكام غاية في التسامح، متخذين الغطاء الإسلامي حليفاً للسيطرة على شعوب المنطقة.

## استنتاج.

يعزو كثير من الباحثين ضعف الامبراطورية إلى ارتباطها بعوامل مختلفة، كاحتجاب السلاطين، والابتعاد عن قيادة الجيوش، تدخل نساء السراي، اتحاد الدول الأوربية وتشكيلها حلفاً موحداً ضد العثمانيين، وغير ذلك من الأسباب الأخرى التي تم البحث فيها، متناسين العامل الرئيسي والأهم المتمثل بتبديد موارد الدولة المالية.

إنّ عدم قدرة العثمانيين على القيام بنفقات مؤسساتهم، ولا سيما القوات المسلحة التي شكلت عماد الإمبراطورية لفترات طويلة، بسبب فساد الإدارة، حيث ازدادت اعدادهم بشكل عشوائي، وصل إلى حد غير منطقي، جعل الخزينة عاجزة عن القيام بواجباتها تجاههم، حولتهم إلى عدو داخلي أثقل كاهل العثمانيين.

كذلك فإنّ انعدام التخطيط المستقبلي لتصور النفقات، زاد من مصائبهم، حيث أن إكراميات الجلوس فاقت في بعض الأحيان دخل الدولة، بينما كان للحروب التي شنها العثمانيون بدءاً من النصف الثاني للقرن السادس عشر، دور سلبي على خزينة الدولة التي كثيراً ما وقعت تحت عجز بسببها. وبينما كانت الإمبراطورية تعاني من استنزاف مواردها بشكل عشوائي، جاء السلاطين ليكملوا دورهم في إطلاق رصاصة الرحمة على خزينتها، باستنفاد ما تبقى فيها مع حاشيتهم وخلانهم. ومما تقدم نستنتج أنّ استنزاف موارد الدولة المالية، وصرفها في غير موقعها، كان له دور أساسي في ضعف الامبراطورية العثمانية، ومن ثمّ انهيارها.

## خاتمة.

لا يختلف اثنان على أن الدولة العثمانية كانت ذات طابع عسكري بحت، حيث نجحت خلال فترة زمنية قصيرة من الامتداد على مساحات شاسعة، فاقت مساحتها أعظم إمبراطوريات العالم بما في ذلك الإمبراطورية الرومانية.

ولا شك أنّ هذا التوسع لم يأت من فراغ، بل أنّ العثمانيين تمكنوا بفضل الأنظمة التي طبقوها، والإدارة الصارمة التي أوجدوها – والتي لم تكن ابتكاراً عثمانياً بحتاً بل إرثاً من تقاليد شرقية وغربية صهروها في بوتقة واحدة– من إنتاج نظام جديد نجح في الهيمنة على ما حوله، حيث ورثوا أملاك الإمبراطورية البيزنطية، وأزاحوا دولة المماليك عن الوجود، وتوغلوا في عمق الصفويين، وشكّل وجودهم شبحاً مخيفاً للأوربيين بوصول جيوشهم إلى أسوار فيينا في عهد السلطان سليمان الأول ١٥٢٩م، ومن بعده السلطان محمد الرابع ١٦٨٣م.

إلا أنّ هذه الجسارة التي أظهرها العثمانيون، والسمعة التي حملوها لفترات لا بأس بها، تهاوت تحت ضربات أعدائهم، الذين نجحوا في نهاية المطاف من تقويض نفوذهم، وإملاء قراراتهم، بعدما كانوا مجرد دول تدور في فلك السياسة التي رسمها العثمانيون.

إنّ هذه الانتكاسات دفعت الكثير من الباحثين المعاصرين للاستدلال على أسبابها، وهو أمر ليس بجديد، بل إنّ العثمانيين أنفسهم أدركوا في مرحلة ما، أنّهم لم يعودوا في رأس الهرم، حيث أنّ المؤرخ مصطفى علي أفندي جيلولو(١٥٤١– ١٥٩٩)م، قدم للسلطان مراد الثالث(١٥٧٤–١٥٩٥)م، رسالة للإصلاح تحت عنوان ( مفاخر النفائس في كفاية المجالس)، يصف فيه المجتمع والحكومة العثمانية، ويركز على بذخ الطبقة الحاكمة. إلا أنّ أشهر ما عرض في هذا المجال، هو كتاب (الرسالة) لمستشار السلطان مراد الرابع(١٦٢٣–١٦٤٠)م الخاص مصطفى قوجي بك، الذي سمي بباعث الإصلاحات التقليدية، حيث حدد أسباب التقهقر الذي تعاني منه السلطنة بأربعة، وهي غياب مشاركة السلاطين في أعمال الحكومة والجيش، السلطة الكبيرة التي منحت لمنصب الصدر الأعظم، ونمو مراكز القوى لأحزاب القصر وتعددها، والنمو المضطرد للمفاسد والرشوات في كل أركان النظام العثماني.

وعلى الرغم من اختلاف الكتاب في القديم والحديث، وتباين أرائهم حول أسباب الانهيار، مرتكزين على معطيات مختلفة ومعلومات مهمة، إلا أنّه ما زال من المبكر الجزم فيما يخص هذا الموضوع، ولا سيما أنّ الكم الأكبر من الوثائق العثمانية، والتي تعتبر دراستها أهم مصدر للوصول إلى الحقائق التاريخية، ليست بمتناول اليد، حيث أنّ ما تم نشره منها لا يعدو كونه جزءا بسيطاً، لا يمكن الارتكاز عليه لإعطاء نظرة شمولية للواقع العثماني، وهو ما يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الباحثين، بدعم مؤسسات علمية، همها إيصال الحقائق لشعوب قضت فترات من تاريخها الحديث تحت الحكم العثماني. ولذلك فإنّ

معظم الأسباب التي عالجها الباحثون صحيحة، حتى يثبت بطلانها بالدليل القاطع. ولأنّ ما بين يدي مجموعة من المؤلفات التاريخية العامة، فقد حاولت جمع المعلومات بدقة، فيما يخص الأنظمة المالية التي اعتمد عليها العثمانيون في إدارة حياتهم الاقتصادية، وبعد ترتيبها في إطار واحد، توصلت إلى عدة نتائج فيما يخص الدراسة التي قمت بها، والتي أتمنى أن تكون ذات مضمون مقبول، ومنصفة في ذات الوقت للتاريخ العثماني:

**أولاً.** كان الجهاز المالي جزءاً من الإدارة العثمانية بشكل عام، والتي رسمت خطوطها العريضة بشكلها النهائي في عهد السلطان محمد الثاني(١٤٥١-١٤٨٠)م، حيث تمتعت الدولة بازدهار على مختلف الأصعدة، السياسية والاقتصادية، والاجتماعية. ولأنّ الحفاظ على هذا النسق، احتاج إلى تطوير الأجهزة الموجودة بما يتناسب ومتطلبات المرحلة، بغية استنباط طرق جديدة تساهم في دعم الاقتصاد، أو أقل ما يمكن الحفاظ على استقراره، إلا أنّ ذلك ما افتقده العثمانيون في الفترات اللاحقة.

حيث أنّ ما تم تطويره، لا يعدو كونه أجهزة قديمة تملك نفس الميزات، كما أنّ ما حاولوا إضافته لم يكن ذا تأثير فعال قد يحقق نجاحا اقتصادياً، ولا أدل على ذلك من أنّ العثمانيين طوال قرون عدة، عانوا من تدهور مالي مرعب في قيمة نقودهم، والتي تعد أهم مؤشر على حالة الدولة، ومع ذلك فهم لم يتمكنوا من إيجاد حلول توقف هذا الاستنزاف الداخلي، بل استمروا على نفس التقاليد التي كانت سائدة منذ أيام العباسيين، بالاعتماد على دور الضرب، والتي كانت تصك نقودها وفقاً لأهواء أصحابها في معظم الأحيان، دون أخذ المؤشرات الاقتصادية بعين الاعتبار، ودون التقيد بالمعايير الصحيحة للنقود العالمية، ولا سيما أنّ الإمبراطورية بمساحتها المترامية، وموقعها الجغرافي، كانت مستودعاً كبيراً لثروات العالم، من حيث أنّها ممر لبضائع الشرق الأقصى باتجاه الغرب، وهو ما أدّى إلى حصول مبادلات مالية ضخمة على أراضيها، وبدل أن يستفيد العثمانيون من العمليات الجارية لدعم اقتصادهم، تحولوا بفضل جهلهم الإداري إلى سوق مالي تابع للغرب، أنهك قواهم وأدخلهم في أزمات لم يعرفوا الشفاء منها.

**ثانياً.** قام الاقتصاد العثماني منذ نشأته بالدرجة الأولى على أسس زراعية، باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل، وقد تمكنوا بفضل الأنظمة التي طبقوها، سواء الإسلامية حيث عدوا معظم الأراضي بحكم الأميرية تتبع حزينة الدولة، وعليها تفرض ضرائب العشر والخراج، والغربية حيث طالبوا السكان بتقديم خدمات للدولة، والتي تعد مكافأة للخدمات التي قدّمها القن للسيد الإقطاعي في العصور الوسطى، مع اختلاف في الحقوق والواجبات.

إلا أنّ ما يهم هو أنّ العثمانيين نجحوا بزيادة مداخيلهم من هذه الأراضي، بل وتمثّل نجاحهم الأكبر بألية التوزيع التي أوجدوها لهذه المصادر تحت مسمى( التيمار). غير أنّ هذا النظام الذي كان ذا فائدة كبيرة للعثمانيين، من حيث أنّه وفر لهم جيشاً قوياً على استعداد دائم للتحرك، وفرض رقابة مركزية للسلطة على سكان الإمبراطورية، فشل في المحافظة على وجوده، في ظل ثورة الأسعار التي بدأت منذ الربع الأخير

للقرن السادس عشر، ومما زاد الطين بلة الفساد الإداري الذي استشرى بمختلف أجهزة الدولة، حيث انكب كثير من أصحاب الحظوة للحصول على هذه الأراضي لحساب منفعتهم الشخصية، وبدل أن يقوم العثمانيون بإصلاح التيمار وتطويره، استبدلوه بالالتزام والذي توضح أنّه أحد اسوأ الأنظمة المالية من ناحية الهدر، حيث أنّ ما حصل عليه ضامنو الأموال من أرباح، فاق مداخيل الخزينة.

ليس هذا فحسب بل أنّ قيام العثمانيين بالاعتماد عليه كنظام إداري في الولايات، حول الامبراطورية إلى كنتونات مستقله، حيث لم تعد علاقتها بالمركز استانبول تتعدى نطاق الاستثمارات المالية، والتي كانوا في كل مرة يطمحون إلى زيادتها بشتى السبل. ومن الطبيعي أن يدفع ثمن هذه السياسة الخاطئة المنتج، الذي عانى مختلف أشكال الاضطهاد، ولا سيما بعدما جاءت القوانين العثمانية، لتحول التجار المحليين بفضل نظام الامتيازات إلى سماسرة للتجار الأجانب، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى تبعية السوق العثماني للخارج، خاصة أنّ العثمانيين الذين لم يعطوا أي اهتمام لتطوير الصناعات، والتي كانت بمجملها ذات طابع حرفي، وجهوا لها ضربة قاضية لمّا مكنوا المنتجات الأجنبية والتي بدأت باستعمال المكننة الحديثة من غزو السوق المحلية، بفضل قوانين الحماية الجمركية الخاطئة.

ولأنهم لا يمتلكون عقلية بناءة همها حماية اقتصادهم، والتي تؤمن بأنّ الثروة الحقيقية تكمن بالمستوى المعيشي الجيد للسكان، بدؤوا يفرضون ضرائب تعسفية، قوبلت باحتجاجات شعبية، وحتى هجرات داخلية تهرباً منها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أنّهم كانوا يقومون بمصادرة ثروات حاشيتهم وأتباعهم إن اقتضى الأمر، فإن كان ذلك هو حال العثمانيين، فلا عجب أنّهم خسروا معظم المكاسب التي حققوها في عصر القوة.

**ثالثاً**. إن لم يحقق العثمانيون نجاحاً اقتصادياً فيما يتعلق بمصادر الدخل، ولا سيما أن كثيراً من عائدات الخزينة كانت تتبدد في ظل الفساد الذي عم الجهاز الإداري، والتي كانت الرشاوى داءً عضالاً قد استشرت فيه. فإنهم كانوا أكثر فشلاً فيما يتعلق بالنفقات، فانعدام التخطيط المستقبلي، أوقع الإمبراطورية في كثير من الأزمات، حيث أنّ ازدياد أعداد الجيش بشكل كبير دون الخضوع لضوابط، وضع الخزينة تحت عجز لم تعد قادرة معه بمرور الأيام على القيام بنفقاتهم، وهو ما أورث التمرد داخل المؤسسة التي عدها العثمانيون لفترات طويله أساس قوتهم، حيث تحولت إلى كائن طفيلي همه الوحيد الحصول على أكبر قدر من الأموال. ومما ساعد على هذا التوجه الفشل الذريع الذي أصاب رأس الهرم العثماني، المتمثل بالسلطان وحاشيته، الذين أخذوا يتفننون بهدر الأموال على ملذاتهم الشخصية، والتي فاقت التصورات. كذلك فإنّ العمليات العسكرية غير المدروسة التي قام بها العثمانيون بعد اتساع إمبراطوريتهم، ظناً منهم أنها قد تشكل رافد جديد للخزينة كالأيام الغابرة، عادت عليهم بالسوء حيث أنّ النفقات المترتبة عليها كانت أكبر من المكاسب التي حققتها، ليس هذا فحسب بل أدت إلى هزات عنيفة كادت تطيح

بالإمبراطورية، وأكبر دليل على ذلك الحروب التي خاضوها في النصف الثاني من القرن السابع عشر والتي لم تكن ذات مغزى واضح.

**رابعاً.** إنّ النتائج السابقة تحمل خلاصة واحدة، مفادها أنّ النظام العثماني بشكل عام، والذي يميل بطبيعته إلى العصور الوسطى، لم يكن من المرونة بما يكفي لمجاراة تطورات عصر النهضة، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى انحلاله تدريجياً. ولأنّ الجهاز المالي ركن أساسي في أي كيان سياسي على وجه الأرض، فقد كان لممارسات هذا الجهاز دور كبير في الانحطاط الاقتصادي الذي أصاب العثمانيين، والذي كان له دور كبير في ضعفهم.

## – المصادر والمراجع.

### – المصادر.


– ابن السرور البكري الصديقي، محمد، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق: عبد الرزاق عيسى، ط١، دار العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.

– ابن السرور البكري الصديقي، محمد، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، ط١، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٩٩٧م.

– ابن السرور البكري الصديقي، محمد، المنح الرحمانية، مركز ودود للمخطوطات، د.م، د.ت.

– ابن طولون الصالحي الدمشقي، شمس الدين محمد، القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، تحقيق: محمد أحمد دهمان، القسم الأول، ١٩٨٠.

– ابن طولون الصالحي الدمشقي، شمس الدين محمد، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

– ابن تاج العارفين ابن علي المناوي، محمد عبد الرؤوف، النقود والمكاييل والموازين، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد، العراق، د.ت.

– أدهم، خليل، مسكوكات إسلامية قديمة قتالوغي، محمود بك مطبعة سي، قسطنطينية، ١٩١٥م.

– البديري الحلاق، محمد بن عبد الله، نزهة الأنام في محاسن الشام، المطبعة السلفية، مصر.

– البوريني، الحسن بن محمد بن حسن بن عمر الصفوري، كراسة في تراجم سته من أعيان دمشق وخمسة من أخيارها في القرن الحادي عشر الهجري، تحقيق: مشهور عبد الرحمن الحجازي، د.م، د.ت.

– الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، أربعة أجزاء، تحقيق: عبد الرحيم، عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.

– دوسون، مرادجة، نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجة دوسون أي في اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ت. فيصل شيخ الأرض، بيروت، ١٩٤٢م.

– طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م.

– القرماني، أحمد بن يوسف، أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ، ت. فهمي سعد وأحمد حطيط، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٢م.

- القساطلي، نعمان، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، دار الرائد العربي، بيروت.

- مبارك علي باشا، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، عشرين جزء، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٨٩٨م.

- المحبي، محمد، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.م، د.ت.

- النهروالي المكي، قطب الدين محمد بن أحمد، البرق اليماني في الفتح العثماني، دار اليمامة، الرياض، د.ت.

- **المراجع العربية.**

- ابن دبلان بن خضر الوذنياني، خلف، الفتح العثماني لجزيرة رودس ١٥٢٣م، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ١٩٧م.

- ابن دبلان بن خضر الوذنياني، خلف، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام ١٩٠٩ م، ط٢، مكة المكرمة، ٢٠٠٣م.

- أحمد عبد الرحيم، مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- الأرناؤوط، محمد، معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية حتى نهاية القرن السادس عشر، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٣م.

- اسماعيل، عبد الجواد، دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني، ط١، مكتبة وهبي، القاهرة، ١٩٩٩٦م.

- أصاف، يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الأن، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.

- البخيت، عدنان، دراسات في تاريخ بلاد الشام( سورية ولبنان)، دمشق، ٢٠٠٨م.

- بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- بنت جعفر بن صالح المغازي، أماني، دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ط١، دار القاهرة، بيروت، ٢٠٠٧م.

- التميمي، عبد الجليل، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣– ١٩١٨م، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية والتوثيق والمعلومات، ١٩٩٤م.

- الثقفي، محمد أحمد، زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة العثمانية، السعودية، ٢٠٠٩م.

- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٠٠م.

- حليم، ابراهيم بك، التحفة الحليمية في تاريخ الولة العلية، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨م.

- حمو، أحمد، تراجم منتقاة من كتاب خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د.م، د.ت.

- حنا، عبد الله، حركة العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١م.

- حوراني، ألبرت، تاريخ الشعوب العربية، تحقيق: أسعد صقر، د.م، ١٩٩٧م.

- الخطيب، أحمد، بشارة الرسول(ص) هازم أوربا وقاهر الروم محمد الفاتح، ط١، دار القدس، دمشق، ٢٠٠٤م.

- الدغيم، محمود السيد، تاريخ البحرية العثمانية حتى نهاية عهد الخليفة سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول ١٥٧٤م، منشورات اتحاد المؤرخين العرب في القاهرة، ١٩٩٤م.

- رافق، عبد الكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، ١٩٨١م.

- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م، ط٢، عكا، ١٩٧٨م.

- السيد حباب، كمال، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢م.

- السيد الصاوي، أحمد، نقود مصر العثمانية، ط١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

- السيد محمود، السيد محمد، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة والازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

- شاكر علي، علي، ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر، ط١، دار غيداء، ٢٠١١م.

- شاهين، رياض و نعمة الله، ابراهيم، ملكية الأراضي والضرائب في مدينة الرملة (١٨٦٤- ١٩١٤م) من خلال سجلات المحكمة الشرعية، فلسطين، ٢٠٠٥م.

- شرمند، أحمد، دور طرابلس الاقتصادي في القرون الثلاثة الأولى من العهد العثماني، المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، ١٩٩٥م.

– الشناوي، محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جزئين، القاهرة، ١٩٨٠م.

– الصباغ، ليلى، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، جزئين، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

– الصمد، قاسم، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسة والتاريخ والنشر، ط١، د.م، د.ت.

– صياغة، نايف، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، دمشق، ١٩٩٥م.

– الطباخ، محمد راغب بن محمود بن هاشم، أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء، سبعة أجزاء، ط٢، دار القلم العربي، حلب، ١٩٨٨م.

– طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط٢، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٨.

– طقوش، محمد سهيل، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ط١، دار النفائس، القاهرة، ١٩٩٧م.

– طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، ط١، دار النفائس، ٢٠٠٩م.

– العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس، ط٥، مطبعة المعارف، القدس، ١٩٩٩م.

– عامر، محمود، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، ط١، دار الصفدي، دمشق، ٢٠٠٣م.

– عامر، محمود، الدولة العثمانية تاريخ ووثائق، د.م، د.ت.

– العبد الرحمن، حكمت، النقود العثمانية في سوريا، دمشق، د.ت.

– عبد الرحيم، عبد الرحيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة إبان العصر العثماني١٥١٧– ١٧٨٩م من خلال وثائق المحكمة الشرعية، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية والتوثيق والمعلومات، زغوان– تونس، ١٩١٨م.

– عبد الرحيم، عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الاسكندرية، ١٩٩٠م.

– عبد العزيز علي عيسى، أحمد، الصراع بين البيوتات المملوكية في مصر العثمانية، ثلاثة أجزاء، الاسكندرية، ٢٠٠١م.

– العسلي، بسام، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، دار الفكر، د.م، د.ت.

- علي، صلاح أحمد هريدي، الجاليات الأوربية في الاسكندرية في العصر العثماني، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٨٩م.

- عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، مصر، د.ت.

- عيسى، بسام، مقاطعة صافيتا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ١٧٩٠- ١٨٣٢م، ط١، دار الفتاة، دمشق، ٢٠٠٢م.

- عيسى، عبد الرزاق، تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٨٩م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.

- الغزي، كامل بن حسين بن مصطفى بالي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ثلاثة أجزاء، المطبعة المارونية، حلب، د.ت.

- غنام، رياض، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، بيروت، د.ت.

- فهمي علي عمر، سميرة، إمارة الحج في مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.

- قفلجملي، حكمت، التاريخ العثماني، ط١، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٧م.

- كرد علي، محمد، خطط الشام، خمسة أجزاء، دمشق، ١٩٢٧م.

- كوثراني، وجيه، العلماء وطرق الصوفية والتنظيم الحرفي معطيات من تاريخ السلطة والمجتمع في ولاية سورية، بحوث الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، بيروت، د.ت.

- المازنداري، موسى الحسيني، تاريخ النقود الإسلامية، ط٣، دار العلوم، بيروت، ١٩٨٨م.

- مبيض، مهند، ملامح من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف الدمشقي إبان القرن الثامن عشر من خلال المجامع الفقهية، دمشق، ٢٠٠٨م.

- المبيض، سليم، النقود العربية الفلسطينية وسكتها الأجنبية من القرن السادس قبل الميلاد وحتى ١٩٤٦م، مكتبة الأسرة، د.ت.

- المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١م.

- مصطفى، نادية، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م.

- المعلوف، اسكندر عيسى، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، مطبعة بعبدا، لبنان، ١٩٠٨م.

- ميلاد، سلوى، وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣م.

- نصر، موسى، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، د.ت.

- نعيسة، يوسف، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢م-١٨٤٠م، جزئين، ط١، دار طلاس، ١٩٨٦م.

- نعيسة، يوسف، يهود دمشق، ط١، دار المعرفة، دمشق، ١٩٨٨م.

- النمر، إحسان، تاريخ نابلس والبلقاء، ثلاثة أجزاء، مطبعة ابن زيدون، دمشق، د.ت.

- هريدي، محمد عبد اللطيف، الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٨٧م.

**- المراجع الأجنبية المترجمة.**

- إحسان أوغلى، أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ت. صالح السعدواي، جزئين، استانبول، ١٩٩٩م.

- أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ت. عدنان سلمان، مجلدين، ط١، مؤسسة الفيصل، تركيا، ١٩٩٨م.

- اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ت. محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ٢٠٠٢م.

- اينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مجلدين، ت. عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م.

- إيفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦-١٥٧٤، ت. يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨م.

- باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ت. عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥م.

- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ت. نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.

- بيتروسيان، ايرينا، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مراجعة جمعة الأحمد، دبي، ٢٠٠٦م.

– جيب، هاملتون و بوين، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد المجيد القيسي، دار المدى، بيروت،١٩٩٧م.

– راسل، الكسندرو باترك، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، ت. خالد الجبيلي، د.م، ١٩٩٧م.

– ريمون، أندرية، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ت. لطيف فرج، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩١م.

– ساحلي أوغلى، خليل، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، استانبول، ٢٠٠٠م.

– شوجر، بيتر، أوربا العثمانية ١٣٥٤–١٨٠٤م( في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة) ، ت. عاصم الدسوقي، ط١، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨م.

– شيلشر، ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ت. دينا الملاح– عمر الملاح، ط١، ١٩٩٨م.

– فليت، كات، التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، ت. أيمن الأرمنازي، ط١، العبيكان للنشر، السعودية، ٢٠٠٤م.

– لاندوا، يعقوب، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية(١٥١٧–١٩١٤م)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، أحمد عبد اللطيف حماد، ٢٠٠٠م

– كروزية، موريس، تاريخ الحضارات العام، ت. يوسف أسعد داغر– فريد داغر، ط٢، بيروت، ١٩٨٧م.

– مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ت. بشير السباعي، جزئين، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣م.

**– المراجع الأجنبية غير المترجمة.**

- Edward, Creasy, history of Ottoman Turks, London, 1978.
- Ewald, Junge, world coin encyclopedia, New york, 1984.
- Murgescu, Bogdan, the shahis in Wallachia, 1994.
- Nesir, Heyeti, Osmanli arastirmalari, Istanbul, 2000.
- Shilioglu, Halil, Yemen in 1599-1600 yili butcesi, prent. Yusuf Hikmet Byur Armgani, Ankara, 1985.
- Show, Stanford, the financial and administrative organization development of Ottoman Egypt 1517-1798, Princeton university press, 1982.

**– الموسوعات.**

– الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

- أحمد، مصطفى أحمد و عثمان، حسام الدين ابراهيم، الموسوعة الجغرافية، ثلاثة أجزاء، ط١، دار العلوم، ٢٠٠٤م.

- الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ١٢جزء، دار رواد النهضة، بيروت، د.ت.

**- المعاجم.**

- حلاق، حسان و صباغ، عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.

- دهمان، محمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠م.

- صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠م.

**- الأطالس.**

- أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ط٥، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م.

- مؤنس، حسين، أطلس تاريخ الإسلام، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧م.

**- المقالات العلمية.**

- أبو أرميس، محمود ابراهيم و رباعية، ابراهيم، وقف قناة السبيل في القدس من خلال الوثائق العثمانية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد٢٢، عدد٢.

- أبو الشعر، هند، ريف الأردن في العهد العثماني( قرية الصريح بلواء بني عبيد نموذجاً)١٥١٦-١٩١٨م، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد٤، عدد٣، ٢٠١٠م.

- أحمد عبد الرحمن، محمود عباس، تطور النقود المصرية العلوية(١٨٠٥-١٩٥٢م)، مجلة الاتحاد العام للأثاريين العرب، عدد١٠.

- الجنابي، بثينة، نظام الحكم والإدارة في الوطن العربي، مجلة كلية التربية الأساسية، عدد٧١، ٢٠١١م.

- الحزماوي، محمد ماجد صلاح الدين، الصرة السلطانية لعلماء القدس الشريف وفقرائها في العهد العثماني(١١١١-١٣١٧هـ/١٧٠٠-١٩٠٠)م، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٤، عدد٤.

- الخالدي، هدية، الكنى والمسكوكات العثمانية، مجلة أداب البصرة، عدد٥٠، ٢٠٠٩م.

- رافق، عبد الكريم، مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، عدد٤، ١٩٨١م.

– رباعية، ابراهيم، طائفة اليهود في مدينة القدس إلى قبيل قيام الحركة الصهيونية (٩٢٢هـ /١٥١٦م،١٣١٥هـ/١٨٩٧م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد٢، عدد٢، ٢٠٠٨م.

– الساعدي، بشرى، شريعة قتل الأخوة وأثرها في نظام حكم أل عثمان، مجلة مركز بابل، عدد٢، ٢٠١١م.

– السامرائي، أحمد محمود علو؛ الدليمي، محمد، الانكشارية ودورهم في الدولة العمانية حتى سنة ١٨٢٦م، تكريت، ٢٠٠٩.

– السوارية، نوفان، من استثمارات سليمان باسا العظم الزراعية في بعض مناطق بلاد الشام في ضوء المصورات العثمانية (١١٤٥هـ/١٧٣٢م–١١٥٤هـ/١٧٤١م)، مجلد٤، عدد٤، ٢٠١٠م.

– السوارية، نوفان، سكان مدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ( دفاتر التحرير العثمانية المبكرة مصدراً)، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٥، عدد١، ٢٠١١م.

– شافعي، لمياء، الصرة العثمانية الموجهة إلى مكة المكرمة ٧٩١–٩٧٤هـ/ ١٣٨٩–١٥٦٦م، مجلة جامعة إم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد٥٤، ١٤٣٣هـ.

– صابان، سهيل، بعض المسائل المالية للجزيرة العربية من خلال وثائق عثمانية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٤م.

– صابان، سهيل، مخصصات القبائل العربية من واقع الصرة العثمانية لعام ١١٩٢ / ١٧٧٨م، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك، عدد٢٠، ١٤٢٨–١٤٢٩هـ.

– صافي، خالد، حسين باشا مكي، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد٣، عدد٢، ٢٠٠٥م.

– عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، عدد ١١٧– ١١٨، ٢٠١٢م.

– عبد الرحيم، رائد، ألفاظ مغولية في كتب العصر المملوكي وكتب مؤرخية(٦٤٨هـ–٨٠٣هـ)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد٢٢، عدد٤، ٢٠١١م.

– عبد اللطيف، زهير غنايم و محافظة، عبد الكريم، الرسوم والضرائب الزراعية في فلسطين خلال فترة(١٥١٦– ١٨٣١م)، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، ٢٠٠٩م.

– عبد اللطيف، زهير غنايم، العوارض الديوانية والتكاليف العرفية في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، ٢٠١٣م.

- عبد اللطيف، زهير غنايم، التيمار( نظام الاقطاع) في فلسطين في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مجلد٤، عدد٢.

- عبد العزيز يوسف، عماد، تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية١٤٨١-١٦٤٨م، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجلد٩، عدد٤، ٢٠٠٩م.

- علي أكبر، زهير، تاريخ النقود في العراق، مجلة حوراء، عدد٢١، د.ت.

- الكرباسي، باقر محمد جعفر، النقود والمقاييس والأوزان في المعاجم العربية، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد٦.

- مبيضين، مهند، مظاهر من الحياة الاقتصادية في دمشق وجوارها خلال القرن الثامن عشر الميلادي، مجلة المنارة، مجلد١٤، عدد٢، ٢٠٠٨م.

- نصار، عبد العظيم، الأراضي الأميرية العراقية في وثائق عثمانية، الكوفة، مجلة كلية التربية الأساسية.

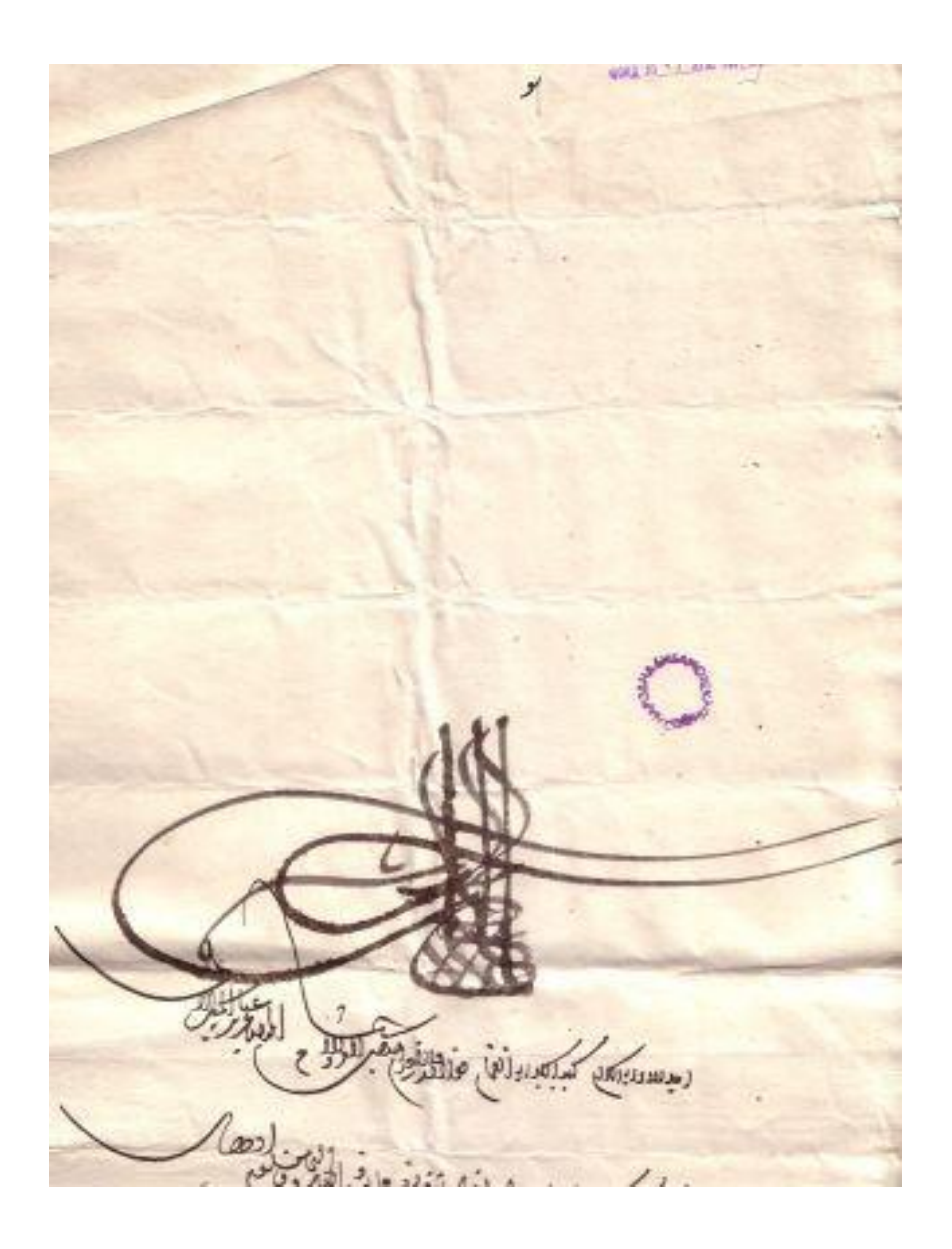
- نورس، علاء موسى كاظم، مسئولية الانكشارية في سقوط الدولة العثمانية، بغداد، د.ت.

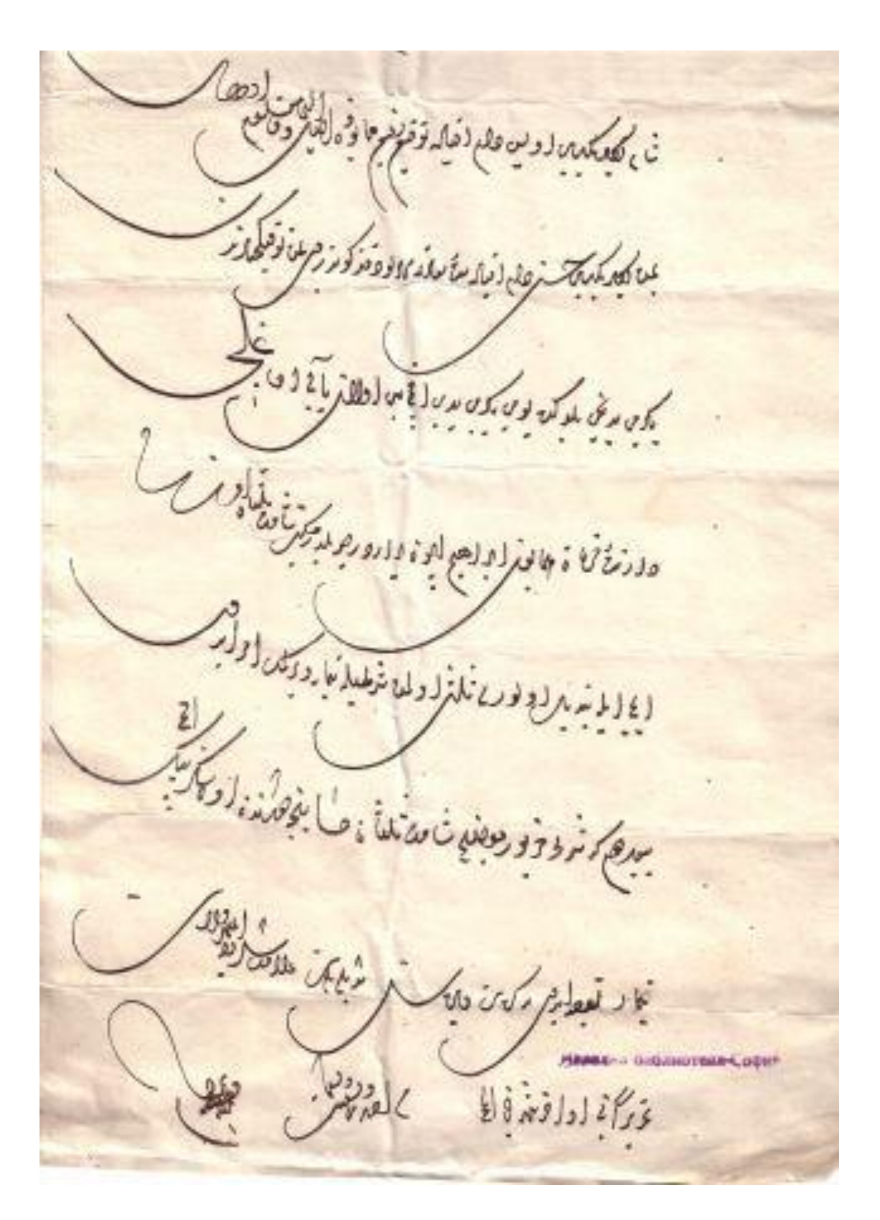
- الوائلي، طالب، هزيمة العثمانيين في أنقرة١٤٠٢م دراسة في مقدمات الصدام التتاري- العثماني ومجريات الحرب، مجلة كلية التربية، عدد٤.

- هريدي، صلاح أحمد علي، القبارصة وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الاسكندرية في العصر العثماني٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م، دراسة وثائقية في سجلات المحكمة الشرعية، د.م، د.ت.

- **الملاحق.**

- **رقم (١)**





– رقم(١). فرمان مؤرخ في أواخر ذي الحجة ٩٩١هـ، وموجه إلى عويس بكلربك الشام، وهو يتعلق بنظام التيمار. فبحسب الدفاتر التي تسلمها بكلربك اليمن حسن وقدم إلى السلطان، من الواضح أنّ حامل بندقية من البلوك رقم ٢٧ آق علي، يشارك تيماره مع شخص اسمه ابراهيم، وفي الواقع هذا الأخير يستلم ٢/٣ من عائدات التيمار الذي يصل إلى ٨٠٠٠أقجة. وثائق من تاريخ اليمن في العهد العثماني، المكتبة الوطنية البلغارية، صوفيا، الجزء الثاني.

- http/ cmy . revues. Org/1945, doi : 10.4000/ cmy. 1945. الموقع الالكتروني

- رقم(٢).



– رقم(٢). فرمانان يتعلقان بنفس الموضوع، وهو مبلغ ٣٠٠٠ قرش، والذي يفترض أن يسحب من بقايا ضرائب اليمن، وهذا المبلغ ضروري لسفينة حربية( قديرغة) يحتاج لها الأسطول. الفرمان الأول مؤرخ ١٥ جمادى الأول ١٠٠٠هـ موجه إلى الوزير حسين باشا مسؤول حرس اليمن. والثاني مؤرخ في ١٨ جمادى الأول ١٠٠٠هـ وموجه إلى دفتردار اليمن ولعدم الوفاء بالمبلغ اللازم أرسل اسكندر بلوكباشي وحسين قابوجي لجمع المبلغ في أسرع وقت ممكن وإرساله إلى العاصمة. وثائق تاريخ اليمن في العهد العثماني، المكتبة الوطنية في بلغاريا، صوفيا، الجزء الثاني.

الموقع الالكتروني http:// cmy. revues. Org/1948; doi: 10.4000/ cmy. 1948.–

**- رقم(٣)**

- رقم(٣). وثيقة مؤرخة في ٢٢ ذي الحجة ١١٧٦هـ ، وهي عبارة عن تقرير من شريف مكة ابن سعيد. أرسلها على الأرجح إلى الصدر الأعظم حمزة حميد باشا، تتضمن مسائل مختلفة كإصلاح وتنظيف قنوات وحارات المياه، و مصاريف ترميم قلعة بندر، إرسال الغلال السلطانية من مصر إلى مكة والمدينة، الخلاف الحاصل بين الحجاج القادمين من مصر وقبيلة حرب وغير ذلك. وثائق تاريخ اليمن في العهد العثماني، المكتبة الوظنية البلغارية، صوفيا، الجزء الثالث.

- http:// cmy. Revues. Org/ 1948; doi: 10.4000/cmy.1948.الموقع الالكتروني

**- رقم(٤).**



- رقم(٤). بيان جمركي بإيفاء رسوم ( رفتيه، آمديه) صادر عن ميناء جدّه في شبه الجزية العربية. وثائق عن تاريخ اليمن في العهد العثماني، المكتبة الوطنية البلغارية، صوفيا، الجزء الثالث.

-http: // cmy. Revues. Org/ 1948; doi: 10.4000/ cmy.1948 الموقع الالكتروني

– **رقم(٥).** صور لبعض النقود العثمانية. من منشورات كلية أداب البصرة تحت عنوان **(**الكنى والمسكوكات العثمانية**)**، العدد٥٠.




– نقد فضي ضرب القسطنطينية، الوزن١٧,٤٧، المتحف العراقي.




– نقد فضي ضرب القسطنطينية، الوزن١,٥٧، المتحف العراقي.



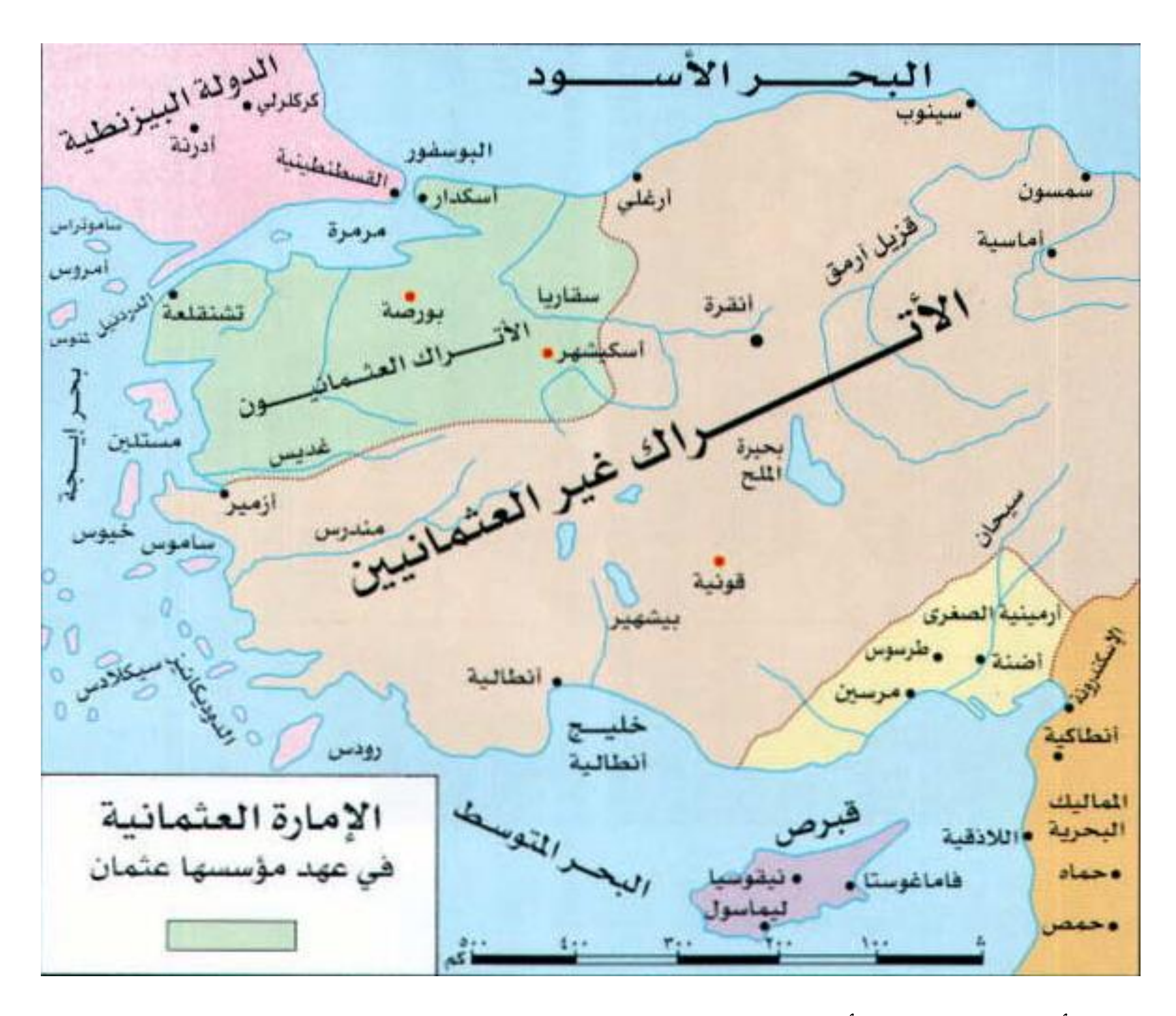

– نقد ذهبي ضرب مصر، الوزن ٢,٥غ، المتحف العراقي.




– نقد فضي ضرب القسطنطينية، الوزن١٧,٤٧غ، المتحف العراقي.



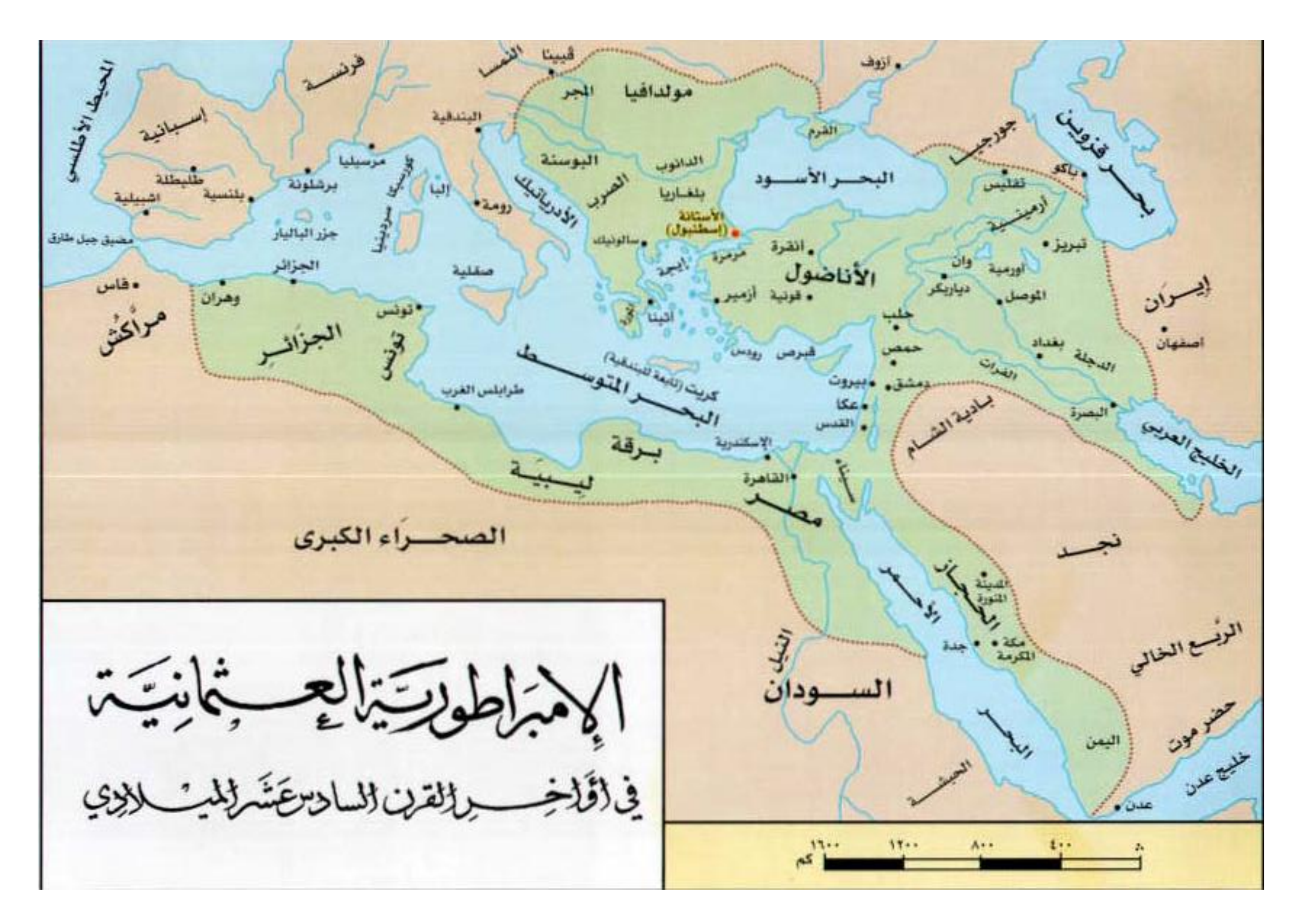

– نقد نحاسي ضرب القسطنطينية، الوزن٢,٨٨غ، المتحف العراقي.



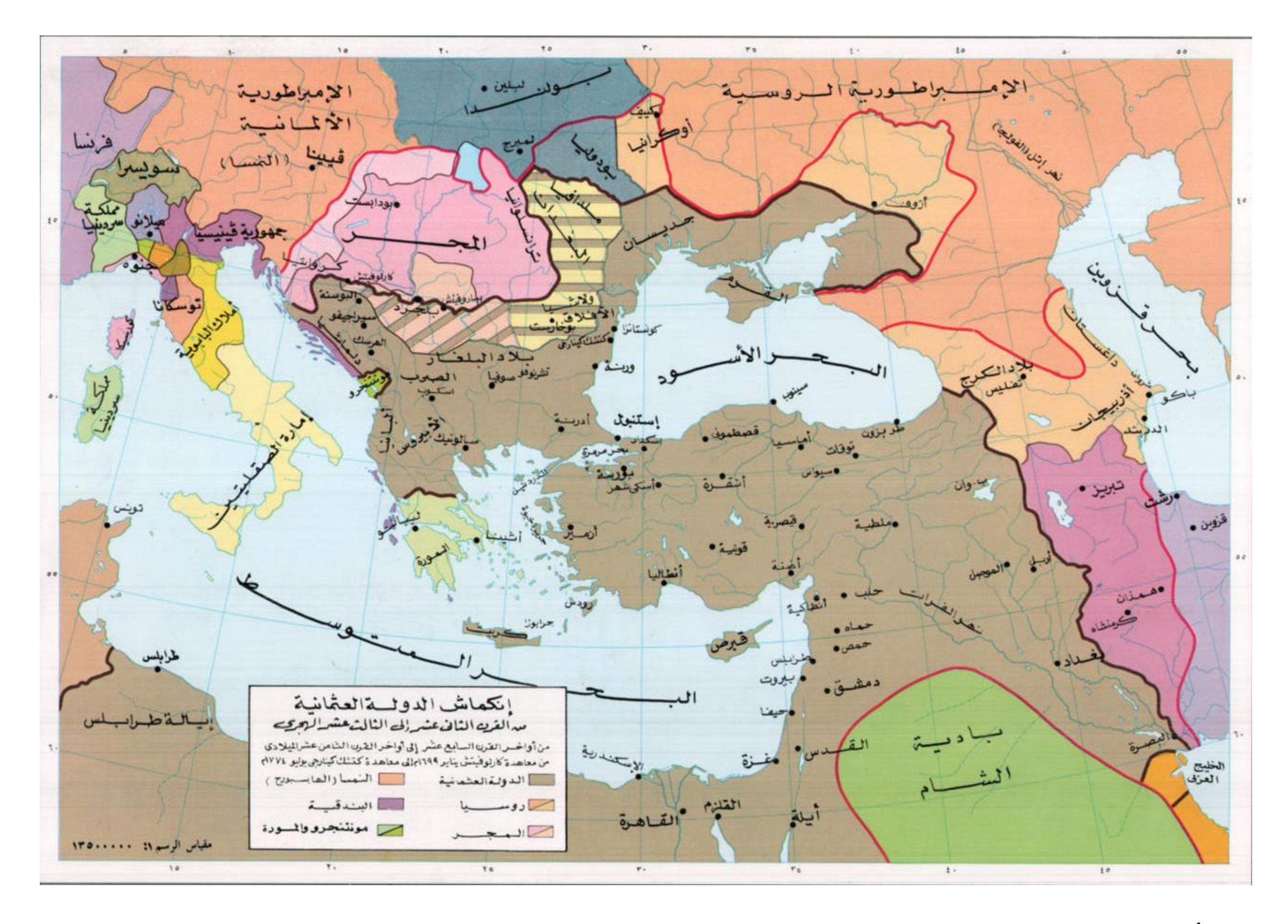

١- أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٥، ص١١٢.




**٧- أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص١١٤.**




٨- أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص١١٤.




٩- أطلس تاريخ الإسلام، ص٣٤١.




١٠- أطلس تاريخ الإسلام، ٣٤٥.

Ministry of Higher Education.

Faculty of Arts and Humanities.

Department of History.

# The financial system in the Ottoman Empire from the establishment of the state until the reign

# Reforms and regulations of the (1299-1839) m

# A constructive role or weakness and the deterioration factor

Thesis prepared for a master's degree in modern and contemporary history

d.r: elham yousef

Preparation: The student Samea hasan.